

الربا والمعاملات في الإسلام

محمّد رشيد رضا

دار المنار

مكتبة الوفاء



الربا

والمعاملات في الإسلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الربا

والمعاملات في الإسلام

السيد الإمام محمد رشيد رضا
صاحب المنار

كتب مقدمتها وخاتمتها
فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ
محمد بهجة البيطار

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

رضا، محمد رشيد
الربا والمعاملات في الإسلام/ محمد رشيد رضا، كتب مقدمتها وخاتمتها
محمد بهجة البيطار - ط1 - القاهرة
دار النشر للجامعات، 2007.
128 ص، 24 سم.

1- المعاملات (فقه إسلامي)
أ- البيطار، محمد بهجة (كاتب مقدمة)
ب- العنوان

253

• تاريخ الإصدار: 1428هـ - 2007م

• الناشر: دار النشر للجامعات - مصر

دار المنار - أمريكا

• رقم الإيداع: 2007/13136

• الكود: 3/393

تحذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو أية وسيلة من الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد مستقبلاً) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.

Dar Almanar

6015 Bevil Ave N. Minneapolis, MN 55429
612-730-7217 daralmanar@hotmail.com
Printed in Egypt



دار النشر للجامعات - مصر

م.ج. (3) محمد رشيد - القاهرة 11514
2634791 - 2644000
تليفون

E-mail: daralmanar@iinet.net

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد...

هذا الكتاب هو أحد مؤلفات جدي السيد الإمام محمد رشيد رضا الحسيني الحسيني، صاحب المنار، ويتميز سريع عته أقول:

ولد محمد رشيد رضا عام 1282هـ الموافق 1865م، في بلدة القلمون، طرابلس، متمياً إلى أسرة كريمة النسب، من العترة النبوية الشريفة، حيث يصل نسبها إلى سيدنا "الحسين بن علي" (رضي الله عنه). وبيت آل رضا، بيت المشايخ، هو بيت علم ودين وقيادة وريادة، فكلمة (شيخ) في لبنان لا تعني فقط العلم والدين ولكنها أيضاً تطلق على من بايعهم الناس على الرياسة والزعامة، فلا فرق بين مسلم ومسيحي في هذا اللقب. غير أن بيت آل رضا تميز بأنه من البيوتات القليلة التي تحمل معنياً للقب.

نشأ والده على العلم، ثم التحق بالمدارس الدينية في طرابلس، مدينة العلم والعلماء، حيث تتلمذ على يد مشايخه: حسين الجسر، ومحمود نشابة، وعبد الغني الرفاعي. وتأثر من عمه بكتاب إحياء علوم الدين لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي.

ولما ضافت به حرية بلاده المخنوقة، لم يجد وسيلة لنشر أفكاره الإصلاحية سوى الهجرة إلى مصر للعمل مع الشيخ محمد عبده، تلميذ جمال الدين الأفغاني، بعد إعجابه بما كتب في مجلة "العروة الوثقى"، فسافر عام 1315هـ الموافق 1898م إلى الإسكندرية ولم يكفد يمضي شهر على وصوله القاهرة، حتى صرح الشيخ محمد عبده بأنه ينوي أن يجعل من الصحافة ميداناً لعمله الإصلاحي، ودارت مناقشات طويلة بين الإمامين الجليلين حول الصحافة وأثرها في

المجتمع، وأقنع التلميذ النجيب، محمد رشيد رضا، شيخه بأن الهدف من إنشائه مجلة المنار هو التربية والتعليم، ونقل الأفكار الصحيحة لمقاومة الجهل والشبهات والخرافات والبدع. فكان لمنار رشيد رضا الأثر الكبير في نهضة الأمة.

توفي محمد رشيد رضا يوم الخميس الموافق (23 من جمادى الأولى 1354هـ الموافق 22 من أغسطس - آب 1935م)، وكانت آخر عبارة قالها في تفسيره: "فتسأله تعالى أن يجعل لنا خير حفظ منه بالموت على الإسلام"، وذلك عقب تفسيره دعاء سيدنا يوسف عليه السلام ﴿ رَبِّ قَدْ أَتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ قَابِلِ الْأَمْثِلِ فَأُطْرَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [يوسف: 101]

ونحن إذ نعيد نشر تراث السيد الإمام محمد رشيد رضا، نحرص على الالتزام بأمانة النص، وحق المؤلف الشرعي في نشر كلامه كاملاً كما كتب ويدون تحريف، بما له وما عليه، أو كما قال الإمام مالك بن أنس: كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر - ويشير إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل ويحمله خالصاً لوجهه تعالى إنه هو السميع المجيب.

فؤاد سعيد بن محمد شفيع بن محمد رشيد رضا

جمادى الأولى 1428هـ

يونيو - حزيران 2007م

مقدمة

رسالة الإستفتاء في حقيقة الربا

لفضيلة الأستاذ العلامة الشيخ

محمد بهجة البيطار

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

إن واجب العلماء هو مواجهة الحقائق التي ظهرت في هذا العصر، وبيان الحكم في استعمال جميع ما استحدثت من المخترعات إلى اليوم، على قاعدة جلب المصالح للأمة ودرء المفاسد عنها، أي أن تكون فتاوى العلماء الواقفين على أسرار التشريع، وكنه الزمن، وحاجة الأمة - هادية إلى حفظ وحدتها وتنمية ثروتها، وحماية حوزتها ودفع عوادي الشر عنها، مع إثبات أن ذلك هو الذي يقتضيه هدى الإسلام، وترشد إليه آيات القرآن، وأن المسلمين هم أولى بالمسابقة والسبق في هذا المضمار، فاستثارة دقات الأرض مثلاً واستخراج كنوزها ومعادنها وعلم الزراعة وفن الري، وإقامة الجسور والمعابر، وتشيد الدور والقصور، وإنشاء السكك الحديدية والحصون والقلاع هو عين ما يذكره الفقهاء في أبواب الركاز والمعادن وإحياء الموات، ومطابق لنصوص الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، وصنع المصنفات والديابات والمناطيد والطيارات، والمدرعات والغواصات، والكهرباء وسائر ما ظهر في الوجود من المخترعات والمكتشفات النافعة، هو مما أرشد إليه الإسلام ودل عليه مثل قوله تعالى ﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الحج: 13] قوله لنصوص القرآن وتعطيل لأحكامه. وهذا هو الفقه العام في الإسلام، وفقه الفروع والأحكام ميثق عنه أو هو جزء منه. فالفقه بإطلاقه سداد في العلم ودقة في الفهم. وإصاية في الحكم. وهو الذي دعا به الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمه عبد الله ابن عباس بقوله: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل. فكان فقيه الأمة وترجمان القرآن.

وهذه الطريقة في فهم الدين والفقه فيه هي التي جرى عليها في هذا العصر إمامه السيد محمد رشيد رضا (تغمده الله برضوانه) فقد أخذ منذ نحو نصف قرن يحل في مناره وتفسيره عقد المشكلات الدينية الدنيوية، وينير لأمة وجه الحق فيها وطريق الخلاص منها، مستهدياً بهدى السنة والتزليل، وهما خير هادٍ ودليل، مسترشداً بسنن الوجود التي لا تبدل فيها ولا تحوّل وكانت فتاويه تبحث في أدق المسائل الإسلامية، وتحل أعقد المشاكل الاجتماعية حلاً يفي بحاجة العصر ويتمشى مع قواعد النصوص الشاملة، والمصلحة العامة الراجحة. وقد تكلم عن بعض المسائل الفقهية كسجدة التلاوة عند سماع القاري في المذبح، وكالمصارف المالية في معاملاتها وأفاض القول في تحريم ما حرم الله من الربا وتوعد عليه بأشد الوعيد، فبين وجه تحريمه، وعقد فصلاً مستقلاً في حكمته وانطباقه على مصلحة البشر، وموافقته لرحمة الله بعباده بما لم نره لغيره من المفسرين.

وقد ختم هذا الفصل بقوله: ما قاله الإمامان (أي الغزالي والشيخ محمد عبده) علم أن تحريم الربا هو عين الحكمة والرحمة، الموافق لمصلحة البشر، المنطبق على قواعد الفلسفة. وأن إباحته مفسدة من أكبر المفاصد للأخلاق وشؤون الاجتماع. زادت في أطماع الناس وجعلتهم ماديين لا هم لهم إلا الاستكثار من المال وكادت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم وتجعل بقية الناس عالة عليهم. فإذا كان المفتونون من المسلمين بهذه المدنية ينكرون من دينهم تحريم الربا بغير فهم ولا عقل، فسيجيء يوم يُقر فيه المفتونون بأن ما جاء به الإسلام هو النظام الذي لا تتم سعادة البشر في دنياهم فضلاً عن آخرتهم إلا به، يوم يفوز الاشتراكيون في الممالك الأوروبية ويهدمون أكثر دعائم هذه الأثرة المادية، ويرغمون أنوف المحتكرين للأموال ويلزمونهم برعاية حقوق المساكين والعمال اهـ ج 3 ص 113 تفسير.

إن عرض السيد الإمام (كما صرح به في مواضع من تفسيره) أن البلاد التي أحلت قوانينها الربا قد عفت فيها رسوم الدين، وقل فيها التعاطف والتراحم، وحلت القسوة محل الرحمة، حتى إن الفقير فيها ليموت ولا يجد من يجود عليه بما

يسد رمقه، فمُنيت من جراء ذلك بمصائب أعظمها ما يسمونه المسألة الاجتماعية، وهي مسألة تُلَب الفعلة والعمال على أصحاب الأموال، واعتصامهم المرة بعد المرة لترك العمل، وتعطيل العامل والمصانع لأن أصحابها لا يُقدرون عملهم حتى قدره، بل يعطونهم أقل مما يستحقون وهم يتوقعون من عاقبة ذلك، انقلاباً كبيراً في العالم، ولا علاج لهذا الداء إلا رجوع الناس لما دُعاهم إليه الدين.

ولكن من الناس من يظن اليوم أن إياحة الربا ركن من أركان المدنية لا تقوم بدونه. (قال) وهذا باطل في نفسه، إذ لو فرضنا أن تَركت جميع الأمم أكل الربا فصار الواجدون فيها يقرضون العاديين قرضاً حسناً ويتصدقون على البائسين والمعوذين ويكتفون بالكسب من موارده الطبيعية، كالزراعة والصناعة والتجارة والشركات ومنها المضاربة، لما رادت مدنيّتهم إلا ارتقاء بناتها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون الذي يحبب الغني إلى الفقير، ولما وُجد فيها الاشتراكيون الغالون، والفوضويون المغتالون، وقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها، فكانت خير مدنية في زمنها، فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع بين المدنية والفضيلة، وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا.

الشركة الاقتصادية الكبرى

قامت في مصر أكبر شركة زراعية سنامية تجارية أسست بأموال المصريين وأثبتت فوائد الشركات المالية والتعاون الاقتصادي، وأقامت هذه الشركة لها بيت مال كبير أنشأ المزارع والمصانع والمتاجر، وأوى إليه ألوف العمال ونجاهم من شرور البطالة ومفاسدها وزاحم الشركات الأجنبية في البر والبحر والجو، فأشعر مصر بعزة الاستقلال الاقتصادي الذي لا يتم الاستقلال السياسي بدونه، فهذا التعاون الاقتصادي الذي نهض بمصر هو نموذج من مدنية الإسلام الأولى التي قامت على أساس استثمار الموارد الطبيعية، وتنمية الثروة العامة، لا على نصب شبك المعاملات الربوية لسلب نقود الأمة وإفقارها، ثم الاستيلاء على مواردها ومالكها بحجة المحافظة على المصالح والأموال، كما

معل الأجنب بملكنا وحكوماتنا من قبل

فنحن معشر المسلمين لو كنا متمسكين بقرآن الذي حرم الرب انقصي إلى
إصاعة اشروة والملك وأعددا رجالات لا استخراج كور أرضنا، وتعمير بلادنا
وتعزير شأنا، نكنا بقنا مستقلين بأنفسنا، أحراراً في ملكنا، فكيف يكون الربا
انسي كان السب في صنادنا وسيلة لإتقافنا وإسعادنا؟

أشار السيد الإمام في هذه الرسالة إلى الفرق بين ربا السيئة الذي كنوا
يعملونه في الجاهلية مثل أن يُسحق الدائن (أي يؤخر) دينه ويُريده المدين في المال
وكلما أسأه أي أحر دين في المدة راد في الماس حتى يصير المائة عنده آلاف مؤلفة

ورب الفصل الذي كان تحريمه وسيلة لا قصداً ودن عليه حديث أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الدرهم
بالدرهمين فإني أخاف الرباء» (أي الربا) فربا السيئة الجاهلي محرم لذاته وفي
النصحيحين «إنما الربا في السيئة» وفي رواية لا ربا إلا في السيئة وربا الفضل
محرم لسد الذريعة أي لكي لا يكون ربيبة إلى ربا السيئة وما حُرِّم لذاته لا
يباح إلا لضروره كالميتة و الدم ولحم الخنزير وما حرم سداً لدريعة أبيع
للحاجة وللصلحة لرحمة وسي عن ذلك لإمام ابن القيم في أعلام الموقعين
حوار بيع خمسة من الذهب والفضة ستقود سهما تريد على ورثتها في مقابلة ما فيها
من الصعقة واستدل على هذا الحوار بأدلة منقولة ومعقولة أيضاً واستشهد على
حوار ربا الفضل لمصلحة إرجحة بإدحة النبي صلى الله عليه وسلم بيع العرايا
وهو من بيع المتعادلين في الجنس مع عدم الفضل والمساواة فالعرايا جمع عرية
كقصبة وقصاب هي بيع ما على النحل من الرطب بي يخرص ويقدر به من التمر
حاجة من يملكه إلى أكل الرطب، فيشتره به، فالتمر يدفع مره واحده، والرطب
يجي بالدريج، وقد حرص النبي في بيعها وذكر ابن القيم من نصائره أيضاً
إدحة نظر خاص والشاهد والطبيب والمعامل إلى المرأه الأحيية وإدحة لس
أخبر بدرجال لمع الحكمة أو لقمص، لأن الحاجة تدعوا إلى ذلك

(قال رحمه الله) وأين مفسدة بيع الخلبة بجنسها ومقابلة الصاعدة بحظها من

شمن من معسدة الخيل الربوية التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بلية وإذا
حصحص الحق فليقل المتعصب الخاهل ما شاء وبالله التوفيق (2/ 275) وقال
أصلاً فهذا محض النباس ومقتضى أصول الشرع، ولا تتم مصححة الدس إلا به
أو بخيل، وأخير بطله في الشرع اهـ.

تفسير المنار لآيات الربا وهل المصارف

من العجيب العريب أن يُتهم لسيد صاحب المنار (رحمه الله تعالى) بتحسين
ما حرم الله من الربا، وما أثرباه عنه من مفاصد الربا ومصارفه، هو قليل من كثير
بما كتبه في تفسيره ومصارفه، وآخره ما جاء في المجلد الرابع والثلاثين من المنار
وهو حتمها، فقد سئل عن أخذ الربا من اسوك لإعاقه عن الفقراء، فقد من
المعلوم من الدين بالضرورة أن الربا انقصي لا يجوز أحده ليتصدق به ولا يعيره
لأن التقرب إلى الله لا يكون بما حرمه الله فإن هذا ما قص بهيى البطلان، وبكر
لإستغلال المال في الشركات المائلة من المصارف وغيرها أعمالاً لست من الحرام
انقصي قد بينها من قبل وسيكون كتابا الذي وعدنا بإكماله (هو هـ) خير
مُقصّل لها إن شاء الله تعالى. وقد نقل عن من جرب ما قاله أئمة لتفسير من
النصحية ولناهيين ومن بعدهم في الفرق بين هذا الربا الخاهل المحرم لذاته،
ورب الفصل المحرم لغيره وتقدم بيان ذلك أما هذا لكتاب الذي وعدنا بإكماله
وبشره (رحمه الله) فهو في مبحث الرد والأحكام المالية التي اشتدت الحاجة
إليها في هذا العصر وفي الأصول والفروع العامة للحلال والحرام وقد رأى
أن جمهور المسلمين في حرج شديد من هذه المعاملات المالية المصرفية وكلهم
يتمنون لو يجدون لهم محرراً منه مع المحافظة على دينهم فعلى من الدين
توسعوا باجتهادهم في أحكام المعاملات المالية حتى أدخلوا في معنى الربا كثيراً
من صور السويع ولقروض والشركات التي لا تدخل في ربا القرآن لأصل
(السيئة) ولا في ربا الحديث لاحتياطي من رب ولا مفسد إلا بالتأويلات
لمستظمة من التعاليف ولأقيسة ولصوابط لمذهبية الاجتهادية، كما قال، وليت
هذا الكتاب ثم وأحرج لدس قبل وفاته يرى الناس سبيل لنجاه من هذا

انتحيط والاضطراب. ولقد علمنا الآن من هذه الأموال اليسيرة التي أثرهاها
 عه أن عرصه الأول أن يجتنب المسلمون الربا الذي حرمه الله ورسوله وأن
 تجري بيعهم وقروضهم وشركتهم على نحو ما سارت عليه في حيز
 عصور هذه الأمة وأهدها، مع وضع حدود وصوابط للإضطراب وللحاجة إلى
 المحطور في اتقاع المستطعة من الأمانة كتقاعدة اليسر ورمع الحرج والعسر،
 وككون الضرورات تبيح المحظورات، وكون المحطور لسد لدرية يباح
 للحاجة إليه ولرحمة المصلحة على المسددة، ولم يقدر هو ضرورة الأفراد ولا
 حاجتهم بل وكل أهل الصيرة منهم إلى معرفتهم بأنفسهم (قال): وإنما المشكل
 تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها فهو لديّ فيه انشراح وعندي أنه ليس لفرء من
 الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يُرد هذا الأمر إلى أولي الأمر من الأمة، أي
 أصحاب الرأي والشأن فيها ونعم بمصاحها عملاً بقوله تعالى في مثله من
 الأمور العامة ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ
 مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] (قال) فالرأي عندي أن يجتمع أولو الأمر من مسلمي
 هذه البلاد (بلاد مصر) وهم كبار العلماء المدرسين والقضاة ورجال الشورى
 والمهندسون والأطباء وكبار المزارعين والمحررين ومشاوروا يسهم في امسألة ثم
 يكون العمل بما يقررون أنه قد مسب إليه الضرورة أو أحاب إليه حاجة لأمة
 فقوله. وإنما المشكل تحديد ضرورة الأمة أو حاجتها، وقوله وعندي أنه ليس
 لفرء من الأفراد أن يستقل بذلك وإنما يُرد مثل هذا الأمر إلى أولي الأمر من
 الأمة فهذا علم الأعلام لم يحرم شيء، بل صرح بأن أولي الأمر من المسلمين
 وهم أصناف الأمة ندين ذكرهم مجمعين هم الذين بقدرور ضرورها فأين
 قول المفتاتين بأنه أبح الربا هو وشبحة الشيخ محمد عبده؟ وإنما تكلم عن
 مسلمي مصر لأن انبحث فيهم ولو كان الكلام عن ضرورة الإسلام لصرح
 بوجوب اجتيع أو جمع أولي الأمر من المسلمين في أقطار الأرض على تحديد
 ضرورة الأمة إداً فمرد الأمر إلى (المفكرين) من علماء المسلمين ليعثوا في
 وسائل هذا الأمر ومقاصده ويسوا المعاملات لمالية على أسس الإسلام بمصاحة

لكل رمد ومكان، والتي يستتبع معها الموافق والمخالف أن قواعد الاقتصاد في الإسلام هي أرسى الإنسان، وأحق بثبوت دعائم اقتصاده، وعمركم

البيع والمعاملات

أما ما وضعه بعض الفقهاء من شروط وقيود لبعض البيوع والعقود، مما ليس فيه نص صريح، ولا قرينة صحيحة، فالناس غير المرابين به إذ أن لكل رس عرقاً وأهلاً ومصالح، وإنما هي الرسول صلى الله عليه وسلم عن أنواع من المعاهدات واسوع كانت في خاضعة لما فيها من عن وعش وعور وصرر، وأمثلها معروفة في كتب السنة والمعاملات تصرف عن لعادات في كون الأصل فيها لإباحة والصحة حتى يقوم الدليل على التحريم والبطالان وأما لعادات فلا تكون صحيحة ما لم تكن قائمة على أمر الله وعلى الوجه الذي شرعه وأرضاه.

وفي الأعلام للإمام ابن القيم صاحب صافية في ذلك أكتفي منها بقوله (رحمه الله): (الخطأ الرابع) اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على لطلان حتى يقوم دليل على لصحة فإذا لم يقع عندهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استنصحووا بطلانها فأفسدوا بدت كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله تعالى على هذا الأصل، وجهور الفقهاء على خلافه وأن الأصل في العقود واشروط الصحة إلا ما أطله لشارع أو عي عنه وحد القول من الصحيح من الحكم بطلان حكم بالتحريم والتأثير ومعوم أنه لا حرم إلا ما حرم الله ورسوله، ولا تأثير إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله كما أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ولا حرام إلا ما حرمه الله ولا دين إلا ما شرعه الله (بلى أن ول) فكل شرط وعقد ومعاملة سكنت عنها فإنه لا يجوز لقول سحر بها فيه سكنت عنها رحمة منه من غير نسيان وإهمال وقد صرح بحد الخصوص بأنها عن الإباحة فيما عدا ما حرمه. وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود والعهود كذا فقال تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: 34] وقال ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1] وقال ﴿وَالَّذِينَ هُمْ

لَا مَسْتَنِيهِمْ وَعَقْدِهِمْ رَءُونُ ﴿٨﴾ [المؤمنون: 8] وقال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يَتَقَدَّرُونَ إِذَا عَقَدُوا﴾ [البقرة: 177] [2-34 من أعلام الموقعين] وقال الإمام نجم الدين الطوسي المنوفي سنة (716) في بحث المصالح (وإنما اعتبرا المصلحة في المعاملات وبحوثها، دون العبادات وشبهها. لأن العبادات حق للشارع حاصل به) ولا يمكن معرفه حقه كماً وكيفاً وربما ومكناً إلا من جهة، بخلاف حقوق المكنتس فإن أحكامها أساسه شرعه وصحت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة. وعلى تحصيلها المعنوي أمر باختصار. وتقام البحث في رسالة سر الإسلام وأصول التشريع للعم السيد الامام محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى هذا وإن هذه الرسالة المسماة (الإستفتاء في حقيقة الربا) بما صمته من فتوى العلماء، وما نصمته من أقوال الحكماء، جديرة بالنشر، حقيقة بأن تكون مرجعاً في الأمور المالية لرجال هذا العصر وما بعده لتكون المعاملات الاقتصادية في الإسلام مبنية على أفصل قواعد العدل، على أدق نظام

وبما كانت هذه الرسالة محتاجة إلى مكملة وحاشية^١، كتب إليّ أنشر المصالح^٢، واقترح عليّ كتابة المطالب الثلاثة حفظاً له من الصيغ، وعميماً لنشره، وقد حسّن النظر في حواه الله خير أفتيب طلبه إيماناً واحساناً وسأله سبحانه حسن الختام

محمد بهجة البيطار

جمادى الأولى سنة 1379 هـ

نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1959 م

(١) كتب عصبة الشح بهجة البيطار رحمه الله هذه المقدمة وكذلك الخاتمة في اقتراح إنشاء مجلة

للاحكام الشرعية المعاصرة (عقود)

(٢) دار المنار، ورثه رشيد رضا، رحمه الله وأولاده. (عقود)

الاستفتاء في حقيقة الربا تهديد المنار للرسالة

نعلم قراء المنار أن مسألة الربأ أعظم المشكلات الإسلامية الحديثة التي شعلت بالاحكام والرعفاء والعلماء في هذا العصر ولدينا أسئلة كثيرة في معاملات انصارف المالية (البوك) والشركات ولعقود التي فيها شيء مما يعده انقهاء من معاملات الربوية، وزدت في توزيع مختلفة، وكما برجىء لآوب عنها إلى فرصة يندح بنا فيها حل هذه المشكلة بتفصيل يشمل هذه الفروع أو يسى عليه بيان حكمها. وقد فتحت لنا هذا الباب حكومة حيدر آباد الدكن اهدية الإسلامية مد أشهر قبيلة إاد شرب في الأمصار الإسلامية الكبرى رساله في حقيقة المسألة وهي فنوى لعص العلماء هناك في محاولة تحرير الموضوع، طبعها الحكومة الأصعية، ووزعت بأمر الصدارة العلية والمحكمة اشرعية فيها على لعفاء المشهورين في الأقطار الإسلامية طاسة منهم بيان آرئهم فيها بالدليل اشرعي وإرسال الأجوبة بعون (معين صدر الصدور محكمه الصدارة العلية) في تلك العاصمة، وقد أرسلت إلنا ثلاث نسخ من الرسالة واحدة عامية، والأخرى اأحاديثية، والثالثة شرح الأزهري وشيخ محمد نخيت أرسلناها إليهم، وهذا نحن أولاً نشر نص لاستفتاء بحواشيه وبعد نشره بين رأينا فيه ثم نشر بعد ذلك في نشر تلك الأسئلة أو ما يعنى منها عن غيره ونجيب عنها أجوبة مختصرة يعنى تحرير حصفة الرد عن الإلانة فيها إن شاء الله تعالى.

وفي الأصل أعلاط لعظية صححنا بعض لقطعي منها.

محمد رشيد رضا

﴿الربا والمعاملات في الإسلام﴾
رسالة الاستفتاء الهندية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(حامداً ومصلياً)

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (٨٨)
[هود: 88]
(وبه نستعين)

اعلموا أن الله حرم الربا في القرآن بقوله جل ثناؤه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [اسفله 275] قال ابن كثير في تفسيره: باب الرب من أشكال الأتوب على كثير من أهل العلم اهـ فلو لم يفسره الفقهاء المجتهدون شكر الله مساعيهم لما انصح لنا حقيقته فعلمنا أن معنى ما روي عن أئمتنا في تفسيره،
فأولاً: الأمة نفقت على أن المعنى العلوي ليس مراداً في الآية لأن الربا

(١) قال فخر الإسلام البردوي في كشف الأسرار: أما لجعل فيه لا يدرك بغيره معنى والدلت شرعاً - قال شارحه البخاري: كبر فيه اسم عريفه وهي نفسها ليست بمصادفة (ص 43-44) وقال في موضع آخر: ثم لجعل وهو ما يردحبه المعنى واشتهه المراد اشتهاً لا يُدرك بفهم العبارة بل بالرجوع إلى الاستدلال ثم الطلب ثم التأمل وذلك مثل قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] فإنه لا يدرك بمعاني اللغة بحال كذلك الصلاة والركعة وقال شارحه: فإن مطلق الركعة التي يدعى عليها بعبارة الربا وكذلك الدعاء والسماء الدنيا يدل عليها بعبارة الصلاة والركعة بعبارة بمراد من يعنى بعبارة هذه الألفاظ إلى معانٍ أخرى شرعية مما معناه بعبارة يعنى المعنى أو بعبارة فلا يوقف عنده إلا بالتوقف كما في الوصف لأب (ص 155 ح 1) وقال أيضاً لأن المجمع ثلاثة أنواع نوع لا يُفهم معناه لغة كسبوع قبل التصدير ونوع معناه مفهوم لغة ولكنه ليس بمراد كالربا والصلاة والركعة (شرح كشف ص 54 - ح 1 - وغاية التحقيق شرح الحسامي) ثم قال شارح الحسامي: كآية الربا فإنها مجمة إذ لرب عبارة عن الفصل لغة والفصل نفسه ليس بمراد من يريد السمع يشرع إلا للاستباح وتخصيص الفصل فإن كل واحد من المتبعين ما لم ير فصلاً في سبل فطلب به لا بد من ملكة بمقتلته (قابه بتحقيق) قال العيني في البنية وليس مراد مطلق الفصل بالاجماع، وإن فتح لأسواق في سائر بلاد المسلمين بالاستقصاء والأسرار اهـ (شرح هداية كذب البواء) وقال خصائص لاري بعد تصريح إجمال الرب لا يصح الاحتجاج بعبارة ربا بما يحتاج إلى أن يسبب حرامه ربا حتى يجره به الآية اهـ أحكام نقرا (ص 464 ح 1)

في المنة اربادة مطلقاً وهي أعم من كل ريبده وظاهر أن كل فرد من أفراد اربادة يس بحرام بل بعضها حرام وبعد مذاقهم عليه نشعوا هرفتين، فالأئمة وجهور العلما عيئوا هذه الأفراد بالسنة وهو الفصل الذي وردت اسمة بكونه رب فهو حرام عندهم أعني الفصل في البيع فالرب عندهم منحصر في بيع لا مير ودعب البعس إلى أن انلام في الربا بسهد والمراد به ربا الحادعية، فالماك عى هذا التفسير أن المران حرّم ربا الحاهلية، وما لم تثبت صورة ربا الحاهلية من حديث مرفوع متصل إلى الآن لم يلتفت الأئمة والجمهور إليه وقانو إن رب انقرآن مجمل والحديث مفسر له قال القاضي ساء الله في تفسيره المظهري قال جمهور العلما هذا مجمل لأن طلب لربادة بطريق التجارة غير محرم في الجملة فالحرم إنما هو ريبده على صفة مخصوصه لا يدرك إلا من قبل الشارع فهو

3) ، وإنه ما زال الإجماع الشافعي رضي الله عنه والشافعية وكث المالكة فإن الخصاص إلى أي وطن الشافعي ان بعض الربا ما كان مجملًا به بوجوب إعمال نطق البيع (أحكام ص 469 ج 1) فإن لأمام الربا في تفسيره الكبير مدعب الشافعي أن قوله تعالى ﴿وَأَمَّا إِلَهُ الْقَسْبِ وَحَرِّمُ الْإِبْرَاءِ﴾ [البقرة 275] من مجملات التي لا يجوز المملك بها - ثم قال ذهب هو المحدث عدي فوجب الرجوع في خلال والحرام إلى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم (ص 536 ج 2) فإن العلامة الشافعي في التنويح والمجمل وهو ما حفي المراد منه نفس نطق حفاء لا يُدرك إلا بيان من المجمل صوره كذا ذلك فتراجع نفعاني التساوية الأقدام كاشرك أو لمرانه نطق كاشع أو لانقائه من مدعب الظاهري إلى ما هو غير معلوم كالصلاة والركاة والربا - قال العجوي في معالم الفترين و عمن أن الربا في المنة اربادة قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَشَرَّ بِرَبِّهِ يُكَلِّمُوا فِي أَنْفُسِهِمْ أَلَيْسَ - أي يكلم في أموال الناس فَكَلِمَاتُ عِبَادِكُمْ﴾ (الروم 39) فكل الربا بطريق التجارة غير حرم في الجملة إن محرم ياده على صفة مخصوصة في فإن مخصوص بيبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيا أحبرنا الحديث - وأورد في لمس رحاله حديث عباده بين الصامت وقال في آخره. وهذا في ربا، شافعية - قال الشيخ عبد القاهر المخرجاني في جرح الغير الذين يأكلون الفضل في عبادتنا، والربا في انبعا عبده غير اربادة والباء، وفي الفشر عباره من سعد فاسد جفاد معهوده والأصل في حديث ابن سعد بخدي (اندهب الخبر بلفقه الفقهاء بالقول مدح في حير الواو اه وكذب بعل لسبوطي جمال الربا قال ابن رشد الفقيه المالكي في مقدمات قد خالف في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا إِلَهُ الْقَسْبِ وَحَرِّمُ الْإِبْرَاءِ﴾ [البقرة 275] ، ﴿وَالْيَوْمَ الْقَبْرُ وَهُوَ الْقَبْرُ﴾ [اسمة 43] ﴿وَالْقَوْلُ الْكَلْبُ جَعْلُ الْقَبْرِ﴾ [آل عمران 97] ﴿كَلْبُ قَبْرِ كَلْبُ الْقَبْرِ﴾ [اسمة 83] من من الألفاظ العامة المتجمنة؟ فمن أهل العلم من ذهب إلى أنها كلها مجمله لا يفهم المراد بها من نطقها ويغير في الربا إلى غيرها (ص 171 ج 3) وفي مذهب آخر وهه خدام في أمنا الربا الزاوي في الأفراد من ربا لالألفاظ العامة يفهم المراد بها وتعمل على عمومها حتى يأتي ما يخصها أو عن الألفاظ مجمله شي لا يفهم المراد بها من نطقها أو تقتصر في بيان إلى غيرها؟ على قوين والذي يدل عليه جوب عمر من اخطاب كان من آخر ما أنز الله تعالى عن رسوله آية الربا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يعمره لئله، وبه من الألفاظ مجمله، فاعتبره إلى البيان والتفسير (ص 41 ج 3)

محمل وم قد رسول الله صلى الله عليه وسلم انحقه بيده قال اختصاص
الرباري الخفي وهو (أي الربا) يقع على معاني لم يكن الاسم موضوعاً لها في
لغة وبعد مرد الأدلة على إجمال الربا قد ثبت بذلك أن الرب قد صار
اسماً شرعياً لأنه لو كان باقياً على حكمه في أصل اللغة لدل على عمر لأنه
كان عاماً مأخوذاً من اللغة لأنه من أمثها لم يتم قال وهذا كد ذلك معنى . وسعنا
صار بمرية سائر الأسماء المعجمة المنتهية إلى البياء وهي الأسماء المنقولة من
لغة إلى الشرع لمعاني لم يكن الاسم موضوعاً لها في لغة نحو الصلاة والصوم
والزكاة اهـ⁽¹⁾ وفي جواب استدلال الشافعية عن كون لغة الربا مأكولاً قد
اختصاص الرباري بهذا عند لا يدل على ما قالوا من وجوه (أحدها) ما قدما
من إجمال لفظ الربا في الشرع واعتباره في البيان فلا يصح الاحتجاج بعمومه
وإن محتاج إلى أن يشت بدلالة أخرى أنه رب حتى تحرمة دلايه انتهى وقال
صدر لشرعيه الخفي والمحمل كايه الربا قد قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾⁽²⁾
[القرة 275] محمل لأن الرب في اللغة هو انفصل وليس كل فصل حراماً بل إجماع
ولم يعلم أن المراد أي فصل فيكون محملاً ثم لما بين النبي صلى الله عليه وسلم
الرب في الأشياء الستة احتج بعد ذلك إلى الطلب والتأمل ليعرف لغة الرب في
غير الأشياء الستة³ وكذا في شرح لحرير لاس إمام وفي المسلم وفوائح
الرحموت ومراقبة الوصول وشرحه مرآة الأصول وغيرها من كتب الأصول

قال العلامة السفي في كشف الأسرار وكذلك لغة الرب محملة لاشتبه
للمراد ودا لا يدرك بمعاني اللغة بحال فهو في اللغة انفصل ولكن الله تعالى ما
أرته وقال العلامة نظام الدين الشاشي المحمل وهو ما احتمل وجوهه فصدر
بحال لا يوقف على المراد إلا بين من قبل لتكلم، ونظيره في الشرعيات قوله
تعالى ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [القرة 275] قال ابن جسيم في فتح انعمار وليس المراد أن كل

(1) أحكام القرآن ص 464 ح 1.

(2) توضيح قسم ثالث ص 125

عجل بعد بيع المجهول يحتاج إلى الطلب والتأمل فإتصلاً ببيانها شافياً فلم تحتج إلى تأمل بعده وبيان الرِّبَا غير شافٍ صار به المجهول مؤولاً وهو يحتاج إلى انطلب والتأمل كما في الكشف فالرجوع إلى الاستفسار في كل مجمل، والطلب والتأمل إنما هو في البعض . قال صاحب فصول لبدائع في حكم المجهول . هو المتوقف إلى الاستفسار مع اعتقاد حقيقه ما هو المراد حالاً ثم انطلب والتأمل إلى احتيج إليهما كما في الرِّبَا فإن حديث الأشياء الستة خاص من الاستفسار معد بالإجماع¹ قال عبد العزيز الجاهلي في شرح الأصول للبردوي والحاصل أن المجهول قسماً . ما ليس له ظهور أصلاً كإتصلاً والركاة والرب أو ما له ظهور من وجه كالمشرك² .

وإذا ثبت من هذه النصوص أن الرب الذي وقع في الرِّبَا مجمل وثبت أيضاً أنه لا يشتبه منه حكم بدون تفسير الشارع عنه السلام فحينئذ عينا أن يحرر التفسير الذي ورد عنه عليه السلام وهو ما روى عدة وأبو سعيد وأبو هريرة وعمر وعمرهم في بيع الأشياء الستة بصورة مخصوصة وقد جعله فقهاء أيضاً بياناً للرِّبَا كما قال ابن عبدبر في سبب الأسحار كبيان الرِّبَا بالحديث الوارد في الأشياء الستة وفي نور الأنوار³ كالرب في قوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: 275] فإنه مجمل بینه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله «الحنطة باخطة» الحديث قال ابن أمير الحاج في شرح التحرير لأن إهمام كتيان الرِّبَا بالحديث الوارد في الأشياء الستة في الصحيحين عن عمار بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «ذهب بذهب وانقصه بالنقص والبر بالبر ولشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً مثل سواء بسواء يداً بيد» هذا احتلت هذه الأوصاف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» ورواه مسلم عن أبي سعد الخدري

(1) تلمذ ص 79

(2) ح 2

(3) ص 4 ح

ولمعه قان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سواء» وكذا يُلحق في تفسير جمال الآية حديث أمية بن ريد «الربا في الشيئة» أخرجه مسلم^(١)

ولا يصح تفسيره بالحديث الذي روي عن جابر وعمر بن الخطاب عن عبد الله بن مسعود: «إن ربا بجاهية موضوع وأول ربا أصعه ربانا ربا عبس من عبد المطلب» لأنه لم يظهر تفسير ربا الجاهلية من حديث مرفوع متصل إلى الآن حتى يكون بديلاً له وكيف وهو مجمل كربا القرآن؟^(٢)



ففي هذا حقيقة الربا الفصل الذي يكون في السع، سواء كان فصل عن أو أجل وإذا بيع شيء من هذه الستة وما في حكمها من حسه فالفصل والأجل كلاهما ربا، وإذا بيع بها شيء بغير حسه فالأجل فقط ربا وهو ربا نساء، وكذلك لريده على ائتمن المؤجل إذا لم يقص الثمن عند حلول الأجل ربا وهو ربا الشيئة.

(في الأولى) أي إذا وقع بيع جنس بجنس فلا بد لحواز البيع من أمرين، الأول لمساواة في الكيل أو الوزن، والثاني قص البدلين في المجلس

(وفي الثانية) إذ كان الخصال من هذه الأشياء الستة وما في حكمها مختلفين فلا يشترط ههما إلا انقص في المجلس ولا يشترط المساواة كيلاً أو وزناً.

(وفي الثالثة) أي إذا كانت الأشياء من غير هذه الستة وما في حكمها لا

(١) وفيه دلالة على أن الفصل مطلقاً رباً ولو من غير شرط

(٢) أي هذا اللفظ، وكذا، لم يغلط ابن العربي في السبعة وسحاري يلفظ لا ربا إلا في السبعة، وكتبه محمد رشيد

(٣) هذا، غلط من خاضعه كان معروفاً بالعلم، انجمل من صواب اللفظ، وكذا محمد رشيد

يجوز لفصل على الثمن المؤجل بعد حلول الأجل إن لم يقصر هـ الثمن بمقابلته الأجل

والأصل فيه أن المتبايعين يريدان المساواة في البدل وعليه مدار عقد السع فلهذا وصع هذا لشارع عليه لسلام أصحلاً وقوانين يُعرف بها المساواة والفصل اندي يحكم عليه اشترع بأنه رب (الأول) أن للقد مرة على السيئة (والثاني) إذا كان لبدلان كيلياً أو ورياً فلا بد أن يكونا متساويين في الكيل أو الوزن (والثالث) إذا كان أحد البدلين غير المكمل والموردون في تراصي عنه العاقدان فهو بدن الآخر ومساوٍ له ومن هذه الأصول يعلم ما جعل الشارع عليه انسلام من الفصل رباً في السع والشراء

فالفصل والأجل كلاهما رباً في بيع المكمل بالمتكامل والموردون بالموزون من حسبه لأنه فصل حقيقته أو حكماً ولا دخل فيه تراصي العاقدَيْن والبيعين في تراصي لبيعين في أمثال هذا السع بالفصل أو الأجل أو كليهما لا يصحح هذا التبيع ويكون الفصل والأجل كلاهما رباً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من راد» أي أعطى لزيادة «أو استرد» أي طلب الزيادة «فقد أربى» وفي الحديث أن أن بكر الصديق رضي الله عنه راطل أن رافع فوصع الخلدالحل في كفة فرححت اندراهم، فقال أبو رافع هو لث أن أحبه لك، فقال أبو بكر إن أحلته لي فإني لله م يجله بي، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الذهب بالذهب ورن بورن، والورق بالورق ورن بورن، البراءد^١ والمراد في النار»^٢

وعند اختلاف الحسن من هذه الأشياء لم يجعل الشارع المساواة باعتبار

(١) فيه دلالة على أن الزيادة في القرض ليست برياً لأنه لو كانت برياً لم تحرم دون شرط أيضاً ولم يقل به الفقهاء على ما ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم راد و هـ الأداة في القرض وأثنى على هذا كما سنأتي إن شاء الله تعالى، وقال ابن عبدبر في الدر المختار: «إن الردة بلا شرط رب أيضاً إلا أن يهبها على ما سنأتي (باب الرد ككتاب النزع) ص 274 ح ٤»

(2) (ص 110 ج ٦)

اتساوي كَيْلاً ووزناً حتى لم يحرم في هذه الصورة الفصل كَيْلاً أو وزناً لأنه أمر غير معقول بل جعل المساواة المطلوبة ما تراعى عليها العاقدان والبيعان من كون أحدهم مساوياً للآخر، نعم جعل بل قد مر به على السبئية فيكون الأجل ربا ولا يعد التراخي فيه شيئاً بل يصير مباحاً. وإذا اختلفت حسن البدين من غير هذه السبئية بأن يكون المكمل في طرف وغيره في طرف آخر فالمساواة المطلوبة هي ما تراعى عليها العاقدان ولم يكن الأجل ربا في هذه الصورة لأنه خلاف لقياس وجوه ينحصر فيما ورد فيه النص بشرط أن يكون الأجل من أحد المتعاقدين لا من كليهما لهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع لكاليء بالكليء وإذا عين الأجل بالتراخي، فإذا حل لأجل ولم يقض المديون وطلب انظره ورادها في الثمن فتكون هذه الريدة ربا أيضاً لأنه فضل عن ما تراعى عليه البيعان أولاً وجعله مساوياً للآخر فهذه الزيادة لا محالة تكون بمقابلة الأجل ولا قيمة للأجل مستقلاً عند الشارع فتكون هذه الريادة فصلاً محضاً وهو عين الرب.

حاصل أن هذه الأحاديث المفسرة بربا انقرآن تدل على أن في بيع أحد المتجاسين من الأشياء نسيئة وما في حكمها لفصل والأجل كلاهما ربا وفي بيع أحد المتجاسين منها بخلاف جسده لأجل فقط ربا لا الفصل وهو ربا السبئية وفي البيع شئ يسير بل ما يرد على النسبة أي الفس المؤجل عند حلول الأجل بمقابلة الأجل ربا وهو لربا في السبئية، وجميع هذه لأقسام تنحصر في البيع. فالرب ثلاثة أنواع وكل منها حرم بالقرآن لأن المجمع من الكتاب إذا لحقه إبيان كان الحكم بعده مضافاً إلى الكتاب لا إلى البيان في الصحيح " لاثنان منها ما يفسره حديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد وغيرهما. والثالث ما يفسره حديث أسامة بن زيد.

قال القسطلاني في شرح ابن حاري. وهو (أي الربا) ثلاثة أنواع ربا انفصل وهو البيع مع زيادة أحد العوصين على الآخر وربا انيد وهو البيع مع تأخير قصصها أو قصص أحدهما ورب النساء¹ وهو البيع لأجل وكل منها حرام²

قال صاحب تفسير السراح المير وهو لغة الربدة وشرعاً عقد على عوص عوص غير معلوم انتماثل في معيار الشرع حالة لعقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما وهو ثلاثة أنواع: ربا لفضل وهو البيع مع زياده أحد العوصين على الآخر وربا اليد وهو البيع مع تأخير قصصها أو قصص أحدهما وربا النساء وهو انبيع إلى أجل وفي هذه الأقوال دلالة واصحة على أن الأنواع الثلاثة للربا محصورة في اسع فعلى هذا لا يوجد لربا في عقد حلا اسع قال ابن كثير في تفسير سورة لروم وقال بن عباس الربا ربا ان قريباً لا يصح يعني ربا البيع ورب لا بأس به وهو هدية الرجل يريد فصلها وأصعافها³ وقه نصريح منه رضي الله عنه على أن لربا لذي لا يجوز هو ربا البيع فقط ، وما حلا ربا البيع فلا بأس به قال العلامة لعبي في شرح الهدية وما فرع من بيان أبواب البيوع انني أمر للشارع بمباشرتها بقوله ﴿وَأَتَعَمَّرُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة 10] مع أبوابها صحيحها وفاسدها شرع في بيان أبواب البيوع التي هي للشارع عليها بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْكُوفُوتُ فَامْشُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران 130] اهـ ثم قال وقال علماء هو نوع بيع فيه فصل مستحق لأحد المتعاقدين حال بم يقبضه من عوض شرط في هذا لعقدها وكذا في العناية وهذا قال لعلامة انس غسي في حده: وفي شريعة هو الفصل الحالي عن العوص المشروط في انبيع (مسووط) وما قال صاحب الهداية أعني الربا هو الفصل المستحق لأحد

(1) خازنه الرب في السبيبة بقرينة أنه سمي ربا النسبيته برب اليد فلا محالة أن يسمى هذا برب النساء وهو البيع سبيته إلى أجل ثم الادة عند حلول الأجل وعدم قضاء الثمن بمقابلته لأجل

(2) (كتاب البيوع ص 22 - ح 4)

(3) (ص 348 ج 7)

المتعاقدين في المعاوضة الخالي عن عوض شرط فيه - فيؤول إليه حال شارحه. الرب هو الفصل الخالي عن العوض المشروط في البيع (عائيه) وفي المتلقى الرب فضل مال حاي عن عوض شرط لأحد العاقدين في معاوضة^١ مال سهل وفي المعاكزية. الربا في الشريعة عبارة عن فصل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال سهل

قال صدر الشريعة في التوضيح: وأما الخصوص بالكلام فعند الكروحي لا يعمى حجه أصلاً معلوماً كان أو مجهولاً كالربا حيث خص من قوه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] اهـ. يعني أن البيع عام يشمل الربا وغيره، وخص منه الربا فلم يكن الربا فرداً من أفراد البيع وإحلالاً تحته كيف يصح تخصيصه من انبيع؟ قال فخر الإسلام الزدوي. وخص الربا من قوه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] اهـ. وقال ابن عابدين الشامي: كدرب حص من ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] بقوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة 275] (سياط)

قال املا^٢ أحمد جيون. نظير الخصوص المعلوم والمجهول قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] فإن انبيع لفظ عام لدخول لام الحسن فيه وقد حص الله منه الربا وهو في اللغة الفصل ولم يعلم أي الفصل يراد به؟ لأن انبيع لم يشرع إلا لفصل فهو حيث نظير الخصوص المجهول ثم بيته اسي صلى الله عليه وسلم بقوله: «الحظنة بالحظنة والشعير بالشعير والتمر بالتمر» الحديث (نور الأنوار)

خلاصه الكلام أن القرآن حرّم الربا وذل لفظ الرب فيه مجملاً والسسه انصححة فسرته بالاقسام التي كدها ندرج في السع وهذا خصص الفقهاء الربا

(١) وسياقي أن القرض ليس بمعاوضة عالية

بالبيع. قال العلامة الشاشي في حده، الربا هو الريدة الخالية عن لعوص في بيع المقدرات المتجاسة - وفي التنقيه - الرب هو فصل حساب عن عوص بمعبر شرعي بشرط أحد المتعاقدين في معاوضة (منح العفار شرح تنوير الأبصار)

قال محمد رحمه الله: والربا إنما يتحقق في السع لا في التبرع بعد قوله لأن انقرض اسرع حوازا من البيع لأنه مبددة صورة تبرع حكما اهـ (نشر العرف) قال شيخ الإسلام المرعياني: وهو لما يعمل في المعاوضات دون التبرعات (كتاب هبة) قال ابن عسدين ناقلاً عن الريلي: وهو (أي الربا) يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات.¹

وقال العلامة الشيخ زادة في مجمع الأنهر في شرح منتقى الأبهر - وهو يختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير امانيه والتبرعات وقال ملك العلماء العلامة الكاساني فلا يتحقق الربا إذا هو مختص² بالبيعات وعديه يدل ما مر من المبسوط والهدية وغيرهما.

فحينئذ ظهر أن لبيع المعين المشروط في قرص ليس من الربا المنصوص لأن الآية كانت مجملة لا يفهم منها المراد والأحاديث المفسرة لها كلها في البيع لا في غيره ولهذا صرح فقهو أن الربا يتحقق في السع لا في التبرع ولعدم أنكروا³ كونه ربا نصياً كما يدل عليه ما قاله ملك العلماء في السدائع ولأن

(1) (ص 273 ج-4) كما سيأتي وظاهر أن القرص من التبرعات عند الفقهاء

(2) (ص 193 ج-5) لأن الرب هو الفصل، والفصل والمثلة إضافتان تختصان بالقرصين فلا يتحقق في غيره كاتر نسب والإضافات ونظراً لا يوجدان بدون المعاوضة فلا يوجد ربا بدون المعاوضة أي بدون سع وظاهر أن الطرفين لا يوجدان في القرص لأن حكمه لا يثبت في قرص حكمه بل العين كما صرح به الفقهاء وأصوليون قال العلامة الشامي لم يعمل في ردده حكم العين كأنه رد العين اهـ (ص 263 ج-4) وإداهم يتحققان في القرص لا يتحقق الفصل فلا يوجد فيه الربا لأن الربا هو الفصل

(3) وكذا أنكر ابن رشد الفقيه المالكي كونه ربا منصوصاً حيث قال في المقدمات إن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال له يا أبا عبد الرحمن إني أسئلك رجلاً واشترطت أن يبيعني بدينار

أريادة مشروطة تشبه الربا¹ فلا يكون أشبهه بالربا عين الربا وأيضاً يظهر من كلام العلامة العيني أن هذا النفع عنده ليس هو الربا المنصوص لأنّه يظهر من كلامه لدي سيأتي أنّه لم يطرع بحديث صحيح في هذا الباب بعد تحشّمه وتفحصه مع سعة نظره وكثرة طّلاعه على الحديث وطرقه ولو كان منصوّصاً لم يصب إلى هذا الجنب والمحصص.

والحديث الذي أحرّجه صاحب (سوغ المرام) عن عبي وجري على ألسنة انعم و الحواص بلعط (كل قرض جر منفعة فهو ربا) لا يجوز أن يقع تفسيراً للقرآن لأنّه غير ثابت ولا أصل له قال ابن حجر فيه الخسارث من أسامة وإساده سافط، وقال الحافظ جمال الدين الزبيدي في نص الوانة ذكره عبد الحق في أحكامه في البيوع وأعنه بسوار بن مصعب وقال به متروك وكذا نقل عن أبي الخهم في جزئه أن إساده سافط وسوار متروك الحديث قال ابن حاري في كتاب الصعفاء انصعب سوار بن مصعب مكر الحديث وقال يحيى بن يحيى ليس بشيء، وقال السائي وغيره متروك وكذا قال ابن الخهم

= عبد الله بن عمر حدث حديث بطورته وقال رضي الله عنه من أسلف مسلماً فلا يشترط أفصل منه وإن كان مضمناً من علف فهو ربا - فهذا الفقيه يكر كونه رباً منصوّصاً حيث يصرّح نفسه (أي قولاً) ابن عمر فإنه ربا) أنه مضمّن على الربا المحرم بالقرآن (ص 149 ج 2) وكذا العلامة العيني يكر كونه ربا معيّناً حيث ذكر تحت أنّ الربا حديث عبده ثم قال وهذا في ربا المبيعة ومن أقرض شيئاً بشرط أن يرد عنه أفضل منه فهو قرض جر منفعة مع مراده أن الآية في ربح السح والسمع لا تحصل دلفرم من خارج عن حكم الآية فهو ربح محض كل قرض جر منفعة وكذا العلامة الصوفي شهير بالخيار يكر كونه ربا منصوّصاً حيث يقول (سأله لو ربحه) في القرض وهو من أرض شيئاً بشرط أن يرد عنه أفضل منه فهو قرض جر منفعة وكل قرض جر منفعة فهو ربا - فإنه لم يدخل السمع المعين بشرط محب ربا لقرآن بل أخذ في القرض المحرر منه يعني أثبت له حكماً آخر بدليل آخر وهو كذا عبد هو لا، الأعلام أن دفع القرض هو الربا المنصوص به يحتاج إلى التأويل وأدله أخرى ومساكني نكلام عليه مفصلاً إن شاء الله تعالى

(1) (بدائع الصنائع ص 395 ج 7)

في الفتح ولذ قال. أحسن ما هما عن الصحابة^(١) وعن السلف، لأن هـ الحديث عنده كان غير صالح للاحتجاج وعلم منه أنه ليس في باب حديث صحيح قابل للاحتجاج.

ونقل الخافظ ابن حجر في التلخيص عن عمر بن عبد الله قال في المعنى لم يصح فيه شيء هـ وأما ما قال لعرابي وشيخه أنه صح، قال الشوكاني في البيل لا حرة هي بهذا المعنى ويدل على هذا المعنى ما قال المفسر الخازن (المسألة الرابعة) في انقراض وهو من أقدم من شيئاً وشرط عليه أن يرد عليه أفضل منه فهو قرص جر منفعة وكل قرص جر منفعة فهو ربا ويدل عليه ما روي عن مالك قال بلغني أن رجلاً أتى ابن عمر إلح^(٢) لأنه لو كان عنده حديث (كل قرص) صحيحاً قبلاً للحجة لم يعدل عنه إلى أثر ابن عمر. وكذا العلامة العيني نقل أولاً تضعيف هذا الحديث عن غير واحد من الأئمة ثم قال قال الأنباري مع دعواه انعريضة والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن قرص جر بمعاً وسكت عنه. وكذا فإنه الأكمل وسكت عنه مع أنه^(٣) كان في ديار الحديث وكنه بدوغة والله أعلم (شرح هدية) وفيه دلالة على أن [هذا] الحديث ليس له طريق صحيح ولا لأنني به وكذا لو كان في معناه حديث صحيح لم يترك إيراده في هذا المقام

(١) واتفقوا على كراهته وهو دليل على عدم كونه ربا، وإلا كان حراماً

(٢) (ص 204)

(٣) عرفه به أن هذا الحديث ضعيف لأنه لو كان صحيحاً في طريق أو كان شيء من الأحاديث في الباب صحيحاً لاطلع عليه وأورده لأنه كان في ديار الحديث وكنه بدوغة

وكذا لا يصح^١ تفسير جمال الآية باحدث^٢ الموقف عن عبد الله بن سلام اندي روه برودة عبد الحارث بن سفيان قال أتيت ابيه فبقيت عند الله بن سلام فقال: ألا تحيى فأطعمك سويقاً وتقرأ وتدخل في بيت؟ ثم قال: إنك بأرض الرب فيها فاشرب إذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل نبي أو حمل شعير أو حمل فلاح بأحده لأنه لابد للتفسير من ساد السارح عليه اسلام وهذا الحديث^٣ انوقوف ليس في حكم المرفوع وثانياً أنه متروك العمل باتفاق الأمة ثالثاً نعارضه الأحاديث لصحيحة واربعاً ما قال العلامة عبد العزيز ابن حارث في شرح كشف الأسرار لبيدودي في تفسيره لبيان انصاع النبي يلحق المحمل. حترار عما ليس بقاطع ثوتاً أو دلالة حتى لا يصير المحمل مفسراً بحر الواحد وإن كان قطعي الدلالة ولا يناد فيه احتمال وإن كان قطعي اثبوت وكذا أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي روه يونس وحالد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن رجل استقرض من رجل

(١) قال السيد الجرجاني في رسائله: الموقف وهو مطلقاً ما روي عن الصحابي من قول أو فعل متصلاً كان أو منقطعاً وهو ليس بحجة على الأصح اهـ

(٢) أخرج البخاري هذه الرواية عن سليمان بن حرب وعص شعبة عن سعيد بن برد عن أبيه وأخرجه أيضاً عن أبي كريب عن أبي أسامة عن يزيد عن أبي بردة وبنس فيه ذكر انقراض ولا ذكر الرباء ولكن قال ابن حجر: وقعت هذه الرواية في رواية أبي أسامة أيضاً كمر أخرجه الإمامي عن من وجه عن أبي كريب شيخ البخاري لكن باختصار عن اندي تقدم (ص ٢٦٢-١٣) وأخرج البيهقي عن أحمد بن عبد الحميد عن أبي أسامة عن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه وراذ فيه عن ووية الحارث بن سفيان قال: إنك في أرض الرب فيها حاش وإن من أبواب الرب أن حاكم يهرض الفرص إلى أجل فودع أنه به وسله فيها هديه فبقى تحت سله وبها وأخرجه أيضاً عن شعبة بن حلفان يروى عنه عن رجل ليس فأهدى است حببه من خلف أو شعير أو حبله من نبي فلاح قبله وإن نسب من روى - قال ابن حجر في رويته أبي أسامة ذكر الرباء لكن فيه اختصار عن رواه شعبة وروى البيهقي عن أبي أسامة فيه زياده عن رواه شعبة فافهم

(٣) قال ابن عسدين لأن قول الصحابي: كان لا يترك ما روي أي بالاجتهاد له حكم المرفوع (رسم الفني ص ٤١) وسيجيء أن في هذا الحديث خيال القياس أكثر

دراهم ثم إن يستقرض أقرض من المقرض ظهر دأبه فقد عبد الله. ما أصاب من ظهر دأبه فهو رب - لما بيننا ولما قد ليهقي قال الشيخ أحمد هذا منقطع (إزالة) أو قيل لم لا يجوز أن يكون هذا الأثر الموقوف في حكم الحديث لرفوع؟ قلنا به شرط وهو أن لا يكون مدركاً بالقياس وهما هو مدرك بالقياس كما صرح العلماء بذلك قل إن رسد الفقه المذكي في المقدمات. إن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال له يا أبا عبد الرحمن إني أسلفت رجلاً واشترطت أفضل مما أسلفت فقال عبد الله بن عمر ذلك الحديث بطوله وقال رضي الله عنه من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كان قصة من علم فهو ربا. هـ.

فهذا الفقيه أنكر كونه رباً منصوباً وحججه رباً قياساً كما يدل عليه قوله وتفسير ذلك (أي قول ابن عمر فهو رب) أنه مقيس على ابن الحر المحرم بالقرآن رب المحلولة. ما أن تفصي وإما أن تربي لأن تأخره يدين بعد حصوله على أن ير دله فيه سلف جر منعة¹ على أن الفقهاء لم يتمسكوا بهذا الحديث ولا أثر من بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رمتنا هذا ولم يقتوا محرمة أمثال هذه المانع مطلناً، بل انتقوا على أنها لا تكون رباً إلا أن تكون مشروطة في الاعتد، وهذا خلاف ما دلت عليه هذه الآثار والأحاديث الواردة في هذا الباب لأنها تدل على حرمة كل منعة سواء شرطت أو لم تشروط مع أنها بدون الشرط حائرة بالاتفاق قد العبي وفيه ما يدل أن المقرض إذا أعضه المستقرض أفضل مما افترض جنساً أو كلاً أو رباً أن ذلك² معروف وأنه يصيب له أحده منه لأنه صلى الله عليه وسلم أنشأ به عن من أحسن لقضاء وأطلق ذلك ولم يقينه (قلت) هذا عند جماعة العلماء إذا لم يكن عن شرط صحتها حين السلف

(1) (ص 149 ج 3)

(2) هذا من عن الريادة في لعرص لست من ولو كانت رب لم يعرف حكمها حين لاشرط ودعمه كما مر عن العلامة ابن عابد، وأيضاً هذه مقنفي إطلاق لا حديث في هذا الباب حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم «الفضل ربا» مطلقاً بدون تفيد شرط وعدمه

وقد أجمع المسلمون نقلاً^(١) عن النبي صلى الله عليه وسلم أن اشتراط ريبه في السلف ربا هـ^(٢)

قال ابن حجر في باب استفرص لابن تحت حديث أبي هريرة: وفيه جور وعه ما هو أفضل من المثل المقترص إذا لم تقع شرعية ذلك في العقد فيحرم حينئذ بفاقاً وبه قال الجمهور اهـ. وقد كان هذا الأمر من عند الله من سلام محللاً ما عليه الجمهور تناول من حجر قوله رضي الله عنه: فإنه ربا وقال يحسن أن يكون ذلك رأي عبد الله بن سلام، إلا فالقهاء على أنه يكون ربا إذا شرط، يغم الورع تركه اهـ. وأيضاً لما أخرج البخاري هذا الحديث بطريق آخر وليس فيه ذكر الربا فهناك قال ابن حجر: زاد البخاري في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الرب، وهما فسر لربا المراد في قوله رضي الله عنه بقوله وإن من اقترض فرصاً فتمصاه إذا حل فأهدى إليه المديون هدية كنت من حيلة لربا^(٣) فثبت من هذه الأقوال أنه لم يقل أحد من العلماء إن الفصل والزيادة إذا كانت غير مشروطة في القرض عند العقد أنه ربا سواء كان في صورة الهدية أم في صورة العديرة أم في غيرهما فهذا الأثر وما ورد نحوه غير معمول به عند لأمه وهذا ذهب الجمهور إلى جور ما كان بدون شرط في العقد كدلت عليه الأحاديث الصحيحة والحسان المحتج بها بإعطاء الزيادة في ديون البيع واقرص أخرج الشيخان عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا « أعطه أوقية من ذهب وزد » فأعطني أوقية من ذهب ورادني قيراطاً^(٤)

(١) ر عمم أن العلامة العسي بعد شرحه لسخاري بكثير من إرمان شرح إهدياته حين بلغ من عمره تسعين سنة واعترف فيه بأنه لم يقبض في هذه الباب انتهى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مختار لأنه آخر أقواله ويؤيده الدليل

(٢) (عمدة القارئ) ص ٦٨٩ ج ٥ -

(٣) هذا التصريح خلاف ما عليه الجمهور فلا بد له من بيان

(٤) مسلم ص ٢٩ ج ٢

ولفظ البحاري، موزن في بلال فأخرج في الميزان - قال النووي في شرحه، فيه استحباب الريادة في أداء الدين وإخراج النور، وقد روى هذا الحديث فوق عشرة عن جابر وأيضاً قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم إعطاء الريادة في قرص الخيول كما في حديث أبي رافع. قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فوجاهه إبل من الصدقة قال أبو رافع فأمرني أن أقضي الرجل بكرة فقلت لا أجد إلا حملاً حياً ربيعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أعطه إياه فإن خير الناس أحسنهم قضاء» أخرجه مالك ومسلم والأربعة وكما في حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان وأبو داود وعنه مطولاً. أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه له فهدم به أصحابه فقال «دعوه فإن لصاحب حسن مقلداً واشتروا له نعيراً فأعطوه يده قالوا لا نجد، لا أفصل من سه قال شروه فأعطوه إياه فإن خيركم أحسنكم قضاء»

وأيضاً قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى الرائد في قرص الأموال بروية أعني المكيل والموزون كما روى أبو هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقاضيه قد استسلف منه شطر وسق فأعطاه وسقاً فقال «نصف وسق لك ونصف وسق من عندي» ثم جاء صاحب لوسق يتقاضيه فأعطاه وسقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وسق لك ووسق من عندي» أخرجه المسند في الترمذي وقد رواه البراء وإسناده حسن

ومن حديث ابن عباس قال، استسلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل من الأنصار أربعين صاعاً فاحتاج الأنصاري فأداه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تفل إلا خير» فأما خير من تسلف فأعطاه أربعين صاعاً وأربعين أسبقه فأعطاه ثمانين من السرار لم أسمع، لا من أحمد وهو ثقة

وأخرجه المندري وقال إسناده جيد وهذا اهتامي رجاله رجال الصحيح خلا
شيخ لبرار وهو ثقة

ومن حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي رجاله الصحيح في السنن الكبرى
قال أنى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم سلف فاستسلف به رسول الله
صلى الله عليه وسلم شطر وسق فأعطاه إياه فجاء الرجل يتقاضاه فأعطاه وسقا
وقال 'أصفت لك قصاء ووصفت لك مثل من عدي' وهذه أحاديث صحيحة
يحتج بها فلا يعارضها مثل حديث سوار المتروك والآثار النعير المرفوعة وأما
كونه ربا بعد الشرط فهو لا يصح أيضاً لما روي من أن أبابكر اصديق رضي
الله عنه راطل أبابكر فرجحت لدرهم فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك،
فقال أبو بكر إن أحلته فإن الله لم يحله بي، سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول «الرائد والمردي سار» أو هكذا لأن فيه دلالة على أن الريادة تعبر
شرط أيضاً حرام، أعني أن الريادة التي هي ثوب شرعاً حرام تُشرطت أو لم
تُشرط فهو كالثوب الريادة في القرض ربا لكاتب حراماً بدون شرط أيضاً مع أن
الريادة في القرض بدون شرط مباح باهات الأئمة، فثبت أنها ليست ربا

قال ابن نجيم في البحر إذا لم تكن الذمعة مشروطة فلا بأس به، وفي
البرازية من كتاب لصراف ما يقتضي ترجيح الثاني قال ولا بأس بمقبول هدية
العربم وإجابه دعونه بلا شرط وكذا إذا قضى أجود بمقبول يحسن بلا شرط
أهـ كتاب الحوالة.

وأما ما قيل أنه لا حجة في إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الريادة في
الديون والقرض لأنه مخصوص به وهو إمام ولإمام حق العطاء فيكون ما
يعطى لإمام حلالاً، فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم يُعْتَدَى به في كل

(١) أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إسناده في القرض ومن فيه أنه كان مع شرط أو
بدون شرط فمن ادعى خروجه بالشرط لا بد عنه من ربا لأن الأحاديث في هذا الباب مطلقة
ولا يجوز تقييدها بدون خصص

فعل حتى يفهم دليل على اختصاصه به وليس هما دليل على اختصاصه به صلى الله عليه وسلم

وكذا لا يصح تفسير إجماع الآية بحديث أس والآنثار المروية عن أبي بن كعب وابن عباس، أما أولاً فلأنه ليس فيها ذكر الرب فلا يتعين أن النهي والأمر بالاجتناب لكونه رباً، وما ثانياً فلي مر عن شرح كشف الأسرار بأنه لا بد أن يكون مفسر إجماع القرآن قطعي الدلالة وقطعي الثبوت، وحديث أس وآنثار أبي بن كعب وابن عباس ليس هذه المثابة لا باعتبار الدلالة ولا باعتبار الثبوت

أما حديث أس فأخرجه ابن ماجه بسقط «إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى إليه أو حملة على الدابة فلا يركبه ولا يقبضها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك» والرواي فيه عن أس مجهول، وكذا فيه عنه بن حميد الصبي المصري قال أبو طالب عن أحمد هو ضعيف ليس بالقوي، وفيه إسماعيل بن عمار خمصي وهو مختلف فيه وضعيف بالإجماع إذا روى عن غير أهل بلده، وأخرجه ابن تيمية في المنتقى بسقط «إذا أقرض الرجل الرجل فلا يأخذ هدية» وقال أخرجه البخاري في تاريخه فما ظهرت على سنده حتى أحكم على جودته وصحته ليست منه حكمة وليس به بعد أن يكون مختصراً من حديث ابن ماجه فيعود الخرج والتعليل، مع هذا هو خلاف ما عليه لأئمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يوم هذا

أما أثر أبي بن كعب أنه قال لرب بن حبيش إنك سأرض الرب فيها كثير فاش فإذا أقرضت رجلاً فأهدى إليك هدية فخذ فرصك وردد هديته ففيه كلثوم بن الأقرع مجهول، وكذلك ما روى ابن سيرين أن أبي بن كعب أهدى إلى عمر بن الخطاب من تمر أرضه هزها فقال أبي لم رددت علي هديتي وقد علمت أبي من أطيب أهل المدينة ثمرة فخذ عني ما ترد عني هديتي - وكان عمر

أشبعه عشرة آلاف درهم - قال البيهقي هذا منقطع، أي ليس بمتصل إلى أبي
أصاً

وكذلك ما روى أبو صالح عن ابن عباس قال في رجل كان له على رجل
عشرون درهماً ، فجعل يهدي إليه فجعل كلما يهدي إليه هدية باعها حتى إذا
بيع ثمنها ثلاثة عشر درهماً فقال بن عباس لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم ، لأن
أب صالح لم يسمع من ابن عباس رواية منقطعة . وكذلك ما روى سالم بن
أبي الجعد: كان ب حار سماء عليه لرجل خمسون درهماً فكان يهدي إليه
انسمك فأتى ابن عباس فقال قاصه ما أهدى إليك ، وأثر¹ فصانة من عبيد
مع صفعه أبصاً يس فيه لفظ الربا حتى يصير به الإحمال ، بل نقطة كل فرص
حر مسمعة فهو وجه من وجوه الربا - فطهره يدل على أنه لبس برب بل له شبه
من الربا وهذه الآثار والأحاديث كلها أخرجها اليه في الس

لبعض الأعلام مذهب كلام فلا بد عليه أن يذكره مع ما له وما عليه وهو أن
القرص ليس غير البيع ومبياً له بل داخل فيه، لأن القرص مبادلة انتهاء كما
صرح به بعض الفقهاء فهو قسم من أقسام البيع لا غير، وإنما جُوزَ فيه السأمع
كونه من الأموال الربوية للمصرورة ودفع حاجة الفقراء وهذا لا يخرج عن
البيع قال الفاضل من رشد الخليل المالكين. فإن العقود تنقسم أولاً بقسمين قسم
يكون معاوضة وقسم يكون غير معاوضة كالمهبة والصدقات والذي يكون
معاوضه ينقسم ثلاثة أقسام (أحدها) يختص بمقصد المعاشة وهي البيوع
والإحارات والهيول والصنم والمال المضمون بعقد وغيره (والقسم الثاني) لا

(۱) أخرجه الشيخ في بسند به هم بن سعد عن إدريس بن يحيى عن عبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عباس هنكر الحديث وإيراهم لم يعرفه حاله كذا حال إدريس ويمكن أن يكون إدريس بن يحيى خلواي، ذكره ابن حبان في ثقاته وقال له مسقيم حديثه ابن كتاب دونه ثقة ووجه ثقاف

يختص بقصد المعايبة وإنما يكون على جهة لرفق وهو انقراض^(١) (وانقسم انثالث) فهو ما يصلح أن يقع على الوجهين جميعاً أعني قصد المعايبة وعن قصد انرفق كاشركة والإفالة وتوبة^(٢) قال الشافعي ولي الله في حجة الله البالغة في دليل انبوع لمهي عنده وكذلك الربا وهو القرض^(٣) عني أن يؤدي إليه أكثر وأفضل مما أسدست^(٤) ما مل من عامة^(٥) المقترضين بهذا النوع هم خصائس المصطرون وكثيراً ما لا يجدون الوفاء بعد الأجل فيصير أضعافاً مضاعفة لا يمكن التخلص منه أبداً، وهو مظنة لمناقشات عظيمة، وخصومات مستطيرة، وإذا جرى الرسم باستثناء المان بعد توجه أقصى إلى ترك الزراعات والصناعات انني هي أصول المكاسب ولا شيء في العقود أشد تدقيقاً واعساء بالقليل وخصومة من الرب، وهذا الكسبان (أي الميسر و الربا) بمرارة السكر ما قضا لا أصل ما شرع الله بعباده من مكاسب وفيها فح وشاعة، ولا أمر في مثل ذلك إلى لشارع إما أن يصرب له حداً يرحص فيه دونه ويعمد النهي عني فوقه، أو يصد عنها رأساً، وكان الميسر والربا^(٦) شائعين في العرب وكان قد حدث بسببهما مناقشات عظيمة لا انتهاء لها ومحاربات، وكان فليبهما يدعو إلى كثيرهم، فلم

(١) ما جعل القاضي نقرض قسماً للبيع فهو دين على أن انقراض عبده غير البيع فلا يصح به الاستشهاد على كون نقرض بيعاً نكر أو ردها، هـ لأنه صرح بأن معاوضة تكون في القرض ايضاً ويمكن أن يتوهم منه أن كل عقد تكون فيه معاوضة هو قسم من أقسام البيع

(٢) (بداهة المجتهد ص 121 ج - 2)

(٣) قد حدد لم يغير مأثور عن السلف ولا دليل عليه بل هو خلاف نفي ابن السكيت صحاحه وجمهور العلماء

(٤) لأنه أن يقوم عليه دين من لشارع عبده السلام ولأداء أكثر وأفضل مما أحد ثبث عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق صحاحه مطبقاً

(٥) لا يمكن أن يقال هذه التوقيعات المسماة لإبواب حكم شرعي بل لأنه أن يكون عبده نص عن الشارع عليه السلام

(٦) لا شك أن الربا كان شائعاً في العرب نكر الكلام في تعيينه، وم يظهر عن الآثار لمقومه عن النابغ ولا أنه كان في سماع أو عدى ولا أثر عن أحد منهم أنه كان في نقرض و نقرض بين السع والقرض والمدين شيئاً، إن شاء الله

يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد مشوراً فنهى عنهما بالكلية [و علم] أن الرضا على وجهين حقيقي ومحمول عنه أما الحقيقي فهو في الديون⁽¹⁾ وقد ذكرنا أن فيه قيباً موضوع لمعاملات وأن الناس كانوا منهمكين فيه في الدهلية أشد انهماك⁽²⁾ وكان حدث⁽³⁾ لأجله محاربات مستطيرة، وكان قليله يدهو إلى كثير، فوجب أن يسد ناه بالكنية وبذلك برز في القرآن في شأنه ما نزل (والثاني) رب الفصل والأصل فيه الحديث المستفيض (الذهب) الحديث هو [أي رب الفصل] مسمى برز تعليلاً وتشبيهاً⁽⁴⁾ له بالرب الحقيقي على حد قوله عليه السلام [المنجم كاهن] وبه فهم معنى قوله ﷺ: «لا ربا إلا

(1) والعجب أن ما يدعى أنه ربا حقيقي فلا ذكر له عن سائر الشرع وأما محمول عنه وأما أنه فهو مروي عن جماعة من الصحابة، وكذلك الفقهاء لا يدركون الرب الحقيقي إلا بعبارة واستطراداً ويأتون جميع لفروغ والتفاصيل في باب الربا العيم الحقيقي

(2) لا يمكن من أن الربا الدهلية كان في الديون كما يدعى عنه بعض روايات التلخيص لكن المراد من الديون في كلامهم ديون بيع أي إذا ساعو سيئة فما ثبت في ذمتهم من الشيء لأجل هو الدين كما جاء مصرحاً في بعض الروايات وفي صريحها لإمام الشافعي والبيهقي والبرجاني حيث حلوا الدين المظنون على ديون لبيع كما سيأتي معصلاً إن شاء الله

(3) م ر له أن في أيام العرب ووفائهم لا في جاهلية ولا في الإسلام ووفائع هذه الأيام لا تعرض عينا لأل أعظم أسباب الخلاف والمناقشة هو نظام السياسية الحالية وقد برى أن كثرة النواقص والمقدمات لا تختلف بهذا الباب.

(4) قال ذلك تبعاً لأبن القيم من أن الربا الثابت بالحديث ربا غير حقيقي وهذا ليس بصحيح لأن جمهور العلماء قالوا بوجوه الآية ويكون الحديث مصرحاً بالآية عهد، يكون ربا حقيقاً لأنه ليس في القرنين سورى ما ثبت كونه ربا بالنسبة فلا نجة يذهب عن أن يقول إن ما ثبت كونه ربا من القرآن والحديث هو ربا غير حقيقي والذي لم يرد فيه حديث ولا أثر حال عن العدة يكون ربا حقيقاً

في السبينة ^١ ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى حتى صار حقيقة شرعية فيه أيضاً ^٢ والله أعلم انتهى ^٣

وكذا قال العلامة الإمام ابن القيم الحنفي بعدما فسر الرب بقوله هو من البيوع ^٤ انتهى عنها قطعاً قل - بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّكْرُ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا أَلْرَبَّوْا﴾ [ك عمران 30] أي الرائد ^٥ في القرض ^٦ والسلف على القدر المدفوع وأمر الله في بيع لأموال الربوية عند بيع بعضها بحسبه وسذكر تفصيلها ويقال لفسر الريادة أعني بالمعنى المصدري ومنه ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [بقره 275] أي حرّم أن يراد في القرض والسلف على القدر المدفوع، وأن يراد في بيع ثلث الأموال بحسبها هدر ليس مثله في الآخر ^٧ ردلت الكلام أتى في كتاب لصرف بحديث عمر «لذهب يا ورق ربا إلا هاء وهاء» ثم قال وقيل معنى قوله (ربا) أي حرام بإصلاق اسم المروم عن اللارم ولا مانع من جملة في حقيقته شرعاً وأن سم الربا تضمن الريادة من الأموال الخاصة في أحد المعوص في موص أو بيع هذا الظاهر من مجموع كلامه أن الربادة في القرض رب والربا من البيوع لمهي عنها فيفهم منه أن انقرض من البيوع.

(١) لعله أراد بها القرض وليس بصحيح لأن السبينة في سبعة هي التمس المتوجس به كل ما يخبو به في الدعة من الدين أو القرض

(2) نطق (أيضاً) ليس على عمله لأن في الشريعة ليس ربا لا ما ثبت بقوله من حديث

(3) من 99 ح-2

(4) هو موافق لما عليه الجمهور من أن الربا داخل في البيع

(5) هذا خلاف ما قال أولاً من أن الربا بيع وأيضاً هو صريح نفسه في التحرير أن الآية مجمله والحديث يفسرها فكيف يصح منه هذا القول؟

(6) وكذا فسّر الآية الشيخ سببه الله في تفسيره تبعاً له

(7) مع التقدير باب الرب

وفي الملتقى الرب هو فصل مال حاد عن عوض شرط لأحد العقدين في معاوضة مال بمال - وذكر العلامة الشيع رادة في شرح العقدين أي اللائعين أو المقرضين " فعلى هذا يكون الرب في القرض ايضاً فيكون بيعاً وكذلك الفقهاء بأجمعهم يذكر الرب في كسب البيوع والرب في القرض ايضاً فيكون القرض بيعاً قال العلامة الشيعي في شرح ابن ساري واحتلف في عقد الربا هل هو مسوح لا يجوز محل أو هو بيع^(١) فاسد إذا أُريل فساد صح بيعه؟ فجمهور العلماء على أنه بيع مسوح وقال أبو حنيفة هو بيع^(٢) فاسد إذا أُريل فساد يقلب صحيحاً^(٣) قال شيخ الإسلام المرعبي في باب البيوع الفاسدة من فدوى النجيس والمريذ: رحل طلب من آخر قرص عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن فيه ربا^(٤) هـ^(٥) يمكن أن يتوهم من هذه عبارات أن القرض بيع لأن القرض فيه الرب، ولا ربا في غير البيع.

والجواب عنه أولاً تصريح العلماء والفقهاء بأن القرض غير البيع، قال الشرح وبالله عليه رحمة الله في شرح الموطأ بالفارسية معنى قرص ثلث شيء (امت بأن شرط كه رد كند بدن أو ان مع بست ملكه عقد يست كه بتداء معنى ترع دارد واحرا معنى مبادلة)^(٦) قال ابن اتمام أن القرض ترع لأنه صلة في الاتداء وإعادة حتى يصح القرض بلفظ أعرتك اهـ (فتح القدير) قال نشاء

(١) راد بعضهم في تفسير العقدين تحت حد الربا عطف مقرضين لكن هذه الزيادة خلاف ما علمه

المحققون ولا دليل عليها وإنما قولهم في معاوضة مال بمال

(٢) لا يصح به الاستشهاد بل هو دليل على أن الرب بيع ويؤيد صريح بعض أعي ذكر الرب بأحكامه في البيوع لا في القرض

(٣) هذا يدل على أن أبا حنيفة رضي الله عنه ذهب إلى أن الرب بيع

(٤) كتاب البيوع ص 439 ج ٥٩

(٥) س في أنه ما معصوم يمكن أنه أراد به ربا فاسداً لأن الفقهاء لا يدكرون الأحكام الثابتة عن القياس معصولة عن الأحكام الثابتة بنص القرآن أو بنص الحديث

(٦) مسوي (ص 357 ج 2)

ولي الله رحمة الله عليه ميسر القرض على التبرع من أول الأمر وفيه معنى الإعارة.¹

قال ملك العلماء في البدائع لأن القرض للحدن تبرع ألا ترى أنه لا يقابله عوض للحدن؟ فكان تبرعاً فلا يجوز إلا بمن يجوز منه التبرع، وكذا قد في محب تاجيل القرض لأن القرض تبرع ألا ترى أنه لا يقابله عوض للحدن وأنه لا يملكه من لا يملك التبرع؟ وقال الحداد في شرح القسري في هذا المبحث لأنه (القرض) اصطلاح معروف وفي جوار تاجيله خبر على اصطلاح المعروف، وقال الحداد في البيوع والبيع في النعمه مبدله ما سأل آخر وكذا في النسخ لكن بزيادة في هذا الموضع في التعليل من الله سبحانه وتعالى لا يحب ألفساداً [السفرة 205] ويقال هو في النسخ عاره عن إعجاب وقبول في ماله ليس فيها معنى التبرع وهذا قول العرقين كالشيخ (أي أبي الحسن القسري) وأصحابه، وقبل هو عارة عن مبدله ما سأل لا على وجه التبرع، وهو قول الخراسانيين كصاحب الهداية وأصحابه اهـ.

فالقرض على أي الحمهود عقد تبرع كما هو بخلاف البيع فإنه ليس به تبرع على كلا الحذيين، فغير التبرع لا يكون تبرعاً بل هما متباينان وأحكامهما مختلفة فالقرض معروف وصدقة وتبرع وعبادة، والبيع ليس كذلك؛ والمرض عارية في الانتداء، وبيع ليس بعارية إلا في الانتداء ولا في الانتهاء، فالقرض شبه مانعارية من حيث الانتداء وشبه بالبيع من حيث الانتهاء ووجه الشبه المبدله لكن تكون في بيع ابتداء وانتهاء وفي القرض حين الأداء وبه لا تحرح عنه كونه تبرعاً قال انسرحسي في شرح السر الكبير² هو كلام يحتمل القرض

(1) حجة الله (ص 105 ح 2)

(2) (ص 268 ح 4)

ويحتمل الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرص أقل التبرعين لأنه يوجب
إسداءه ففيه تصريح أن المدل لم يُخرج القرص عن كونه تبرعاً

والحق أن المدلة في البيع ركن وفي القرص ليست مركب، نعم يستلزمه،
وفرق ما بين الالتزام والتبرع، لأن مقصود المشتري هو المبيع ومقصود البائع هو
النفس وعرض كل منهما إخراج ما في ملكه وتحصيل عوضه والأحكام تترتب
على الالتزام لا على التبرع قال ملك العباء إن البيع مبادلة شيء مرعوب فيه
شيء مرعوب فيه¹ وقال في (كتاب سيرة) أم ركن لبيع فهو مبادلة شيء
مرعوب شيء مرعوب وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل اهـ وطاهر
أن القرص ليس فيه مبادلة شيء شيء مرعوب فيه بل القرص لأصلي الذي
صنع به القرص هو نجاح حاجة المحتاج إليه ولذا قال الشيخ وبالله رحمه الله
أن القرص عند الشيء ليسترد² مثله وهو ليس بيع بل هو عقد في أوله تبرع
وفي آخره مبادلة³ فإن ابن عديدين رحمه الله ههنا أصلاً (أحدهما) أن كل ما
كان مبادلة ما نال يعد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا⁴ كالقرص⁵
وأيضاً قال العلامة المذكور في شرح العرف في دليل محمد رحمه الله لأن القرص
أسرع حراً من البيع لأنه مبادلة صورة وتبرع حكماً⁶ فهذا تصريح به أن
القرص ولو كان مبادلة صورة لكن ليس به حكم المبادلة شرعاً قال القاصي
سأله الله في تفسيره لأن الشرع اعتبره عارية كان الموهب عين المدفوع ولم

(1) مدائع، كتاب الأثر به ص 1، 6

(2) به دلالة على أن مبادلة بسبب به

(3) معرباً عن حوى شرح هوطاً الفارسية ص 397 ج 2

(4) به دلالة على أن القرص ليس فيه مبادلة وإلا لم يفسده بالشرط الفاسد مع أنه لا يعد بالشرط
الفاسد بل يلغو الشرط ويبطل

(5) رد المحتار باب ما يبطل بالشرط لفاسدة ولا يصح تعليقه

(6) ص 122 حكم الشارع عليه السلام على كونه تبرعاً ولم يحكم بأنه مبادلة ولم يعتبره

باعتبار مقاصد المعقذين لأن الاعتبار في العقود للأغراض والمعاني لا بصورة
ومن ذهب إلى أنه مبادله انتهاء فهو صريح أيضاً أنه تسرع في الانتداء وبيع ما
يكون مبادله في الانتداء كما هو مبذلة في الانتداء قال شيخ الإسلام رحمه الله أنه
إعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلطف الإعارة ولا يملكه من لا يملك التسرع
كانوصي و نصي، ومعاوضة في الانتداء، وكذا قال الحداد في شرح القدوري،
وإعراض ليس هو مبذلة في الانتداء اهـ فعلى هذا لا يكون بيعاً لأن المقصود
صريحاً أن بيع مبادلة ابتداء كما هو مبادلة انتهاء ودافعت عن أحد الطرفين
كونه مبادلة بقوت كونه بيعاً قال منك العلماء في البدائع في دليل قول الإمام أن
ولي الصغيرة لا يملك الهبة بالعوض سبيل أن المثلث فيها يعف على الفحص
ودلك من أحكام الهبة وبها نصير معاوضة في الانتداء وهو لا يملك الهبة فلم
تعقد هبة فلا تصور أن نصير معاوضة بخلاف البيع لأنه معاوضة ابتداء
وانتهاء وهو يملك المعاوضة^(١) اعلم أن منك العلماء أخرج الهبة بالعوض عن
البيع بدليل أنها ليست معاوضة في الانتداء فعين هذا الدليل يحرم القرض
أيضاً من البيع لأنه ليس بمعاوضة في الانتداء بالاتفاق كما مر عن العلامة
انشائي أن القرض وإن كانت صورته بصورة المبادلة لكن هو في حكم التسرع
شرعاً قال العيني في شرح الهدية والمعول على الكتبة الأولى^(٢) لا على الكتبة
الثانية^(٣) لأن عمر الكتبة الثانية يلزم أن لا يصح القرض أصلاً اهـ قال صاحب
العدة وهذا يقتضي فساد لقرض لكن تدب الشرع إليه وأجمعت الأمة على
حرمه فاعتمدا على الابتداء^(٤) وقت مجاراهه للاروم (باب المراجعة والتولية)

(١) (ص ١٥٣ ج ٥)

(٢) هي العارية

(٣) هي المبادلة

(٤) أي العارية

والحق في هذا الباب ما نقل المهستان عن النهاية وعبره لأنه موافق لعدراية وهو أن القرض ليس فيه مصادره أصلاً لا في الانتداء ولا في الانتهاء بل في كسيهه عارية لفظه إلا أن التعويل على أنه عارية بتداء أو انتهاء قال الشلبي إن بدل انقرض في الحكم كأنه عين² المقبوض إذ لو لم يجعل كدث كان مبادلة انشيء بحسبه بسنة وهو حرام وإذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهاء³ ويحصل من هذه أن الأصل في لبس أن يكون عرص العاقدین الترام المدلة ولا يكون انقصد والعرض من طرف إلا المبادلة وأما العمود التي لا يكون عرص المتعافدين فيها الترام المبادلة بل يلزمها المبادلة فهي ليست ببيع كما في القرض لأن فيه لبس عرض المقرض ليتبادل دراهمه بدراهم المستقرض ولا عرص المستقرض أن يأخذ دراهم المقرض ليسادل دراهمه بدراهم بل غرض الطرفين إباحة الحاجة فقط وروم المبادلة من غير قصد والرام فلا يصير من هذا لروم بيعاً، كما صرح ابن القيم في الأعلام لفظه وأما انقرض فمن قال إنه خلاف انقياس فشبهه أنه بيع ربوي بحسبه مع تأخر القصد وهذا غلط فإن انقرض من جس التبرع بالمنافع كالعارية وهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم مبيحة فمن «أو منيحة ذهب أو منيحة ورق» وهذا من باب الإرفاق لا من باب المعاوضات فإن باب المعاوضات أن يعطي كل مهي أصل المد على وجه لا يعود إليه وباب انقرض من جس العارية والمسحة وإنما الظاهر لما أعطى منه من أصل المال ليتفع فيه أصل ادل بما يستحلف منه ثم يعيده إليه يعيه إن أمكن ولا فظيره ومثله فتارة يتمتع بالمنافع كما في عارية عقار، وتارة بمنحه ماشية يشرط له

(1) (جامع، رموز ص 406 ج 2).

(2) فلا يتصور ربا في القرض لأن الربا هو الفصل والفصل والضمان ينفضي انطروس بحيث لا يمكن وجودها بدون انطروس وبما كان في القرض رد المثل في حكم رد العين كما صرح به الفقهاء لا يتحقق في القرض الطرفان فلا يتحقق الفصل

(3) حاشية تبين الحقائق شرح كمر قبيل باب الربا

ثم يعيدها أو شجرة ليأكل ثمرها ويسمى عربة فيهم يقولون أعاره الشجر وأعاره انتاع ومنحه الشاة وأقره الطهر وأقرضه الدرهم واللس وتمر ولك كان يستخلف شيئاً بعد شيء كان يمر له المسافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى سدفع وليس هذا من باب بيع في شيء بل هو من باب الإرفاق ولتبرع وصدقة، وبأن كان المقرض قد يسفع أيضاً بالمقرض كما في مسألة لسمجة ولهذا كرهها من كرهها والصحيح أنها لا تكره لأن المنفعة لا تخص¹ المقرض، بل ينتفع بها جميعاً² ولعلامة ابن القيم صرح فيه بأشياء (الأول) من شبه المقرض بالبيع فقد علق فردا كان تشبيهه بالبيع عبر صحيح فهو بيعاً أولى أن يكون غير صحيح (والثاني) أنه تبرع (والثالث) أنه ليس من باب المعاوضات (والرابع) أن المعاوضة أصلها أن يعطي شيئاً على وجه لا يعود إليه، والمقرض ليس على هذا انوجه، فظهر بهد تسميح ابن رشد حيث عدّ المقرض من باب المعاوضات

وثانياً بأن جمهور³ الفقهاء يستدلون على حرمة مبيع المقرض بحديث سوار المدرك (كل قرص جر منفعة فهو ربا) ولو كان المقرض بيعاً لم يحتاجوا إلى هذا الدليل الضعيف بل الطريق الواضح والحجة المستقيمة أن المقرض يبيع واردة في بيع الأموال الربوية من فاستدلواهم بهذا الحديث الضعيف وعُدوا لهم عن الضرر السوي دليل على أن المقرض ليس يبيع ولو كان بيعاً عندهم ما تركوا هذا الدليل القوي والوجه المستقيم وأيضاً يمتنع من استدلالهم بهذا الحديث الضعيف أنه ليس في هذا الباب حديث صحيح يحتاج منه وهو أحسن وأقوى من هذا كما مر بيانه

(1) يؤهم قلدهم أن المنفعة لو تخص المقرض لا يجوز، فله أنها كما يجوز فبيعاً لم يخص المقرض كلها
تخص إذا خصص بالمقرض ومن فرق فلا بد عليه من هـ

(2) (ص 145 ج 1)

(3) وكذا العلامة البهوي والمفسر النووي مشهور بالخبر قد أخرج حكم بيع المقرض من ربا البيع وأثبت أنه حكماً من دين لكنه عبر ذلك ربا السع فتعريق الدسسين يند على أن المقرض عندهما أيضاً ليس بيع

وثلك بأن لعلامة الكاسائي قد استند على حرمة المصافح بدليلين لأول
حديث سوار المروك واثني أن هذا شهاً بالربا حيث قال - وأما لندي يرجع
إلى نفس القرص فهو أن لا يكون فيه جر منفعه فإن كان لم يجز لما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قرص جر نفعاً ولأن الزيادة المشروطة تشبه
الرب لأنه فضل لا يقاسه عوض والجر عن حقيقة الرب وعن مسهة الربا
واجب ' فإن كان القرص بيعاً فكان الفصل (أي نفعه) ربا حقيقة لا شبيهاً له

وقد سلم بعض الأعلام لما شافهتهم في هذه المسألة أن القرص المطبق ليس
بيع لكن إذا ريد فيه شرط النفع يصير بيعاً لأنه حينئذ يصوت فيه كونه ترعاً
وصدقة فإذاً يكون سعاً وإذا صار سعاً يجزى فيه جميع أحكام بيع الأموال الربوية
فيكون تفصل أيضاً ربا، أم قولنا فإذاً يكون بيعاً فلا أن القرص معاوضة حقيقة
لكن لكونه ترعاً في الابتداء خرج عن حكم المعاوضات فإذا اشترط فيه النفع
من أول الأمر فلم يبق إذاً الترع فيعود إلى حقيقته فيصير بيعاً لأنه يصدق عليه
إذاً أنه معاوضة ابتداء وانتهاء

وهيه (أولاً) أنا لا نسلم أن يصدق عليه أنه معاوضة ابتداء وانتهاء لأنه لا
عوض له في الحال كما مر عن ملك العلماء وقد أخرج ملك العلماء هذه المعاوض
عن البيع بدليل أنها ليست بمعاوضة في ابتداء وإن كانت معاوضة في الانتهاء
فهذا الدليل يجري ههنا أيضاً ويخرج القرص عن اسع يعني هذا الدليل قد
بدليل أن الملك فيها يقف على القصص، وذلك من أحكام الهبة وإسما يصير
معاوضة في الانتهاء وهو لا يملك الهبة فلم تعتقد فلا يتصور أن يصير معاوضة
بخلاف البيع¹²

(1) بدائع الصنائع ص 395 ج 17

(2) بدائع ص 153 ج 5

(وثاباً) أن ملك لعنماء قد ذكر. أما ركن البيع فهو مبدلة شيء مرعوب شيء مرعوب. وفي انقراض الطلب والرغبة عند الطرفين مفقود. ألتة فلا يمكن أن يوحد البيع عند فوات ركنه على أن في انقراض يعطي انقراض ولا يريد ألا يعود إليه ما أعطى بخلاف البيع لأن كلاً منهما يريد ويؤي أن لا يعود إليه ما حرج عن يده

(وثاباً) أن انقراض وإن شرط فيه الزيادة فلا يصير بيعاً أيضاً لأموال (الأول) أن هذا انقراض خلاف مقتضى العقد لأن مبيع انقراض على لسرع وإذا انقراض فيه الزيادة فوات عنه كونه ترعاً ومن الأصول أن انقراض إذا كان خلاف مقتضى العقد يفسده ولكن انقراض من العقود التي لا تفسد بالشروط الفاسدة بل الشرط يصير ملغى والعقد صحيحاً إذا بقي انقراض على صحته لم يصير بيعاً قال الشافعي رضي الله عنه رحمه الله عليه وجائز بسبب انقراض شرط ردة يرد صحيح عوض مكسباً إن كانه در شهر ديكر بدهد درين صورتها شرط لعوضه شود ريوكه عبد الله بن عمر بن الخطاب شرط فرمودند بطلان عقد¹ قد شيخ الإسلام في هدية. لأن انقراض الفساد في معنى الرب وهو يعمل في المعاملات دون التبرعات (كتاب الهبة) قال الإمام السرخسي في المسوط لو قال أقرضني عشرة دراهم بدينار فأعطاء عشرة دراهم بدينار فعليه مثلها ولا يطر إلى غلاء الدراهم ورخصها، وكذلك كل ما يكل ويورن، فالخاص هو أن المقصود على وجه انقراض مصموم بالمثل وذلك ما ذاب من نوات الأمثال يحور فيه الاستعراض، وانقراض لا يتعلق بالثمن من شروط والفساد من الشروط لا يطله ولكن بلغو شرط رد شيء آخر فعله أن رد مثل المقوض² فهذا تصرع منه أن انقراض الفساد لا تبطل انقراض بل يكون انقراض بائناً على أصله وتبقى فرصته ولا تروى أي لا يفلب بالشروط الفاسدة إلى بيع وقال في موضع آخر ولو ستأجره ألف درهم أو مائة درهم أو ثوب لم يجز قال لأنه ليس

(1) موسى ص 357

(2) ابن 30 ج 4

بناءً ويرد ألا يتمتع به مع بقاء عيبه ومثله لا يكون محلاً للإجارة ونه يرد عقد الإجارة على ما يتمتع به مع بقاء عيبه، وقد يثبت أن الإجارة في الدراهم والدينار لا تتحقق ويكون ذلك فرضاً فكذلك الإجارة¹ فإدام تقلب إجارة الدراهم والدينار بشرط النفع إلى النفع، فنقرض أولى بل لا يقلب إليه وإن اشترط فيه النفع

(والأمر الثاني) أن الفقهاء يصترحون أن النفع المشروط في القرض شبيه بدر ما ولو سحيل القرض بشرط النفع إلى البيع لصار هذا النفع ربا حقيقة لا شبيه به.

(والأمر الثالث) لو صار قرض بشرط النفع سعاً فكان بيع الصرف، وبيع انصرف إذا لم يكن فيه تقبض البدين في المجلس أو يكون فيه شرط الزيادة فيسد ويتعين النقد في الصرف إذ فسد مع الصرف فلا تكون هذه الدرهم والدينار ملكاً للمستقرض فلا يكون الربح والمنفعة الحاصلة منه طيباً مع أن الفقهاء صرحوا بأنه طيب في المالكية من سقرض من آخر ألب على أن يعطي المقرض كل شهر عشرة دراهم، وفي بعض الأنف وربع فيها طاب له الربح²

(والأمر الرابع) أن القرض إذا شترط فيه النفع يكون مكروهاً عند الفقهاء قال محمد رحمه الله عليه في كتاب الصرف أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في العقد ما أن أقرض غنة ليرد عليه صحيحاً أو ما أشبه ذلك فإن لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فأعطاه استقرض أحود مع عيبه فلا بأس به (عالمكبري) وأحرج الربيعي عن عطية. كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة أهـ فلو يقبض القرض من شرط النفع إلى البيع لكان نفعه حراماً لكونه ربا لا مكروهاً لأن المكروه غير

(1) ابن 39 ح 4.

(2) ابن 274 ح 3.

أحرام ودليلها متعايران، قال الغبيي: أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من لكائنه¹ قال ابن الممام وأحسن ما هنا عن الصحابة والسلف ما رواه ابن أبي شبة في مصنفه حدثنا خالد الأحمر عن حجاج عن عطاء قال كانوا يكرهون كل قرص جر مفعة² أي الصحابة يكرهون النفع المستحصل من قرص فهذا دليل على أن العسنة أيضاً يقرض بين النفع المستحصل من قرص وبين الربا حيث يجعلون الأول مكروهاً والثاني حراماً. هذا ومن ادعى أن الفرض مطلقاً يبيع أو شرط النفع فلا بد عليه من اليأس ودعوى الداهية في موضع الخلاف غير مسموعة وقد [من بعضهم] أن يبيع خمس رباي ست رباي يكون ربا لا تنافي لكن إذا قرص خمس رباي شرط أن يرد عليه ست رباي كيف لا يكون هذا مع أنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ؟ [ويرد] بأنه لا مجال للقياس فيما ورد به النص لأن الشارع عليه لسلام³ جعل الأول بيعاً ورا لا إثني فإن ليس فيه اخوزية وكذلك صورة القرض وبيع الدراهم بالدراهم إلى أحسن صورتيها واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالنقصان.⁴

وكذا [من ظن] أن نفع القرص ربا حقيقته وداحل في نص القرآن وهو أمر بدعي لا يحتاج إلى إسان [مدعوى] بأن لو كان أمراً بدعياً لا يمكن أن يخص على الأئمة والفقهاء دحوى هذا النفع في نص القرآن ولم يحتاجوا إلى الاستدلال عليه بالحديث الضعيف تارة وبالقياص على ربا البيع تارة وبالقياص على ربا الجاهلية مرة ولا تثار حجة وكذلك ما يختارون في حمله ومثله يعارض هذه الدعوى

(1) عمدة القاري «ص 434 ح 5»

(2) فتح القدير كتاب الخوالة

(3) مثله كم يبيع خمس رباي بخمس رباي مسنة لا يجوز بخلاف من أفرض خمس رباي لعندها بعد أيام فالأول بيع وفيه ربا وهو حرام ومعصية والثاني بيع وليس فيه ربا بل هو مودة وصدقة.

(4) أسلام «ص 53 ح 2»

هذه، كنه دليل على أنه ليس بهدريج في نص انفراد عندهم ويؤيده أيضاً عدم ورود النقل عن واحد من الأئمة بأن هذا الجمع هو ربنا مخصوص.

وهذا المسلك أعني أن ربة الربا محممة هو ما عليه الأئمة المجتهدون ولغفهاء المحققون لكن في الآية مسلك آخر وهو أن الآية ليست بمحممة حتى تحتاج إلى تفسير بل هي مفصلة واللام في (أرب) للعهد وأشير بها إلى ما هو لتعارف عند نزول القرآن بينهم أي رب الجاهلية.

وفي هذا المسلك (أولاً) أنه لم يتبين إلى الآن بسند صحيح مرفوع ربا الجاهلية في أي شيء كان فهو مجهول ولعل هذا وجه عدول الأئمة والمحققين عن هذا المسلك نعم آثار اتباعين تدل على تعيين ربا الجاهلية فعصمها يدل على أنه كان في البيع كما روى الطبري عن بشر بن يزيد عن سعيد بن قباد¹ أن رب أهل الجاهلية أن يبيع الرجل لبيع إلى أهل مسمى فإذا حل لأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء راد وآخر عنه فقال جل ثلثه ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ﴾ [البقرة: 275] إلح قال السيوطي في ندر المنشور أخرج العربي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد² قال كانوا يتابعون إلى أجل فإذا حل الأهل زادوا عليهم وردوا في الأجل فقلت ﴿يَكْتَابُهَا إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 130] إلح وفيه نصاً

(1) قال أحمد قتادة أعلم بالتفسير وبخلاف العلماء وأحفظ أهل البصرة ووصفه بالحفظ والفقه واجب وقال قل من تحد أن يقدمه قال الثوري أو كان في الدنيا مثل قدة قال القتيبي مع حفظ قتادة وعلمه كان أسأ في العربية واللغة وأمام العرب والسب

(2) الإمام المكي المقرئ المصنف الحافظ لزم ابن عباس مدته وقرأ عليه القرآن وكان أحد أوعية العلم قال عروضة القرطبي على ابن عباس ثلاث عروقات أحب عند كل آية أمأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ قال قدة وخصف أعلمهم بأنفسهم مجاهد وابن جريح لأن أكون أسمع من مجاهد أحب إلى من أهلي وعالي قال مجاهد ربي أعطني ابن عمر بالكتاب

أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الصحاح^١ في قوله تعالى ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278] قال كان ربا يتبايعون به في الجاهلية فلما أسلموا أمروا أن يأخذوا رؤوس أموالهم اهـ قال ابن جرير سمعت لـصـحاحك يقول في قوله ﴿فَمَطْلُوعٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] هذا في شأن الربا وكان أهل الجاهلية يتبايعون فلما أسلم من أسلم منهم أمروا أن يأخذوا رؤوس أموالهم قال لإمام الشافعي في تفسير أخذ رؤوس لأموال به تكون فسحاً للبيع اسدي وقع على الرب^٢ وقال للرقابي في شرح الموطأ وهو أيضاً يشبه حديث زيد بن أسلم^٣ في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم قبلوا للدي عليه اسدين إما أن تعصي وإما أن تربي من فضي أحدوا وإلا زادوهم في حقوقهم ورادوهم في الأجل، وقال بسبوطي في الدر المنثور عن سعيد بن جبير^٤ يعني اسدين نزل فيهم أنهم ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] كان الرجل إذا حل ماله على صاحبه بقرب المطبوع للمطالب ردي في الأجل وأريدك على مالك فإد فحل ذلك فين لهم هذا ربا قالوا سواء عليهما إن ردنا في أول البيع أو عند محل المال فهما سواء اهـ في قوله قالوا سواء عليهما إن ردنا في أول البيع أو عند محل المال دليل على أن المراد بالمال ههنا هو ثمن المسع ولا كان الخواص منهم سواء علما اشتراط الريادة في أول العقد أو عند محل المال. في الفتح أن رب أهل الجاهلية

(١) قال سفيان حدثنا التميمي عن أربعة عن سعيد بن جبير وعطاء بن عكرمة وـصـحاحك (إتقان) قال الذهبي لو لا تأخر موته تذكر مع وكيع بن مع أس لماتوا؛ وروى عنه البخاري وخلف ولده وعنه يقب بالليل قال ابن شبة والله ما رأيت مثله

(٢) كتاب المعرفة بلبيهي باب الرب قلمي

(٣) العفة المذنب كان له حلقة للعلم بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم

(٤) العفة الكوفي المقرئ أحد الأعلام إذا جمع أهل الكوفة وسأكره يعقود السن فكم سعد بن جبر^٥ ويقال به جهل بعلقاء قال ممنون مات سعد بن جبر وما على الأرض من لا وهو عبح إلى علمه قال قتادة كان سعيد بن جبير أسلمهم بالتفسير

بيع الرجل لبيع إلى أجل مسمى فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قصاء رد وأخر عنه

و(أما ما قل) الخصم الراي الحقي. والرب الذي كانت العرب تعرفه وتعهه إنما كان قرص الدراهم والدينير إلى أجل بربذة ما استقرص على م براضون به وم يكونوا يعرفون البيع بالقصد ومتفاضلاً إذا كان من حسن واحد هـ ما كان للعارف المشهور بينهم هـ. وقال أيضاً فأبطل الله تعالى الرب اندي كانوا يتعاملون به وأبطل صروباً أخر² من الساعات وسباه ربا هـ وقال أيضاً أنه معلوم أن ربا الخاهلية إنما كان قرصاً مؤجلاً بربذه مشروطه هـ وقال أيضاً فمن الربا ما هو بيع ومنه ما يسع وهو ربا أهل الماهدة وهو انقرص المشروط فيه لأجل وربذة مال، عن المستعرض¹ (فلم يرد بها أثر) ولا دليل عليه بل في قول هذا الإمام ما يخالفه وهو دليل على أن المراد بالقرص هو الشئ المؤجل

وحالفة المفسرون أيضاً صراحة. كما قل ان العربي المذكي احتلوا هل هي عامة في كل تحريم رب أو محملة لا يبدلها إلا من غيرها؟ وانصحيح أنها عامة لأهم كانوا يتابعون ويرسون وكان الربا عندهم معروفاً يبيع الرجل انرجل إلى أجل فإذا حل الأجل قال: أتقضي أم تربى؟ يعني أم تزيدني على ما لي عليك وأمرأ حلاً أم؟ هـ ثم أتى بأداة على هـ المسمى ثم قال - وتبين أن معنى الآية وأحل الله البيع المطلق ندي فيه العوض على صحة القصد والعمل

(1) هذه فريضة على أن مرد القرض هـ هو ندين لا الفرض الذي يوجد من غير بيع لأن الدرهم لثمنه في بيع السبينة دين على دمه للمشتري ويست يقرض وكذلك لتأجيل فريضة على دت كما سيأتي

(2) علم به ان هـ أن هـ أن هـ ماطلة من البيع فكونه بعباً فريضة على ان ائراد بالدرهم هي الدرهم لثمة وبالقرص الدين

(3) (أحكام القرآن ج 1 ص 464 إلى 465)

وحرم منه ما وقع عن وجه الدامل وقد كانت الجاهلية تفعله كما تقدم فتريد ريبه لم يقبها عوض وكانت تقرب إياها البيع مثل لربا أي ربا الريادة عند حلول الأجل آخر مثل أصل الشمس في أول بعد فرد الله تعالى قولهم وحرم ما اعتقدوه حلالاً عليهم (أحكام القرآن).

وقال الفرصبي في تفسير قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [آل عمران: 130] قال ابن عطية ولا أحفظ في ذلك شيئاً قلت قال مجاهد كانوا يبيعون البيع إلى أجل فإذا حل الأجل رادوا في الشمس على أن يؤخروا وأنزل الله حر وحل ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [آل عمران: 130] (أحكام القرآن) و -دلالة- كما نقل عن حمير لأمه وسيد المفسرين عبد الله بن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] ريبه في آخر البيع بعدما حل الأجل كان ريبه في أول البيع إذا بيع ببلسية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [سورة: 279] الريادة الأولى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ الريادة الأخيرة، قال الشيخ عبد انقاهر الخرجاني في روح الدرر ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [سورة: 275] فاسوا أن الريادة في آخر العقد كهي في أول العقد، قال الواحدى في تفسيره الوحي ﴿وَأِنَّمَا الْبَيْعُ﴾ [البقرة: 275] وهو أن المشر كين فاسوا أن لريادة على رأس المال بعد محل الدين كالزيادة في الربح

وقال الواحدى في تفسير قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [آل عمران: 130] قال المنقرون هو أنهم كانوا يريدون على المال ويؤخرون الأجل كما أحرم عن أجل إلى غيره ريد ريبه قال مجاهد يعني ربا الجاهلية وقال في تفسير ﴿وَأِنَّمَا الْبَيْعُ﴾ [البقرة: 275] وذلك أن المشر كين فاسوا الريادة على رأس المال بعد محل الدين كالزيادة في الربح في أول البيع اهـ

وفي فتح البیان فی إی بیع بلا ریدہ عند حلول الأجل كالبيع بزيادة عدد حلوله فإن العرب لا تعرف رب إلا ذلك ، وفي بیل المرام ومعنى الآية أن الله أحل البيع وحرم نوعاً من أنواعه وهو بيع المشتعل على الربا أهـ قال العلامة الطحطاوي في شرح معاني الآثار تحت تفسير حديث «إسم الربا في السبيطة» إن ذلك أرباً لما عني به مفراد الذي كان أصله في السبيطة ودأبه أن الرجل إذا يكون به على صاحبه الدين فيقول له أجسي مه إلى كذا وكذا درهم أربذكها في ذيك أهـ فالعلامة الطحطاوي يقول إن الالام في (الربا) الذي رواه أسامة في الحديث بلعهده والمردية ربا القرآن فعده، هذا الحديث لا يحمل على العموم بل أُخرج مخرج التفسير في تفسير ربا القرآن بدي كان أصله في السبيطة وقد عرفت أن السبيطة لا تكون إلا في البيع وهو الثمن المؤجل فتعريف العلامة الطحطاوي ربا الحذمية ربا البيع موافق للتفسير الذي أورد من ابن عباس في الرب أنه زيادة في آخر البيع بعدما حل الأجل إذ بيع نسبيته

وبعض الآثار تلد على أن ربا الحذمية كان في ذين مؤجل وحق إن أجل أو جميع هذه الآثار متفق على أنه كان في ذين مؤجل ولذين المؤجل ليس بقرص لعة قد الإدم لرازي في تفسيره قال أهل اللغة القرص غير الدين لأن القرص أن يقرص الإنسان دراهم أو دنانير أو خباً أو قمراً وما أشبه ذلك ولا يجوز فيه الأجل والدين بخور فيه الأجل أهـ ثم قال والقول الثاني أنه (أي الدين) انقرص هو ضعيف لما يب أن قرص لا يمكن فيه أن يشترط فيه الأجل والدين المذكور قد اشترط فيه الأجل وفي المعرب هو (القرص) ما يقطع الرجل من أمره فيعطيه عيباً فأما الحق لذي يثبت له ديناً فليس بقرص وفي النكبات لأبي انقاء والدين بالفتح عبارة عن مال حكمي يحدث في الدعة بيع أو استهلاك أو غيرهما وإبناؤه واستيقؤه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة والذين ما له أجل وانقرص ما لا أجل له أهـ ثم أورد ما قال صاحب المعرب وقد وهو

المعول عليه هـ (تحت لفظ ندين) وهل وأما إطلاق لفظ الأداء والفداء على الدين فليس لاتحاد معناه بل باعتبار أد له شيئاً بتسليم العين وشيئاً بتسليم المثل هـ (تحت لفظ الرد) فشرط الأجل ما في حقيقة العرض فافترض لا يدرج في الدين المؤجل فلا يجوز أن يرد بالدين العرض إذا كان فيه أجل وأما ما ذكره الراغب، الأصناف، وابن الأثير ووجه الدين الإلهاني أنه يشمل الله رص فيه أولاً أنه خلاف التحقيق ومع هذا لا يدل على أن الدين المؤجل أيضاً يشمل انقراض

والحجة القوية على أن المراد في كلام الدين ذكره في تفسيره ما حده لفظ الدين مطلقاً هو الثمن المؤجل هي أن شراح قوهم قد فسروه به قال البيهقي: قال الشافعي وكان من ربا الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الدين فيحل الدين فيقول له صاحب الدين أنقصي أم تري؟ فإن أخره زاد عليه وأخره ثم بقل في توصيحه ثانياً (قول الشافعي وأحمد) وهذا فيه روه مالم يس أسس في الخوطأ عن زيد بن أسلم أنه قال كان ربا الجاهلية أن يكون لرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الحق قال له عريته أنقصي أم تري؟ فإن فصاه أحد وإلا راده في حقه وأخره في لأجل (قال الشافعي) فلما رد الناس إلى رؤوس أموالهم كان ذلك فسحاً لبيع الذي وقع على الربا. ¹¹

ظهر من كلام الشافعي أمران الأول أن ربا الجاهلية كان في لبيع والثاني أن المراد برأس مال الذي ورد في القرآن هو الثمن الذي جعل في ابتداء البيع وكذا المراد من حق إلى أجل هو ثمن المؤجل وكذا العلامة ابن رشد في أي بروية زيد بن أسلم في البيع حيث قال وهو أيضاً يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية إنهم كانوا إذا حدث ديونهم قالوا للذي عليه الدين إما أن تقضي وإما أن تري فإن قصي أخذوا وإلا رادوهم في حقوقهم ورادوهم في الأجل اهـ.

وأما ما قال الإمام بر ربي) وتبعه اليسابوري. أما رب السيئة فهو الأمر
الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن
يأخذوا كل شهر قدرًا معيناً ويكون رأس المال ناقصاً ثم إذا حصل الذين طلبوا
المديون برأس المال فودعوا عليه لأداء رادوا في الحق والأجل فهذا هو الربا
الذي يعاملون به اهـ - فلا ثوب له من الثقل وهو أيضاً خلاف ما صرح به
نفسه من أن الآية مجملة ولذين غير القرص - هذا.

فإن شئت من حكم لنضع المشروط في القرص شرعاً عند الفقهاء يجب أن
يبيع القرص مكروه كما قال عطاء¹ كانوا يكرهون كل قرض جرّ منفعة وكما نقل
الإمام محمد رحمه الله في الحاشية بسط قال محمد رحمه الله في كتاب الصرف أن
أب حنيفة رحمه الله كان يكره كل قرض جرّ منفعة قال بكرخي هذا إذا كانت
المنفعة مشروطة في العقد بأن أقرض عمة ليرد عليها صحاحاً أو ما أشبه² ذلك
فإن لم يكن المنفعة مشروطة في العقد فأعطاء القرص³ حرم عليه فلا بأس به
اهـ

واستدل⁴ عليه بوجوه⁵ الأول قياسه على الرب المنصوص والمقبس عليه عند
انعاض الرب الذي يكون في بيع الشيء بحسبه متصلاً ولأمر المشترك استدلته
وهو كما يكون في البيع يكون أيضاً في القرض فكما يكون هذا الفصل في البيع رب
نكون في القرض تبصاً رب كما صرح به ملك العبيد الخاسي وعند البعض
المقبس عليه ربا جاهلية والأمر المشترك الرباذة في مفصلة لأجل لأن في ربا
جاهلية كما تكرار الزيادة بمقابلة لأجل إذا لم يقص لئلا عند حلول لأجل
كذا في القرض كما صرح به ابن رشد وفيه نظر وهو أن القياس لا يصح بغير
بين المقبس والمقبس عليه أما في الأول فلا لأن القرض ليس فيه عبادة أصلاً عند

(1) أي بأن رد زائدة عن القدر المتعوق

(2) ولا يجوز أن يستدل عن حرمة بيع القرض بأنه حرم في السوراة وشرايع من حيث حجة عند
حقية لأنها حجة بشرط انقل في شرعاً وعدم برد عليها وهو ينقل في شرعاً فلا حجة فيه

اشارع فكيف يصح هذا القياس مع هذا المارق؟ وأما في الثاني فلأن الريادة في
الجهية كانت بعد حلول الأجل لا في اشتداء العقد وانكسار في الريادة التي
تكون من أول العقد وليس هذا من ذلك

(والثاني) حديث ^١ لكل فرض حر منعة وهو وإن كان صعباً غير صالح
لشئ الربوية لكن أدناه أن تثبت به الكراهة

(والثالث) قال النبي صلى الله عليه وسلم (الفرض صدقة) وقال ابن عمر
اسلف على ثلاثة أوجه. سلف تريد به وجه الله فليث وجه الله وفي المدونة
قال ابن وهب عن رجل من أهل العلم عن ابن شهاب وأبي الربيع وغير واحد
من أهل نعم أن لسلف معروف أجره على الله فلا ينبغي لث أن تأخذ من
صاحبك في سلف أسعفه شيئاً ولا تشترط إلا الأداء - فعلى هذا أي إذا كان
انقرض عبادة وصدقة فحكم الاستحجار والاستماع عليه كحكم الاستحجار
على الصدقات والعبادات كالاستحجار على تعلم القرآن وتعليم الفقه والحديث
والاستحجار على قرآن التراويح والاستحجار على سائر أمور الدين من الوعظ
والتدكير والإفتاء وخدمة المدارس الدينية والأذان والإمامة وغيرها وعلم
انصواب عند الله



(١) وأمر عبد الله من سلام مضطرب ومعلول كما مر تفصيله وأما لأن الأحرار مضطربون
ومعظمهم مع ضيقه لا يدركون المانع به والكلام في حجة الآثار مشهور لا سيما إذا كان
مدرك بالقياس وأما إثباته موضع تفسير إجماع القرآن فلم يقل به أحد

(ما قولكم أيها العلماء الكرم في أجوبة الأسئلة المذكورة؟)

(هل هي صحيحة أم لا؟ بيّنوا ونوّروا قولكم بالدين)

(الأسئلة)

(1) لعظ الرما في آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [القرة 275] محمول أم لا؟ سيما عند الأخاف وعلى الإجمال ما التفسير الذي ورد عن الشارع؟ أعني في القرآن والحديث الصحيح

(2) بيّنوا معنى الربا من القرآن والأحاديث الصحيحة؟

(3) انمع المعين المشروط في القرض رباً منصوص أم لا؟

(4) انمع المشروط في انقرض بوقيل هو رباً فيما الدليل عليه من لأدنة لمعتبة عند لعقهاء الكرام؟

(الأجوبة)

هو المصوب

(1) الرب المذكور محمول عند الأخاف وغيرهم من الأئمة حتى يصح أن يقال اتفقت عليه الأمة وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور (انظروا ص 10-14).

(2) الرب هو الفصل الخالي عن انعوض⁽¹⁾ في البيع (مسحوظ = عبادة شرح هدابة - انظروا ص 281 و 282 منه) و بدليل على هذا المعنى ما روّه عبدة وغيره (الحنطة بالحنطة) إنش (انظروا ص 14 و 15).

(1) زاد العقهاء في تعريفه قيد المشروط لكن ينبغي تركه كما مر

وعلى هذا المعنى تدل أيضاً آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] لأن على تقدير إحداهما والربا وكوب الحديث تفسيراً عاماً، لا يكون ربا القرآن غير رب الشئ قرب القرآن عين ما ثبت كونه رب ما حدث (انظروا ص 18)

(3) انتفع المشروط في المقرض ليس هو رب منصوصاً لعدم ثبوته من القرآن ومن حديث صحيح (انظروا ص 19 إلى ص 27)

(4) انتفع المشروط في المقرض عام يثبت كونه ربا بالقرآن والحديث استدلال على كونه ربا نارة بالقياس (انظروا ص 45) ونارة بحديث (كل مقرض حرم مفعلة) وفي كليهما نظر أم في الأول فلأنه قياس مع الفارق (انظروا ص 46) فلا يصح وأما في الثاني فلأنه ليس بصحيح بل هو ضعيف فعير صحيح للاحتجاج ولو سلم صحة القياس فعليه أن الأحكام القيسية "تقلل التعبير بتعير لأرمان كما هو ثابت في موضعه ومن كان به وفوف على حبان هذا الرمان وخبره بأهله فلا محيص له بدون أن يقتضي بجواره كما في الاستحجاز على تعليم² القرآن

(1) في محله لأحكام لا يشكر تغير الأحكام بتغير الأركان وفي شرحه كعلوباب المسعد في عبر وقت الصلاة بخور في زمان صيانة عن سرقة قال ابن عابدين في رد المحتار وأنت حير بأن أكثر الأحكام بتغير الأركان (كتاب الصوم ج 2 ص 147) وقال في بشر العرف فكثير من الأحكام يختلف باختلاف الرمان بتغير عرف أهله أو حدوث ضرورة أو فساد أهل الرمان بحيث لا يفي الحكم على ما كان عليه أو لا يبرم منه لشدة الضرر بالناس والخاصة قواعد الشريعة حسنة على التحصيف والتفسير، دفع الضرر والفساد لهذه العلام على اسم ذهب وأحسن وحكام (ص 25، وسائل ابن عابدين ج 2) وأيضاً وقد أسمعناك ما فيه الكفاية من اعتبار العرف والأركان واختلاف الأحكام باختلافه (128) ومن في هذه الرسالة أن العلامة شمس الأئمة نقل عن الإمام الفصلي في شرح الناس عن عبادهم حرج ثم قال ولعمد صدق الفصلي في قوله وهم في ذلك عادة ماهرة في شرح الناس عن عبادهم حرج فهو نظراً أن ذلك غير ممكن عادة فأثبت الضرر وقال إن المستحيل العادي لأحكامه وإن أمكن عملاً 140

(2) مع أن حرمة الامتناع في البعض منصوصة ولكن بحسب حاجة الناس أفنى الفقهاء الكرام بجواره فعلى هذا انتفع بشرطه في المقرض أي بأن يقتضي بجواره لأنه ليس منصوصاً عنه بخبره (إد الناس الناس ولرمان رمان)

والأدب والإمامة وغيرها والاستدلال عليه بالتعامل والتوارث عن السيف فيه
أن التعامل مني عن لقياس لا على غيره من الأدلة ومن ادعى فعله البيان والله
أعلم بالصواب. المستفتي

(تكلمة)

ما نسب الشيع مراء الله رحمه الله على أن يقع القرص المشروط لا يدحل في
أرب المحرم بالنص على المسكين فقال محققاً له عليه الجمهور إن المراد برب
معناه الدعوي وهو الزيادة وهي عبارة عن فضل يدعو على المائلة والمساواة
وأوجب تعالى في السبعة والمقدرة المائلة والمساواة فالمعتبر فيها المائلة بالآخر
كلاً أو وزناً إن اتحد حسن استدليل وكما من دوات لأمثال وعند اختلاف
الحسن تكفي بمائة المعوية وهي القيمة وحملت القيمة بمائة بديل لأن مالكي
استدل رضي عليه عند لدله فيصير كل من استدليل مثلاً لمجموع²¹ البديل
الآخر ماصطلاحهم انتهى مخصصاً عن عبارته الشريعة في التفسير المظهري
ويحتلج في صدري أنه على هذا لا يجوز لمشتري أن يبيع ما اشتراه بأكثر من
الشمس لدي اشتراه به لأنه الفصل لغة مع أنه جائز باتفاق الأمة وعند الشيخ
أيضاً

(1) قد مر أن المائلة لا توجد في القرص لأنه ليس فيه وجود الطرفين

(2) به أن القرص ليس فيه إعادة عند الشرع وهذا الشيخ أيضاً أقام عليه الأدلة ثم قال أعطى
الشرع لثله حكمه عنه (تفسير مظهري).

جوابنا عن أسئلة الفتوى الهندية

(يقول محمد رشيد رضا) أشهد أن رساله الاستفتاء في مسألة الربا رساله هبسة، وأن كاتبها المستفتي مفتي قد حقق لموضوع أحسن تحقيق في مذهب خفية، فهو حقيق بأن يُعَدُّ بها مجتهداً أو مرجحاً في المذهب - لا في الكتاب والسنة - على سعة اطلاعه في التفسير والحديث وإن ابن رجب عملاً مختصراً في المسائل الأربع التي لخص بها لرساله وأفتى فيها وعرض فتواه على علماء المسلمين في الأمصار مستغنياً عنها، ثم نعود إلى تحقيق لبحثها أرسا الله تعالى من فقه الإسلام، غير مفيد بمدد من مذهب أئمتة الأعلام، لأن الموضوع من المسائل التي تنازعوا فيها في حملتها والله تعالى يقول ﴿فَإِنْ لَّمْ تَرَوْهُ فَقُدُّوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59] وأحبوا العلامة الهندي الفقيه الحنفي قد حاول هداه وأراده ولكنه نظر في أدلة الكتاب والسنة مطراً الفقه الذي انطبع في نفسه وعلمت عليه ملكه، فأقول متوجهاً إلى الله تعالى داعياً صارخاً أن يلهمني الصواب ويؤتيني الحكمة وفصل الخطاب.

(الفتوى الأولى)

(قال) الربا المذكور (يعني في آية اسفورة) محمل عد الأحاف وغيرهم من الأئمة، حتى يصح أن يقال اتفقت عليه الأمة، وحديث عبادة وغيره تفسير له عند الجمهور

(أقول) قوله إن الربا المذكور محمل عد الأحاف صحيح وقوله يتفق الأمة عليه غير صحيح، وقوله إن حديث عبادة وغيره (الخطأ بالخطأ) تفسير له غير مسلم، بل المندر منه بحسب القواعد أن الألف واللام فيه لتعهد،

والمعهود من الربا عند المحاطين به في عصر لتبريل شيثان (الأول) ربا جاهلية اندي وضعه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم وجعله تحت قدميه كدمه الجاهلية وثارتها، وهذا ما سمي في اصطلاح الحجة بالعهد الخارجي (الثاني) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [ان عمراء 130] فهو قد نزل قبله بلا تراخ لأهم قنوا إن آيات واحر سورة انقرة في الربا وقوله تعالى بعده ﴿وَأَنْقَرُوا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [القرة 281] الآية آخر ما نزل من القرآن، وإن عمر رضي الله تعالى عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولم يفسرها لنا ولو كان حديث عادة وغيره تفسيرها لما قل عمر هذا وهو من رواية هذا الحديث والعاملين بمضمونه كما هو مقرر في كتب السنة وإنما يعني رضي الله عنه أنه صلوات الله وسلامه عليه لم يقل فيها شيئاً تدأ على ما كانوا يعصونه من اية سورة آل عمران ومن ربا جاهلية وإبطانه صلى الله عليه وسلم له وهذا الربا هو الربا الذي يصدق عليه تعين التحريم بقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [سقرة 279] والقاعدة أن المعرفة إذا أعيدت يكون المراد بالثاني عين لأول.

(العوى الثانية)

(قال) (الرب هو الفصل الحلي عن العوض في البيع) وذكر أن الفقهاء رادوا فيه قيد (المشروط) وأنه لا حاجة إليه و استدل عليه بحديث عادة و الآية ساء على تفسير الحديث المذكور لها

(أقول) هذا الحد غير مسلم لأن ما نبي عليه وجعل دليلاً له غير مستم كما تقدم، وقد ذكر هو في رسالته كغيره حدود أخرى أعم منه حتى لبعض عبه ختمية أنفسهم لم يقيدها فيها الرب بالبيع

(الفتوى الثالثة)

قال (النع المشروط في القرص ليس هو ربا منصوباً بعدم ثبوته من القرآن ومن حديث صحيح).

(أقول) لو كان يريد بكونه غير منصوب نص القرآن لستأما قوله فإن ربا انقرآن خاص بربا المسيئة الذي تكون الزيادة فيه لأجل تأخير الذين لا ي عقد الأول فإن الزيادة فيه عوض مقابل للانصاع بفسال لا لأجل الإساءة وتأخير انقصاء، ولكنه يريد ما هو أعم منه، وقوله (ومن حديث صحيح) يعني به (ولا من حديث صحيح) كما يعلم من المراتل (وهو على سعة فقهه غير دقيق في اللغة العربية كما هو شأن علماء الأعجم الذين يتعلمون العلوم الشرعية والعنون العربية بترحمه كنه، ولا يدرسوها درسه مستفقه) وقد بي هدا على ما جرم به من أن القرص عمر الذين كما أنه لا يدحل في معنى البيع الذي حصر لرب فيه، فهو موافق لاصطلاح الفقه عندهم، ولكن القرص في اللغة العربية ذيل والأصل في الربا أن يكون في الديون سواء كان أصلها ثمن مبيع أو عيأ كما سحفه وآفة العدم بالكتب والسنة مانعة من الاستعمال في فهمها تحكم لاصطلاحات الفقهية اخادئة وغيرها من الاصطلاحات في لعنها العربية السي كان يفهمها أهلها منهم، وحديث النهي عن بيع النقدين وأصول الأقوات، لا يداً بيد مثلاً يمثل بيس تفسير ربا القرآن ولا حصر الربا في بيع وإنما هو لمد اندريعة لأركب ربا انقرآن، وإلا فهو لداته ليس فيه من المفيدة ما يقضي هذا انوعيد الشديد في آيات البقرة.

(١) قال في حقة الأساس وودت وتديه واسندت استقرهت وذنه وأدسه وديسه أرضه
اه ونص من سائر كتب اللغة في ذلك معروفة وسندكر تصو من علماء الشرع

(الفتوى الرابعة)

(قال) انمع لشروط في القرص لم يشت كونه ربا ما نقرأ أن ولحديث استدل على كونه ربادة بانقياس وتارة بحديث (كل قرص جر منعة فهو رب) وفي كتبها بطر، أما في الأول فأنه قياس مع الفارق فلا يصح، وأما في الثاني فأنه غير صحيح بل هو ضعيف فغير صالح للاحتجاج وبوسم صحة انقياس فيه أن الأحكام انقياسية تقبل التغير بتغير الأزمان كما هو ثابت في موضعه ومن كن له وقوف على حال هذا زمان وحررة بأهله فلا يحسن له بدون (كذا) أن يعتني بحواره كما في الاستتعار على تعليم القرآن والأدب والإمامة وغيرها، ولا استدلال عليه بالنعمة والسورث عن السلف فعليه أن انعمل مسي على انقياس لا على غيره من الأدلة ومن ادعى فعليه البيان والله أعلم بالصواب اهـ.

(أقول) الظاهر أن هذه الفتوى هي المقصودة باندت من وضع هذه الرسالة، وخلاصتها أن لنع شروط في الفرض ليس من الربا المنصوص في القرآن ولا الثابت بحديث صحيح، ولا قياس صحيح، وعلى فرض صحة انقياس تجوز محالته للصورة أو الحاجة إليه في هذا الزمان كما هو الشأن في الأحكام القيسية، وقد أورد بعض أقوال الفقهاء على هذا في الحاشية، وهو اجتهد في مسألة اختلف فيها الفقهاء له رجة فقهية ظهري، وحسبنا هذا بياناً لرأينا في المسوى، وأما آينا في أصل مسألة الربا فحققه في الفصول التالية هذا والله الموفق.

حقيقة الربا القطعي المحرم لذاته

(والربا لظني انتهى عنه لسد الدرعة، والبيع والتجارة)

لقد ورد في الشريعة الإسلامية مسألة مبدئية وقع فيها الخلاف والاضطراب منذ العصر الأول ثم ما زالت تزداد إشكالاً ونعقداً بكثرة بحث العلماء إلا مسألة الربا فهي تشبه مسألة الصدق في العوائد، وأما ما جاء من المصنوع القرابة في المسائلتين فهين كالشمس لا مجال للشبهات فيه. وأما المسألة العملية القطعية في مسألة الربا فهي تنعبد لحكم لكتاب إلهي، وأما الأحاديث النبوية انبويه بقوله فهي قسم (الأول) نص صحيح برواية قطعي الدلالة في حصر ربا فيما حرمه الله منه في كتابه وهو (ربا النسيئة) الذي لم تكن العرب تهتم به غيره لأنه هو المعروف عندهم دون غيره وهو حديث أسامة المروقي المتفق عليه «الربا لا يلاقي النسيئة» هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم «إنما الربا في النسيئة» والثاني «هي أنبي صلى الله عليه وسلم عن يسوع انني قد تؤدي إليه لسد الدرعة دون أركانها (كنهه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله عن حلوة الرحمن بالمرأة الأحنية سداً لدرعة الربا المحرم بسنن كتاب الله تعالى) وهو حديث عمادة وغيره الذي كرره المهدي وهذا هو الذي سموه (رب الفصل)

ولما حرم الله الربا في كتابه وتوعد عليه قرن تحريمه بحل البيع وحل التجارة انني هي أعم من البيع، فعلم من ذلك أن حقيقة الربا المحرم غير حقيقة البيع وانحاره لمحللين، ودلت أن البيع والتجارة معاوصات في الأعيان والمافع بين طرفين بر اصبيار واحتيرهما عن الماددة فيها وأما الربا المصنوع في لقرآن فليس فيه معاوصة بين متعاقدين في شيئين بل هو عين يأخذ أحده لطرفين من

الآخر يعبر مقابل له من غير ولا منفعة من لأجل تأخير قضاء دين مستحق عليه إلى أجل جديد لعجزه عن قضائه حالاً

وقد يئس بعض العلماء باستغليين في تفهم هذه المعاني كلها ولكن الذين أوعوا تنكثير لأحكام في الحلال والحرام وصعوا لأنفسهم قو عد للاسقاط ومطاب للشرع أدجوا بمقتضاها لربا المحرم انقصي بالنص الإلهي الموعد عليه فيه بالوعيد الشديد لما فيه من الضرر المقطع وانظلم العظمى - في البيع لمهي عنه سد التدريعة إدا لا صرر فيه يقتضي لوعيد الشديد بحسب أصول انشر وحكمة الحكم لرحم منه، ومنهم من سؤى سهما وم يكتنوا بديك من وصعوا بأرائهم أحكاماً جديدة في لربا لس فيها نص من الشرع قطعي ولا ظي ولا تنفق مع أصول الدين ولا حكم التشريع، ولا تعليل النص لتحريم اربا بقوله عر وحل ﴿وَإِنْ تَسْتَشِرُّوهُمْ فَلْيَنْصَحُوا لَكُمْ وَلَا تَقْلَبُوهَا﴾ [اسرة 279] كقولهم إن علة الربا هي كون ما يتبايع به الناس مكيلاً أو موروماً، فكثروا بذلك مسائل الربا ونخرجوا بها عن محيط العقول والمقول معاً فجعلوها من التعديبات التي لا تثبت إلا نص صريح قطعي من انشار وحلوا هذا أنمهم وسلمهم الصانح الذين كانوا ينقولون الجراءة على التحليل والتحريم لا اجتهد والرأي لما ررد فيه من الوعيد الشديد في كتب الله تعالى.

قاعدة السلف في التحريم الديني

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَعْتَبُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُلَاحِظُونَ﴾ [الحل 116] وقال عر وحل ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ وَتَهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ أَرَأَيْتُمْ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَقُولُونَ﴾ [يوس 59] وقال حل جللاه ﴿قُلْ

إِنْسَاحَ رِيِّ الْفَوْحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُرْسَلْ بِهِ مُسَاطَلًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: 33] وقال تبارك اسمه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا نَمْ يَأْتِيهِمْ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21] يعني أن شرع الدين هو حق لله تعالى وحده، حتى أن جمهور الأئمة المحققين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم عن الأمة شيئاً برأيه وأن ما ثبت عنه من تحريم شيء غير منصوص في القرآن فهو استنباط من القرآن بما أراه الله تعالى فيه يذن الله له فيه بمثل قوله ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بِهِ نَزْلَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105] وقوله ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِيُذَكِّرَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سج: 44] مثال ذلك تحريمه صلى الله عليه وسلم جمع بين المرأة وعمه وأختها في إسكاح أحده صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين أختين لعدم ما أبطلتهما وحكمتهما عبد الله تعالى واحدة وتحريمه الشرب والأكل في تبه اندهب والعصاة أحده من قوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَشَرُّوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: 31] بجعل الإسراف في لباس الأكل والشرب كالإسراف فيها كما يظهر لنا وأما حبه صلى الله عليه وسلم عن أكل ذوات السب والمخلب من الوحش والطيور المخالف لنصوص القرآن من حصر محرمات الطعم في أربع فهو بلكرهة لا للتحريم كما فسده في تفسيره ﴿قُلْ لَا أَجِدُ مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: 145] الآية فكل ما راده لعفاء على ما ذكر بقياس جميع أنواع استعمال السبب والقصة على الأكل والشرب في هذا الاستنباط على مخالفته للنص فمن اعتقه فله أن يعمل به في نفسه، ولكن ليس له جعله حكماً عاماً للأمة فيكون شريعاً يأدبه الله، وهو مما عده الله تعالى شركاً في آية (الشورى: 21) وفي معناها قوله تعالى في أهل الكتاب ﴿اتَّخَذُوا أَنْبَاءَهُمْ رُؤُسَهُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 31] روى أحمد والترمذي وابن جرير في حديث إسلام عدي بن حاتم وكان نصرانياً أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقرأ هذه الآية فقال له إنيهم م يعبدوهم فقال صلى الله عليه وسلم
(بني إنيهم حرّموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام فتعبدوهم، فتذنب عبادتهم
إياهم) وله ألفاظ أخرى وقال لربيع قلت لأبي عبد الله كيف كانت تدك
الربوبية في بني إسرائيل؟ قال إنيهم ربها وجدوا في كتاب الله ما يخالف قول
الأنبياء فكانوا يأخذون بأقوالهم وما كانوا يقلون حكم كتاب الله تعالى

وقال الراري في تفسيره بعد ذكر هذا الحديث والأثر في الآية: قال شيخنا
ومولانا حقه المحققين والمجتهدين رضي الله عنه قد شاهدت جماعة من مقدمة
انفهاء قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله تعالى في بعض المسائل وكنت
مذاهبهم بخلاف تلك الآيات فتم يقلوا تلك الآيات ولم يمتثلوا إلهامهم وبقوا
يطردون إني كنتعجب، يعني كيف يمكن العمل بطواهر هذه الآيات مع أن
الرواية عن سلف وردت عن خلافها وهو أمت حق التأمل وجدت هذا البدء
سارياً في عروق الأكثرين من أهل الدنيا اهـ

وأقول قد ذكرت في (رسالة اختلاف الأمة وسيرة الأئمة) التي بينت فيها
مرايا كتابي المعني وشرح بكثير في الفقه الإسلامي ثم جعلتها حافّة لكتاب
(يسر الإسلام وأصول التشريع لعام) أن أئمة الأمصار وغيرهم من عسمة
اسلف لم يكونوا يجزمون بتحريم شيء سبي سبيل لقطع وجعله نشرعاً عاماً إلا
إذا كنت عندهم نص فصحي الرواه وأدلاله وأوردت شواهد من سيرتهم في
ذلك ثم إني وجدت نصاً لفظياً صريحاً في الموضوع أعم مما ذكرت وهو ما في
كتاب لأم الإمام الشافعي رضي الله عنه فإنه قال في مسألة (سباي الملك) من
(كتاب سير الأوزاعي) ما نصه (ص 319 ج 7):

أقول أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الإمام قد قام من أصاب شيئاً فهو له
فأصابه به رية لا يظنّه ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن يظأها
وهذا خلاف من الله عز وجل بأن (ولعله قال فإن) المسلمين وطئوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في عرة سي لمصطلق قبل أن يفعلوا.

ولا يصح للإمام أن ينقل سرية ما أصابت ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخمس
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسره حسبه كان ينقل في السداة الربع وفي
الرجعة الثلث

لقال أبو يوسف: ما أعظم قول الأوراعي في قوله "هذا حلال من الله"
أدركت مشايخ من أهل العلم بكرهون في لفتي أن يقولوا هذا حلال وهذا
حرام، لا ما كان في كتاب الله عز وجل بياً بلا تفسير حدثنا أس السائب عن
ربيع بن حشيم وكان أقصبل تنعش أنه قال: إنكم أن يقول الرجل إن الله أحل
هذا أو رخصه، فيقول الله له: لم أحل هذا ولم أرخصه، ويقول إن الله حرم هذا،
فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه. وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم
السجعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو جهوا عنه قالوا هذا
مكروه، وهذا لا بأس به، فأب أن يقول هذا حلال وهذا حرام فيما أعظم هذا
أهـ

هذا ما نقله الشافعي عن أبي يوسف ثم نقل عنه أن ما قاله الأوراعي من
حل السبية فهو مكروه وهو تفسير لقول أبي حنيفة (لا يظفرها ما كانت في دار
الحرب) ولم يستحل أحدهم أن يقول هذا حرام وقد رد الشافعي هذا لقول
وصحح قول الأوراعي ولكنه لم ينكر ما نقله أبو يوسف عن السلف في التحليل
والتحريم وإنما صحح قول الأوراعي بأن دار الحرب لا تحرم ما أحل الله من
السبي والعائث في أول سورة الأنفال وفي آية الخمس منها ثم قال (فإن الخمس
في كل ما أوقف عليه المسلمون من صعبه وكبيرة يحكم الله إلا لسلب للقتل
في الإقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل أهـ وتراجع
عبارة هـالك فإنما عرصاها أن الشافعي موافق لمعرفي يظهر لنا نقله أسـ
يوسف من سرية السلف في جتاب التحليل والتحريم إلا ما كان في كتاب الله
بيناً بنفسه لا يحتاج إلى تفسير، والشافعي ممن قدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) نعه سقط من هنا أو هي منه بدليل ما بعده

لم يقل في الدين شيئاً إلا من كتاب الله تعالى، على أنه لا يصيره أن يحافه هو أو غيره بتحريم ديني بالقياس فالحق أن القياس غير حجة في التعبديات ولا إثبات عادة ولا تحريم ديني لم يرد به نص صريح من الشارع كما يتبين في التفسير وغيره ولا سيكتفينا بكتاب (يسر الإسلام وأصول اشرائع العدم).

وهذا أحد علماء الأصول في تعريفهم للمرضى أو للإيجاب بأنه خطاب الله المقتضي للحرام بأنه خطاب الله المقتضي للترك إقتضاء جازماً وقد مثلنا هذا في تلك الرسائل وغيرها بأن آية «بقرة في احمر» وبسر تدن على طلب تركها دلالة طيه راجحة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعلها شريعة عامة موجبة لتركها على الأمة حتى إذا ما أنزلت آيات سورة المائدة الصريحة في الأمر بجنبها تركها جميع لصحابة رضي الله عنهم وصار رسول الله صلى الله عليه وسلم يعذب من شرب الخمر وكذلك جلعازة من بعده.

(قول قيل) إن ما ذكرت مخالف لقول جمهور علماء الامة من أن الأدلة انقطاعية لا تشترط في العتد وأصول دين وأن الأحكام العملية تثبت بالأدلة انطية وأن علماء الأصول أدخلوا القياس في تعريف الإيجاب بأنه خطاب الله المقتضي للمعل إقتضاء حارماً وتعريف التحريم بأنه خطاب الله المقتضي للترك إقتضاء حارماً بقوله أنه دليل على خطاب الله تعالى المقتضي لذلك.

(قلت) إن القياس الأصولي المعروف ليس من خطاب الله تعالى الذي ذكره الإمام أبو يوسف وغيره في موضوعات ولا مما هو أعم منه، وليس دليلاً عليه أيضاً، وأما ما أدخلوه في القياس الخلي من الأحكام السي نص الشارع على علها أو قطع فيها بنهي المارق فمفكر، وحجية القياس شرعاً لا يسمونه قياساً بل يدخلونه في معنى النص من مطلق أو مفهوم ويجد القارئ تفصيل هذا البحث في كتاب (يسر الإسلام وأصول الشريعة العام) وإنا ذكرناه هنا مقدمة تمهيدية وسعاد عند ذكر المسائل لعملية المتعلقة بالربا في آخر هذا البحث إذا تمهد هذا أقول.

ربا الجاهلية المحرم بالقرآن

كان الرب معروفًا عند العرب في الجاهلية بمعنى الذي ذكرناه ومستثنى الشواهد عليه فليس هو من الاصطلاحات الشرعية الحادثة في الإسلام وقد ذكره تعالى في سورة الروم المكية التي رتب قبل الهجرة بصع سين بالدم مقروناً بمدح الركاة قبل فرض لركة لذي كان في السنة اثنية من الهجرة وقبل تحريمه (الربا) بالهبي الصريح عنه في أوامر بني الهجرة ثم بالوعيد الشديد عليه في آخر ما نزل من القرآن وبما جاء في السور حكيمة ببيان أصول الواجبات والمحرمات بوجه إجمالي (آية الأعراف 33).

قال تعالى في سورة الروم ﴿ وَمَا يَتَّبِعُونَ رَبَّيَا لِيَرْتَوْا فِي أُمُورِ النَّاسِ فَلَا يَرْتَوْا عِندَ اللَّهِ وَمَا يَتَّبِعُونَ دُكُونِ ثُرَيْدُوكَ وَجَهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضِلُّونَ ﴾ [الروم 39]

ثم قال في سورة آل عمران ﴿ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالُ الَّذِينَ آمَنُوا ضَعْفًا مُضَاعَفَةً وَأَنْتُمْ أَلْفُ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران 75] فإن بعض العلماء إن تحريم الربا كان سنة ثمان أو تسع من الهجرة وأسقط النبي صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية في حجة الوداع سنة عشر.

ثم نزلت سورة البقرة اشتملت على الوعيد الشديد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل فكانت مع آية الرصيه العامه بالتقوى المتضمنه بها آخر ما نزل من القرآن كما روه البخاري في كتاب البوع وكتاب التفسير من صحيحه وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم مكث بعدد سبع بيل وفيل تسعاً وفيل 21 كما ذكره الحافظ في التفتح، وروى أحمد وابن ماجه نحوه هذا عن عمر رضي الله عنه وراى عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل فيها شيئاً

هذا وإن من أصول لتشريع أن الوعيد الشديد لا يكون إلا على كبثر الإثم والعواشش لذي يعظم ضرره ومفسدها ولكن المقسي اهدي اخفي

اعتمد في فتوه قول من قال من فقهاء مذهبه وغيرهم أن لفظ الرب فيها محمول بيته النبي صلى الله عليه وسلم سبهه عن بيع الأحسن المسته لا يندب مثلاً مثل كما تقدم شرحه، ومقتضاه أن من صرف قطعه الريال من الفضة بالأربع انقطع المساوية لها في الوزن مع تأخير القبض يكون حداً محارباً لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم القرآن ومدعواً مرتكباً لإحدى كدور الموقبات من الأحاديث لصحيفة انورده في حظر الربا - فهل يُعفى هذا في دين الرحمة وسنة سي الرحمة؟ فسنورد ما يخالف رأيه والأقوال التي احتج بها ثم يلخص الموضوع في مسائل معدودة فنقول.

أقوال أئمة الفقه والتفسير والحديث في الربا والبيع

قد تقدم أن الأساس الذي بنى عليه المصنف الفاضل فتواه هو أن لفظ الرب في آية البقرة محمول لا يُعلم المراد منه إلا ببيان الكتاب أو السنة وأن هذا البيان هو حديث عبادة وأبي موسى وغيرهم في بيع الأشياء الستة كما تقدم ولذلك كتاب القرآن هو عين الرب المراد بهذا الحديث لا معنى له غيره

والحق أن القول بأن لفظ الرب في الآيات محمول قول ضعيف مروج وأن أكثر علماء الأئمة المحققين والمتسقين إلى المذاهب المشهورة على خلافه فرغمه اتفاقهم عليه باطل بل ذكره بعضهم احتيلاً، ورد الآخرون هذا الاحتمال وحزموا بطلانه، وأنه على فرض كونه محتملاً لا يصح أن يكون حديث عبادة في بيع الأشياء الستة بدأً بيد مثلاً مثل بئانه، لأن هذا الحديث في الصرف وما في معناه ولا سطر عليه خصوص الآيات في أحكامها ولا في حكمها، ولا في تعليلها، ولا في وعيدها، فهو قد حرج بها عن موضوعها من كل وجه وجمهور علماء السلف والخلف على أن الربا في جميع الآيات مراد به رب الجاهلية وأنه كان في تأخير الديون المؤجلة، فإن شئت عرفت فيها يشمله عموم اللفظ، وبعض يورد لشوهد على صحة قول من الكتب المشهورة المعصرة حتى كتب بعض حمية أنفسهم الذين اعتمد المصنف الهندي على أقوال بعضهم دون بعض، ثم

بحق أصل الموضوع كما وعدنا وإن كنا قد سبقنا إلى هذا التحقيق في تفسيرنا
للآيات من رده ريع قرن كما يره انقارئ في الجزء الثالث من تفسير المدر فعسى
أن يكون ما نحققه أنم وأبين بما فيه من التطبيق ورد الشبهات والرجوع إلى
أصول التشريع.

ما قاله الإمام الشافعي في البيع

ذكر بعض العلماء عن الإمام الشافعي أن لفظ البيع في القرآن محمول بثبته
انسته وقابو عنه أن لفظ الربا يحمل مثله بقول ذلك المفتي الصدي عن الرازي وأنه
اختاره ولكن الشافعي ذكر في لأم أن لفظ البيع عدم أريد به الحاصل ويُحتمل أن
يكون مجملاً وترجيحه بالأول هو المصرح به في كتب فقهاء الشافعية وهذا نص
عبارة في كتاب البيع (ص 2 ج 3).

أحرمنا الربيع قال أحرمنا لشافعي رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى
﴿يَتَأْتِيهَا الْوُكُوفُ ۖ اسْمُوا لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّكُمْ بَيْعْتُمْ بِأَلْبَتْلٍ ۖ لَا أَنْ تَكُونُوا
بِحَكْرَةٍ عَنْ تَرَاحٍ مِنْكُمْ ۖ﴾ [النساء 29] وقال الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ
الزَّيْوَ﴾ [البقرة 275] (قار الشافعي) وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما
يدل على إباحته فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما أن يكون أحل
كل بيع تناعه المتناعد حثري، الأمر هما تناعاه عن ترأص منهما وهذا أظهر
معانيه.

(والثاني) أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد فيكون هذا من الحاصل
انتي أحكم الله فرضها بكتبه وبين كيف هي على لسان سبه أو من العام الذي
أراده الخاص، فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أريد بإحلاله منه وما
حرم، أو يكون داخلاً فيهما، أو من العام الذي أحله إلا ما حرم على لسان سبه
صلى الله عليه وسلم منه وما في معناه كما كان بوصوء فرضاً على كل متوضي لا

خمي عليه بسهمي عن كتمان بظهاره، وأبي هذه المعاني كان عقد أثره الله تعالى خلقه بها فرض من طاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قُبل عنه فعن الله عز وجل قُلْ لَأَنَّهُ بكتاب الله تعالى قُلْ (قال) فلما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يئوع تراصى به المتبذيعان استبدلنا على أن الله عز وجل أراد بما أحسن من البئوع ما لم يدل على تحريمه على لسان منه صلى الله عليه وسلم دون ما حرّم على لسانه.

(قال الشافعي) فأصل البئوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الحائري لأمر فيه تباعد، لا ما سمى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم بإدائه داخل في المعنى لمهي عنه، وما فارق ذلك أبجاء بها وصفا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى اهـ.

ما نقله الحافظ في عموم لفظ البيع

قال الحافظ ابن حجر في شرح أول كتاب البيع وقول الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [المرة 279] ورواه ﴿لَا أَن تَكُونُوا تَجَارَةً تَخْلِفُ غَدْرُوكَ﴾ [المرة 282] من صحيح البخاري ما نصه

(رابيوع صح بيع رُحج لا اختلاف أراهم وبيع نقل سلك إلى السير شمس واشترأ قوله ويُطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جوار البيع، والحكمة بمتصفيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بها في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبدله له فهي تشريع لبيع وسيلة إلى بلوغ العرص من غير حرج والآية لأول أصل في حوار لبيع وللعلماء فيها أفعال صحها أنه عام بخصوص فبأن المصطلح لفظ عموم تناوب كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد مع الشارع بيوعاً أخرى وحرّمها فهو عام في الإباحة بخصوص بما لا يدل الدليل على منعه، وقيل عام أريد به اختصاص، وقبل محمل بيته السنة وكل هذه لأقول تقتضي أن

يُفرد المحلى بالألف واللام يعمم و نقول لرباع أن اللام في البيع للعهد وأنها برلت بعد أن أباح شرع بيعاً وحرم بيعاً فأريد بقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] أي الذي أحله لشرع من قبل ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وإن كان لا يقع بها الحث لساء الأيمان على لعرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع اسخانة، وأولها في البيوع المؤجلة اهـ

أقوال اشر المفسرين في ربا القرآن

(من المجتهدين و المتسعين إلى المذاهب المشهورة)

ما قاله ابن جرير

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310 في تفسيره (جامع البيان) في الكلام على قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ [البقرة 275] إلح ما مضى:

«يعني بذلك حل ثلوه الدين يُرْتَوَى والإبراء الريادة على الشيء يقال مه أربى فلان على فلان، إدرد عليه يُرْبِي إرباء، والزيادة هي الربا وزك الشيء إد راد على ما كان عليه فعظم فهو يربو ربواً وإنما قيل للرابية لريادتها في لعظم والإسراف على ما اسوى من الأرض، حوها من قولهم زك يربو، ومن ذلك قيل فلان في ربا قومه، يراد أنه في رفعة وشرف منهم. فأصل الربا الإضافة والريادة ثم يقال أربى فلان أي أناف صيره زائداً.»¹

«وإنما قيل للمزبي مُزْبٍ لتصحيحه الما الذي كان على عريمه حالاً أو لربوده عليه فيه لسبب الأجل الذي يؤخره إليه فيريده إلى أجله الذي كان له قبل حل

(1) كذا في الأصل المطبوع في المطبعة الأميرية ويظهر أنه سقط منه مرجع الصمم المسحوب في «صيره» ولعله مال

ديه عليه ولدت فان جل ثأؤه ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْكُ أَمْوَالًا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: 130] ومثل الذي قلنا قال أهل التأويل:

ثم روى عن مجاهد أنه قال في الربا الذي نهى الله عنه كانوا في حدة يكون للرجل على الرجل الذين يقول لك كذا وكذا وتؤخر عني، فيؤخر عنه وعن قتادة قال إن ربا جاهلية يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى عودا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قصده راده وأخر عنه [وهنا ذكر تفسير الوعيد بتشبيه آكلي الربا بمن يتخطه لشیطان من المس، ثم قال في تفسير ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] ما نصه:

«يعني بذلك جل ثأؤه ذلك الذي اصفهم به من قيامهم يوم القيامة من قبورهم كقيام الذي يتخطه الشيطان من المس من الحبوب، فقال تعالى ذكره هذا الذي ذكرنا أنه يصيبهم يوم القيامة من مبع حطبهم ووحشة قيامهم من قبورهم وسوء ما حل بهم من أجل أنهم كانوا في الدنيا يكذبون ويفترون ويقولون بما ابيع لذي أحله الله لعباده مثل الرب. وذلك أن الذين يأكلون الربا من أهل الجاهلية كانوا إذا حل ما أحدهم على عريمه يقول لغريم لغريم الحق ردي في الأجل وأريدك في مانك. فكان يقول له إذا فعلا دبت هذا ربا لا يحل فإذا قس لها ذلك قالا سوء علي دنا في أرا البيع أو عند من هذا، فكذبهم الله في قلوبهم فقال ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [للمرة 275] إلى آخر الآية ذكرها، وقال في تفسيرها ما نصه

«يعني جل ثأؤه وأحل الله لأرباح في التجارة والشراء والبيع، وحرم الربا يعني الزيادة التي يراد رب المال بسب زيادة عريمه في الأجل وتأخير ذبه عنه يقول عمر وحسن وليست له يادتان لبتان أحدهما من وجه ابيع والأخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل سواء إلح

فأنت ترى أنه حصر الرب براد من الآية في ربا الجاهلية ويثبت أن ربا الجاهلية حصص بأحد الريادة من المال لأجل تأخير أجل الدين بعد استحقاقه، وهذا يشمل ما كان من الدين قرضاً، وما كان ثمن مبيع على قوت قتادة ومن المفسرين من يقول إن كل ديونهم في الجاهلية كانت قروضاً ولم يكونوا يعرفون البيع إلى أجل كما ستراه في القول الآية ولم يفهم المصنف الهندي هذا مع سدة ظهوره لما تمكر في نفسه من تقليد الخنفيه وما فهمه منه فجعله أصلاً يُرد إليه غيره فإن وافقه وإلا رده من أصله وحكم بأنه خطأ

ما قاله الخصاص

قال لعلامة أبو بكر أحمد بن علي الرازي الخصاص الحنفي المتوفى سنة 370 في تفسيره (أحكام القرآن) بعد أن بيّن في تفسير آيات السقرة لفظ الربا في اللغة وإطلاقه لشيء صلى الله عليه وسلم إليه على رب النسبة في حديث أسامة بن زيد وجعل عمر من السهم في السن وقول جماعة الخنفيه إنه يحمل بيته أسامة، وبنيته صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً بعد هذا قال:

«والرب الذي كانت العرب تعرفه وتعمله إنما كان قرص الدراهم والدينارين إلى أجل برياده على مقدار ما استقرض حتى ما يراصونه وم يكونوا يعرفون انبيع بالقد وإذا كان متفاضلاً من حسن واحد (٩) هذا كان المتعارف المشهور سهم ولذلك قال تعالى ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن زَيْلٍ زَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [نوم 39] فأخبر أن تلك الريادة المشروطة إنما كانت ربا في المال العين لأنه لا عوض لها من جهة المقرض وقال تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مَصَافَةً﴾ [آل عمران 130] حذراً عن الخداع التي حرج عنها الكلام من شرط الرادة أصحافاً مصاعفة، فأبطل الله الرب الذي كانوا يتعمدون به، وأبطل صروماً أخرى من البياعات وسماه رب هاشم فوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] تحريم

جميعها لشمول لاسم عديها من طريق الشرع، ولم يكن بعد ملهم بالربا إلا على الوجه الذي ذكرنا من قرص دراهم ودنانير إلى أجل مع شرط الريدة اهـ. وقد ذكر بعده ما يدخل في عموم اللفظ من المعاني بناء على قول أصحابه بأنه محمول بيته الأحاديث.

ما قاله الكيا الهراسي¹

قال لعلامة لكيا الهراسي من محققي الشافعية في تفسيره لآيات سورة البقرة من كتابه (أحكام القرآن) المحفوظ في المكتبة المصرية العامة ما نصه

«الرب في اللغة الريدة ورب لا نعرف العرب يبيع درهمه بالدراهم ستة، إلا أن الشرع أثبت زيادات حائزه وحرم أنواعاً من لريدة، فجوز زيادة من جهة الحدود ولم يجوز (الزيادة) من جهة لمدة وإذا احتلف الحسن يجوز بيع بعضه ببعض متاصلاً بقدر ثلثي ستة، وكل ذلك لا يقتضيه لفظ الربا ولكن ذلك لا يمنع انغلاق عموم اللفظ، وعموم اللفظ يقتضي تحريم الزيادة مطلقاً إلا ما خصه الشرع

قال ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275] يقتضي جواز ما لا زيادة فيه إلا ما خصه الشرع فمن نحتاج إلى لد في لم يرد باللفظ، وفي تخصيص بعض ما

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي نظاري وكان به عماد الدين ثم اشتهر بكنية الكيا الهراسي والكنية بكنى الكاف وفتح الياء المثناة ومعه بالغة العجبة انكبير القصر بمدم بين ساس قاله ابن حنكاه وم يذكر (هراشي) بن أي بيـ يسـ ولد سنة خمس وأربع مائة وبني سنة أربع وخمسة قال النجاسكي في طبقات الشافعية الإمام شمس الإسلام أبو الحسن الخويبي الكيا الهراسي تلف عماد الدين أحد محوون علماء رروس لأئمة فقهاء وأصولاً وحديثاً وحققه شتون حديثاً لأحكام ثم ذكر أنه فخر بهام الهراشي وقال كس حنكاه وكان نبي العربي من أئمة وأئمة في النظر البصوب، وأبى في العبارة والتقرير منه، وكان العربي أحد وأصوب حنكاه وسرع ساء عبارة منه ومي قالاؤه وكان يحفظ الحديث وينظر فيه وهو القائل: إذ جانت هراسك لأحاديث في مبادئ الكفاح، هدرت رؤوس المقاييس في مهاب الرياح

أريد باللفظ والله تعالى حَرَّمَ الربا، فمن الربا ما كان يعتادونه في الجاهلية من إقراض الدنانير والدرهم بزيادة، والنوع الآخر إسلام الدرهم في الدرهم والدنانير من غير زيادة

(قال) ورأى من عباس أن سياق الآية يدل على أن المذكور في كتاب الله ربا أنساء لا ربا الفصل فيه قال ﴿ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ [النقرة 275] ، ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَابِكُمْ ﴾ [البقرة 278] ، وقال ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَتَّبِعُونَ ﴾ [البقرة 280] ، وقال تعالى ﴿ وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة 279] ، وقال عليه الصلاة والسلام في خطبة اودع (كل ربح موضوع ولكم رؤوس أموالكم ... (ذكر الحديث)

(ثم قال) وإدراك الربا يقسم أقساماً، فإدراك الربا يدل على تحريم الرائدة من غير نظر في جس من لأن ذلك يعد ريادة في الشيء ولا يقال كل الرب (؟)

ومن أجل ذلك جَوَّز بعض العلماء وهو مالك الأجل في إقراض إلا أنما مُعَدَّ من ذلك لا من جهة الآية، من جهة أخرى والذي كان في الجاهلية كان إقراض ريادة وما كانوا يؤجلون إلا في نفس الشيء

ونقل عن الشافعي أن لفظ الربا لما كان غير * معلوم أوردت إجمالاً في البيع. والصحيح أن الرب غير محمل ولا البيع كما ذكرناه فإن ما لا ريادة فيه جار على حكم عموم لبيع نعم حص من الرب ريادة أبيحت و حص من أبيع بيعات نهي عنها وعموم اللفظ معتد فيها سوى بالخصص

(1) هي كلمة مضمومة أيضاً ولعلها سببه

(2) قد طمس أول هذه الكلمة

ورد الله تعالى على مشركين في قلوبهم ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] وذلك أنهم رعموا بأنه لا فرق بين الربا المأخوذة على وجه الربا وبين الأرباح المكتسبة بضروب لبيعات من حيث غاب عنهم وجه المصلحة وتحريم الربا على وجه دون وجه فنادى الله تعالى أنه عر وجل إذا حرّم الربا وأحل البيع فلا بد أن يشمل المنهي عن مفسدة والمباح عن مصلحة وإن غابا عن مرأى نظر العباد فعلى هذا كل ما وجد فيه حد البيع فيجوز أن يحتج فيه بمصرم البيع اهـ فـ قاله الكلب عرسى في المصروع، وقد علمت أن الإمام الشافعي رجّح أن لفظ البيع عام لا يحمل

ما قاله القرطبي

قال علامة سبيح عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي في معنى 671 وهو من محققى المالكية في مسائل آيات البقرة من تفسيره المشهور (جامع أحكام القرآن) وهو المتعلق بموضوعنا:

(الرابعة عشرة) قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] أي أن الربا عند حلول الأجل أحد ركعتين من أصلين في أول العهد وذلك أن العرب كانت لا تعرف ربا إلا ذلك، فكانت إذا حل ذبيها قالت بلعريم إما أن تقضي وإما أن تربي - أي تربي في الذين حرّم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قلوبهم بقوله الحق ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275]. وأوصح أن الأصل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدي أنظر إلى المسرة وهذا لربا هو الذي سمحه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفه «ألا إن كل ربا موصوع وأوب ربا أصعه ربا ربا انعام من عند المطلب فإنه موصوع كرهه فبدأ صلى الله عليه وسلم بعنه وأخص الناس به.

(ثم قال) (الخامسة عشرة) قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة 275] هذا من عموم العرب والألف واللام للجنس لا للعهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع

إليه كما قال تعالى ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ۝٢﴾ [العصر 1-2] ثم أمشي ﴿إِلَّا لِلرَّبِّ وَالْبَنِينَ وَالْأَسْوَءِ وَعَلَىٰ أَعْتَابِكَ ۝٣﴾ [العصر 3]، وإدشت أن البيع عام وهو مخصوص بما ذكر من الرب وغير ذلك مما هي عنه ومع لعقد عليه كاختم والميئة وحبل الخبنة وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة الهي عنه وبطيره ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ۝﴾ [التوبة 5] وسائر الظواهر هي أنني تقتضي العمومات ويدخلها التحصيل وهذا مذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم هو من يحمل القرآن الذي فسر بالمحل من البيع والمحرّم من الربا فلا يمكن أن يستعمل به إبطال البيع وتحريمه إلا أن يقتصر به بيان من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وإن دس على إباحة لبوع في الحملة والتفصيل وهذا فرق ما بين العموم والمحمل، فالعموم يدل على إباحة البوع في الحملة والتفصيل ما لم يخص ببديل، والمحمل لا يدل على إباحته في التفصيل حتى يقتصر به بيان، والأول أصح والله أعلم

(مسألة ثمانية عشرة) قوله ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا ۝﴾ [لقه 275]، ألف واللام ها العهد وهو ما كانت العرب فعلة كما بيّناه ثم، أول ما حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عنه من البيع الذي يدخله الرب وما في معناه من البوع لمهي عنها

ما قاله الطبرسي

قال لعلامة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطبرسي المتوفى سنة 561 في تفسيره (مجمع البيان) وهو من محققي الإمامية:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۝﴾ [سورة 275] معناه نسب هوهم بما بيع الذي لا رب فيه مثل لبيع الذي فيه الربا، قال ابن عباس كان الرجل منهم إذا حل دينه على عريمه فعليه به قال المطلوب منه ردي في لأجل وأريدك في المال، فيتراضيان عليه وبعملاّن به، فإذا لم هم هذا ربا قالوا هم سواء يعون

بذلك أن الزيادة في الثمن حار لبيع والزيادة فيه بسبب الأجل عند محل البيع سواء قدمهم الله به وألحق الوعيد بهم، وحضهم في ذلك بقوله ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] أي أحل الله البيع الذي لا ربا فيه وحرم الذي فيه الربا، ولفرق بينهما أن الزيادة في أحدهما لتأخير البائع وفي الآخر لأجل البيع وأيضاً فإن البيع بدل بدل، لأن الثمن فيه بدل الثمن، والربا زيادة من غير بدل للتأخير في الأجل أو زيادة في الجس. وللصوص عن النبي تحريم التفصيل في ستة أشياء: ذهب، فضة، الخنطة والشعر، والتمر والملح وقيل الزبيب قال عليه السلام «إلا مثلاً بمثل يداً بيد من راد أو استزاد فقد أرسى» لا خلاف في حصول الربا في هذه الأشياء الستة وفي غيرها خلاف بين الفقهاء اهـ.

أقوال المحدثين في ربا القرآن

روى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير آية آل عمران قال كان الربا في الخديعة أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل فإذا حل قبل أنقصي أم تُربي، فإن قصاه أحد ولا زده في حقه وراد الآخر في الأجل ذكره الحافظ في الفتح وذكر الحنابلة عن أحمد مثله وأنه مُثل عن الربا الذي لا يُشك في فإجاب بمثله وروى الطحاوي محدث الحنفية في أول باب الرب من كتابه (معاني الآثار) حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم «اسم الربا في السنة» (وسياقي) ثم قال.

(قال أبو جعفر) فذهب قوم إلى أن بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب مثله جائر إذا كان يداً بيد، واحتجوا في ذلك برواية عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وحالهم في ذلك آخرون فقالوا لا يجوز بيع الفضة بالفضة، ولا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل سواء يداً بيد.

وكانت الحجة لهم في أوّل حديث ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم أي ذكرناه في الفصل الأول، أن ذلك الرب بما عُني به رب القرآن الذي كان

أصله في السنة، ودلت أن الرجل كان يكون له على صاحبه الدين فيقول أجلي منه إلى كذا وكذا، وكذا درهماً أزيدكها في ذلك، فيكون مشرباً لأجل سعال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة 278]، ثم جاءت أسامة بعد ذلك بتحريم الرب في إتصاص في الذهب بالذهب والفضة بالفضة وسائر الأشياء المكيالات والموزونات على ما ذكره عبادة بن لصامت رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رويته عنه في تقديم من كتاباً هذا في باب بيع الخطبة بدشعير فكان ذلك رباحاً حراماً بالسهة وتورات به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحاجة، والدليل على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار هو غير الربا الذي رويته ابن عباس عن أسامة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن عباس رضي الله عنهما إلى ما حدث به أبو سعيد رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قد ذكره في هذا الباب ولو كان ما حدث به أبو سعيد رضي الله عنه من ذلك في المعنى الذي كان أسامة رضي الله عنه حديثه به إذاً لم كان حديث أبي سعيد عنده بأولى من حديث أسامة رضي الله عنه، ولكنه لم يكن علمٌ بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدث به أبو سعيد رضي الله عنه فعلم أن ما كان حديثه به أسامة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ربا غير ذلك الربا المحرم.

أقول أب حديث أسامة فقد روى الشيخان وغيرهم كما تقدم ومنهم انطحاوي من طريق ابن عباس وكان ابن عباس يمتني به وروى مسلم أن أبا بصرة سأله عن الصرف فقال أيداً بيد؟ قلت نعم قال فلا بأس ورووا أن ذلك ذكر لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأب أسامة سأل ابن عباس عن قوله أسمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أنه حديثه في كتاب الله تعالى؟ فقال كل ذلك لا أقوه وأنت أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أخبرني أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا إلا في السنة هذا لفظ البخاري، وذكر الطحاوي أن

أب سعيد قال له، أشهد أبي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «الدينار بالدينار ودرهم بالدرهم لا فصل بينهما» وذكر أنه سارع عن هذه الفتوى وروى لحاكم من طريق حياد العذوي أن أبا سعيد ذكر له حديث انتمر بالتمر إلخ فاستغفر وتب عن ذلك، وحياد ضعه غير واحد.

قال الحافظ في الفتح، وانفق العلماء على صحة حديث أسامة واحتلوا في إجماع به وبين حديث أبي سعيد فقيل مسح، ولكن النسخ يثبت بالاحتياط وقبل المعنى في قوله «لا ربا» الربا الأغلط المتوعد عنه بالعقاب الشديد كما تقول، «عرب لا علم في البند إلا ريد» مع أن فيها علم غير، وإسما «يقصد بصي الأكمل لا بصي الأصل» وأيضاً فهي تحريم ربا الفصل من حديث أسامة إما هو بالمعهوم، ويهدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم اهـ

وهذا الأخير هو الصحيح المعتمد كما، صحة الطحاوي والقول بأن دلالة حديث أسامة على نفي رب الفصل دلالة مفهوم غير صحيح فإن قوله «لا ربا» يعني الجنس الربا فيدخل في عمومه ربا الفصل بأسطر، وقوله «إلا في السيئة» استثناء من العموم يعني غيره متصياً، وهو يقول الحافظ أن بصي كلمة التوحيد لألوهية غير الله تعالى بالمعهوم؟

تتمة البحث في حقيقة ربا القرآن

نموذج من أقوال الفقهاء المحققين

موضوع علم الفقه، أحكام المروع العملية، فمن الفقهاء من يذكرها عقرونة بأدلتها المعتمدة في مذهبه، ومنهم من لا يعني يذكر دليل مطلقاً، ومنهم من يذكر دليل ترجيح بعض أقوال علمائه على بعض. ولكنهم يعنون بذكر أدلة في كتب الخلاف العام أو الخاص بعض المذاهب دون بعض كتبت الحنفية لثني تُعنى بترجيح مذهبهم على مذهب الثنفي وحده، يا كان بين علماء اذهبيين من

انتارح على الماصب في لدولة، وليس من مسائل هذه الماصب تخفيق مسألة ربا انقرآن وحده والتمييز بيه وبين الربا الوارد في الأحاديث أو المستسط بأفيسه انقمه، وإلما يأتي ذلك في كلام بعضهم دون بعض ولا سيما المحققين مهم عنقل شيك مما ذكروه في مسألته.

ما قاله بعض الحنفية

أما الحنفية فقد بقت في فصل كلام المصربين والمحدثين ما قاله الإمام اخصاص في بيان ربا القرآن من بفسيره - وما قاله الإمام لطحوي في ذلك وهما من أئمة فقهاءهم أهل الدليل وأما فقهاؤهم الأقحاح فكلام كله في اسرد عليهم.

ما قاله بعض المالكية

وأما المالكة فقد تكلم بعضهم في المسألة في كتب انقمه مذكر أهم ما اطلعا عليه منه

قال الإمام قصبي الجماعة أبو الوليد ابن رشد المتوفى سنة 595 في كتابه (انقدمات الممهدات، له اقتضاه رسوم الدونة من الأحكام الشرعية) يعي مدونة الإمام مالك رحمه الله، وذلك بعد (فصل ما حاء في تحريم الرب) قال ما بعه

«وأصل الربا الريادة والإفاة يقال ربا الشيء يربو إذا راد وعظم، وأرى فلان على فلان إذا راد عنه - يُرَبَّى إرباء وكان ربا الحاهلية في مديوب أن يكون للرجل عى برجل ابنين إذا حلّ فإن له أنقصي أم تُربى؟ فإن قضاه أخذه ولا راد في الحق وراده في الأجل، فأمر الله في ذلك ما أمر فقبل للمُزْبِ مُزْبٍ لريادة التي يستريده في ديه بتأخيرها إلى أحل فمن ستحل الرب فهو كافر حلل الدم يُستتاب فإن نذ وإلا قُتل قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ﴾

أَصْحَابُ النَّاسِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ [البقرة: 275] وقال ﴿ يَتَأْتِيهَا الْوَيْلُ مَأْتُوا نَشُوءًا

اللَّهُ ﴾ [الغرة: 278] - إلى قوله - ﴿ فَأَدْنُوا جَنَاحَكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: 279] إلح

ثم عقد فصلاً للحلاف الأصولي في لفظ الربا في القرآن هل هو عام أو محمل واستدل بحديث عمر في عدم تفسير النبي صلى الله عليه وسلم له على أنه محمل - وهذا الاستدلال مردود بالنداهة لأنه لا يجوز أن يترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا المحمل يعرب مع الحاجة إليه وإنما اختلف علماء الأصول في تأخير اليبال لا في تركه فإن الله تعالى قال ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَتَهُ ﴾ [القيصة: 19] وقال لرسوله ﴿ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِتَّبِعِ الْبَيِّنَاتِ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الحج: 44] على أن إقضا بحواره وتركه للاجتهاد صارت مسألة اجتهادية وم تكن مما ثبت بالنص، وما اعتمده أخوان المفتي الهندي من كون حديث عبادة في بيع الأصناف الستة بيئاً له فقد يبا بطلانه بالإجماع وما نحن فيه من بتصيل

ثم ذكر هذه المسألة في كتابه (بديهة المجتهد) فقال الباب الثاني من كتاب انبيوع (ص 106) ما نصه:

«واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين: في السع، وفي تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك عام برن في تقرر في الذمة فهو صنمان، صنف مسوق عليه وهو ربا الحاهلية الذي يهي منه وذلك أنهم كانوا يسلفون بالريادة ويظنرون (أي يؤخرون) فكانوا يقولون أنظري أردك وهذا هو الذي عاه عنه انصلاة، لسلام بقوله في حجة المدع «لا وإن ربا الحاهلية موضوع، وأول ربا أصعه ربا العباس من عند المصلب» والك في «اصبح وتصح» وهو يختلف فيه ومستذكره بعد.⁽¹⁾

(1) المعتمد أنه ليس بربا لأنه لفتق في الذمة لتعجيل المدع والربا زيادة فيه

(قال) وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان، سبئية وتفصيل، إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الربا في التفاضل، رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا ربا إلا في السبئية» وبما صار جمهور الفقهاء إلى أن الربا في هذين النوعين لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم اهـ.

فهو قد صرح بأن ربا المخاهلية حاصلات حير ما ثبت في الدعة مهما يكن منه إلى أجل بزيادته في المال، وأنه هو الذي وضعه النبي صلى الله عليه وسلم في حجة انوداع لنهي الله تعالى عنه وأن ربا التفاضل لذي أثبت جمهور الفقهاء بما ثبت بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي لا ينص القرآن

وتفقي على هذا حكمه أخرى لبعض محققي المالكية وهو الإمام الحنفية الأصولي بقرينة أبو اسحاق إبراهيم الشاطبي المتوفى سنة 790، صاحب كتاب (الموافقات) في أصول الدين ومقاصده و(كتاب الاعتصام) وهما الكتابان اللذان لم يسبقه بمثلهما سابق، ولم يلحقه عاخره فهما لاحق، وقد ساعده على الاستئصال فيه وفي غيره أنه لم يكن يطرق في كلام الفقهاء المعاصرين، بل يعتمد على كتب المتقدمين، وقد ذكر هذه المسألة في الشواهد التي جاء بها في صحت لأصول انكالية من لموافقات، وهي التي تدور عيها أحكام القرآن في حجب المصالح ودفع المفاسد من الضروريات والحجيات والتحسينيات، وكوب كل ما في السنة يرجع إلى المراسن وبيد له، في الضروريات الخمس نكليه، وهي حفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض، وأورد الأمثلة على ذلك في كل منها فقد في أصل المان ما نصه (ص 20 ج 4 طبعة تونس).

«أحدها أن الله عز وجل حرم الربا وربا اخاهلية الذي يدل فيه ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقره 275] هو فسح الدين في الدين، يقول الطالب إما أن نصفي وإما أن نربي وهو الذي دل عليه قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْتَغُوا فَلَاحِكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَقْلِبُوهَا وَلَا تَقْلِبُوهَا﴾ [البقره 279] اهـ قال عليه السلام «وربا اخاهلية

موضوع ، وأول ربا أصعبه ربا لعباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله» وإذا كان كذلك وكان المص فيه إما هو من أحل كونه ربة على غير عوص ، أخفت السنة به كل ما فيه ربة بذلك المعنى فقال عليه السلام (الذهب بالذهب) إلح فهو قد أتت أن الرب المحترم ينص بقرآن هو ربا الحادثة فقط ، وأن السنة أخفت به ربا الفضل بالعباس عليه عى قاعدته التي قدمها وأضرح منه ومما قبله قول القرطبي من كبار فقهاءهم وقد تقدم.

ما قاله بعض الشافعية

قال الإمام الحافظ الفقيه أبو ركري عبي الدين النووي محرر فقه الشافعية المتوفى سنة 676 في شرح المهذب وهو أجمع كتب الفقه واخلاف ما يصح (ص 391 ج 9)

أقال الماوردي حثف أصحاب فيما جاء به القرآن من تحريم الربا على وجهين (أحدهما) أنه يحمل فترته السنة وكل ما جاء به لسنة من أحكام الربا فهو بيان لمجمل القرآن نقداً كان أو نسيئاً (وإثاني) أن لتحريم الذي في القرآن إيا تناول ما كان معهوداً للخدمة من ربا النساء وطيب الربة في المال بزيادة الأجل وكان أحدهم إذا حل أجل فيه ولم يوفه العريم أصعب له مال وأصعب الأجل ، ثم يفعل كذلك عند الأجل الآخر وهو معنى قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مِمَّا أَضَعَفْتُمْ مَضْعَفَةً﴾ [آل عمران 130]

قال ثم وردت السنة نزدة لربا في النقد مصفاً إلى ما جاء به القرآن قال وهذا قول أبي حامد لمرودي ه وأقره لنووي على هذا النقل

أقول إيا القول الأول حتم أحده القائلون به من لشافعية من عبارة الشافعي في الأم في آية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة 275] وهذا ذكرها عبارته في الأم وأن المعتمد عنده رضي الله عنه العموم لا الإجمال في الآية. وقد

ذكر الشمس الرمي دلت في شرح المصباح، وأن المعتمد عندهم عدم الإجماع وهو الذي حققه انكيا الهراسي من فقهاءهم.

وقد أطل في أول كتاب السبع من شرح المهدب في كلام الشافعية في الآية من جهة العموم والإجمال وذكر لهم فيها أربعة أقوال، ويرجعها من شاء

وقال العلامة فقيه الشافعية في عصره أحمد بن حنبل المتوفى سنة 973 في انكلام على كبيرة الربا من كتابه (انزواجر عن اقتراف الكبائر) بعد افتتاح الكلام بآيات سورة البقرة وذكر أنواع الربا عند الفقهاء وهي أربعة ما نصه (ص 124 ح 1 طعة سنة 1292) «وربما السبئية هو الذي كان مشهوراً في الجاهلية لأن أبو حنيفة منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل عن أن يأخذ منه كل شهر قدر معيناً ورأس المال باق بحاله فإذا حل صدقته برأس ماله فإن تعدد عليه الأداء ردد في حق والأجل وتسمية هذا سبئية مع أنه يصدق عليه ربنا المفضل أيضاً (أي بعة) لأن السبئية هي المقصودة منه بالذات. وهذا النوع مشهور الآن بين الناس وواقع كثيراً، وكان ابن عباس رضي الله عنه لا يحترّم إلا ربنا السبئية محتجاً بأنه هو المتعارف بينهم فيصرف النص إليه، لكن صححت الأحاديث بتحريم الأسواع الأربعة السابقة من غير مطعن ولا تراخ لأحد فيها، ومن ثم أحجموا على خلاف قول ابن عباس عن أنه يرجع عنه إلخ.

فهو قد بين أن ربنا الجاهلية هو المحترّم بنص القرآن وأن ما عداه قد حرّم بها ورد من الأحاديث فيه كما تقدم عن غيره.

ما قاله بعض علماء الصنابلة

قال العلامة المحقق المصنف المحدث الأصولي الفقيه الحلي صاحب انصاف المشتق عن حلالها أبو عبد الله محمد شمس الدين بن قيم الحوزية المتوفى 751 في كتابه أعلام الموقعين عن رب العالمين ما نصه

رب نوعان حلي وحقي (فالحي) حُرْمٌ - فيه من الضرر العظيم (وخصي)
حُرْمٌ لأنه دريعة إلى الحلي، فتحریم لأول قصداً وتحریم الثاني وسيلة فأما الحي
فربا السيئة وهو اندي كانوا يفعلونه في لخدوية مثل أن يؤخر ذبته ويريد في
المال وكما أخره زد في المال حتى تصير لمائة عنده ألام مؤلفة، وفي انعاس لا
يفعل ذلك، لا معدم خناح، هذا وأن أن المسحق يؤخر مطالبه ويصر عليه
بريدة يندها له تكلف يندها ليفتدي من أسر المطالبة والحسن ويدافع من وقت
إلى وقت، فشد ضرره وتعظم مصسته، ويعده الذين حتى يستغوق جمع
موجوده، فيربو المال على المحتاح من غير دفع يحصل له، ويريد مال الماري مع
غير دفع يحصل منه لأحيه، فيأكل مال أحيه بالاطل ويحصل أحوه على عابة
انصرر فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمته وإحسانه إلى خلقه أن حُرْم الربا
ولس آكله ومؤكله وكتابه وشاهده، وآد من لم يدعه بحره وحرب رسونه،
ولم يحن مثل هذا الوعد في كيرة غيره وهذا كان من أكبر الكبائر

وسئل الإمام أحمد عن الربا الذي لا شك فيه فقال هو أن يكون له ذين
يقول له أنقصي أم تربي؟ فإن لم يقضه ربه في إتمام ورده هدا في الأجل وقد
جعل الله سبحانه الربا صدقة فالمرابي ضد المتصدق فإن الله تعالى ﴿يَمْحُ
اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة 276] وقد ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن رَّبِّ الرِّبَا فِي أَمْوَالِ
النَّاسِ فَلَا تَرَوْا عِندَ اللَّهِ وَمَا أَتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضِلُّونَ
﴿٣٩﴾﴾ [الروم 39] وقد ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ مَأْمُورًا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً
وَأَسْقُوا اللَّهَ عَذَابَكُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٠﴾ وَأَسْقُوا النَّارَ أَنْ تَأْكُلَتْ الْكَافِرِينَ ﴿١٢١﴾﴾ [آل عمران 120-121]
ثم ذكر الحجة التي أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء، وهؤلاء صد
للمرابين فهي سبحانه عن الربا الذي هو ظلم للناس وأمر بالصدقة التي هي
إحسان إليهم

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إني الريا في السمينة» ومن هذا يُراد به حصر الكمال وأن الريا

اكامل بها هو في النسبة كما قال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [البقرة 2] إلى قوله - ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [البقرة 4] وكقول ابن مسعود إنما العالمُ اندي يخشى الله

(فصل) وأما ربا الفصل فتحريمه من باب سد الاندفاع كما صُرح به في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تسعوا بدينهم بالدرهمين في أي أحاف عليكم ارماء» والرماء هو الرب فمعهم من ربا انفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة وذلك أنهم إذا باعوا درهما بدرهمين ولا يُعمل هذا لا يلتصقوا بدين بين اسوعين إما في الحدود وإما في المسكة وما في انقل والخفة وغير ذلك تدرجوا بالربح لمعجل فيها إلى الربح المؤخر وهو عين ربا النسبة، وهذه ذريعة قريبة جدًا من حكمه اشارة أن سدة عليهم هذه اذ ربة، ومعهم من ربع درهم بدرهمين هذا وسعة، فهذه حكمة معمولة وهي تسد عليهم باب المفسدة، وإذا تبين هذا فنقول:

اشارع نص على تحريم ربا الفصل في ستة أعيان وهي الذهب والفضة وشر وشعير والتمر والسلح، فاتفق الدس على تحريم التفصيل فيها مع اتحاد الحسن وتباعوا فيها عددا فطائفة قصرت التحريم عليها، وأقدم من يروى هذا عنه قتادة وهو مذهب أهل الظاهر واحتج ابن عقيل في آخر مصنفاته مع قوله بالقياس قبل لأن عمل القياسيين في مسألة الربا على ضعية، وإذا لم تظهر فيه على امتنع لقياس هو المراد منه هنا

نتيجة ما تقدم

في حقيقة ربا القرآن أو الربا المحرم القطعي المراد بالوعيد الشديد

إن هؤلاء العلماء الأعلام من محققي المفسرين والمحدثين والأصوليين وائمةاء قد صرحوا بأن الربا الذي حرمه الله تعالى بنص كتابه العزيز، وتوعد

أكله أشد الوعيد، هو ربا الذي كان مائشياً في الجاهلية ومعروفاً عند المحاطين في زمن التبرس، وهو أحد مال في مقابله تأجيل دين مستحق في انتمه من قبل، وهو المسمى [ربا السيئة] لأن أحد الريادة على رأس المال إنما سسه إساءة أحسن الدين المستحق أي تأخيرها لا في مقابلة منفعة ما لمعطيه. وهو قور الحرام من عباس في تفسير آيات سورة البقرة وسدل عليه بصوص الآيات بإساحة ما سلف منه وإيجاب الاكتفاء برأس المال على من باب كما يقدم عنه رضي الله عنه ويؤيد هذا أمر (أحدهما) الاستعمال اللعوي ووجهه أن هذا اللفظ كان مستعملاً عند عرب الجاهلية من المشركين وأهل الكتاب وغيرهم وذكر في بعض أسور المكينة فهو ليس من الأنماط التي وصفت وصفاً جديداً في الشريعة فكانت عمدة ثم فسرت بعد ذلك بالأحاديث عند الحاجة إليها في التشريع العملي، بل السلام في (الربا) بلعهد كما صرح به بعضهم

(ثانيهما) أن الله بوعد على أكل الربا بصروب من الوعيد لم نعهد في التبرس ولا في سنة ولا ما يماثلها إلا في الترهيب والرجوع عي عظم إثمه وفحش صوره من الكبائر، ويؤكد الوعيد لوارد في الأحاديث السوية، وهاك الإشارة إليها بالإيجاز:

(1) قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ﴾ [البقرة 275] أي من قورهم يوم البعث والنشور ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة 275] وهو الحنون، وقد ورد أن الربا يبعث على ما مات عليه، فإذا كان هذا حال أكل الربا عند البعث وهل الحساب، فكيف يكون حاله بعد ذلك في انثار؟ وهو:

(2) قوله تعالى فيمن عاد إلى أكل الربا بعد تحريمه ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّكَاتِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة 81] وقد حملوه على استنجل له لأن استنجله كفر

(3) قوله تعالى ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276] أي يمحق بركته

(4) قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتُ وَاللَّهُ لَا يُؤْتِي مَالًا يَلْعَنُ كُلَّ قَارِئِهَا﴾

[البقرة: 276] وحرمانه من محبة الله تعالى بسلبه بعضه ومقنه عر وجل

(5) قوله تعالى ﴿أَيُّ مَالٍ فِي شُكٍّ﴾ [البقرة: 276] وقوله على ما اجز عن الآية
واستعلاله بما يعرض له من الضرورة بدلاً من إبطائه وتأخير قبته إلى الميسرة، أو
إسعافه بالصدقة

(6) تسميته أثيماً، وهي صيغة مبالغة من الإثم وهو كل ما فيه ضرر في
انفس أو ابدل أو غيرهم وأشدها لضرر والمعاسد الاجتماعية

(7) إعلانه بحرب من الله ورسوله، لأنه عدوهم في قوله تعالى بعد الأمر
بترك ما بقي للمرايين من الربا بعد التحريم ﴿وَإِنْ لَمْ تَقْعُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]

(8) وصفه بالظلم في قوله ﴿وَإِنْ تَتُوبْكُمْ فَلَكُمْ دُونُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ
وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 279]

(9) عذ أسبي صلى الله عليه وسلم إياه من أهل الموبقات وهي أكر الكبائر
نسي الصحيحين وسيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً «اجسوا السبع
الموبقات» أي المهلكات، قلوا وما هن يا رسول الله؟ قل «الشرك بالله،
والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال لستم،
واستولي يوم الزحف، وقذف المحصنات بغير ذنوب»

(10) ورود عده أحاديث صحيحة في لغة صلى الله عليه وسلم لأكل الربا
وموكله، وفي بعضه زيادة كانه وشاهدته.

(11) في غير الصحاح أحاديث كثيرة في التوعيد الشديد عيه، منها أن
درهم ربا أشد من ثلاث وثلاثين ربية في الإسلام، وفي بعضها 36 زنية، وفي

بعضها بضع وثلاثين ربية، وفي بعضها «الربا اثنان وسبعون باماً أدياه مثل اثنين انرجل أمه، وإن أربى الربا استطاعه الرجل في عرص أحينه» روه الطبراني في الأوسط من طريق عمرو بن راشد وقد وثقه ابن حبان على نكارة حديثه هذا

وحملة القول أن هذا النوع الشديد كله لا يمكن أن يكون على ربا المصن انور في حديث عبادة وابي سعيد وغيرهما لأنه لا صرر فيه ولذلك اضط بعض الفقهاء إلى القول بأن تحريمه تعدي لا يعقل معاه ومن المعلوم من الدين بالضرورة بصراحة أدلت في الكتاب والسنة أن الإسلام يسر لا عسر منه ولا حرج، وأنه الخفيف السمحة، وقال بعداء إن من علامه الحديث الموصوع أن يكون فيه وعد ثواب عظم على عمل نافع أو سهل قبل انشأه أو وعد شديد على عمل ليس فيه صرر في الدين ولا في الدنيا أو فيه صرر قليل

هذا وإن بيع الأحاساس ستة بعضها بعض مع التقاض المعناد بالتراضي أو بيع حسن باخر مع تأخير لقض ليس فيه من الصرر والفساد ما يستحق عليه شبهة من أنواع ذلك الوعد فلا يفهم له علة إلا أنه ذريعة ربا السبغة الذي هي لله عنه وتوعد عنه بما لخصاه الله، فهو كهيبة صلى الله عليه وسلم عن حذوة انرجل باخرة لأجنبيته، وعن سفرها لا مع دي رحم محرم، وعن الاتساد في الأوابي التي يسرع فيها اختيار البيع لمهود منها من ثمر أو ريب، وعن الخلدوس على مائه يشرب عندها الخمر، لأن هذا وذلك على سهل وجود الخمر ويجري على شربها تأثير الألفة ولقدوة، ومثله أو أشد شرب القليل من الشراب الذي لا يسكر إلا الكثير منه وأنبع من هذا في الهي لسة الذريعة هي الله عز وجل للمؤمنين عن سب آهة المشركين وأصنامهم مع تعديله ابدال على ذلك وهو قوله ﴿وَلَا تَقْسُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْئَلُ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْضُ جُلُودِهِمْ﴾ [الأنعام: 108].

وأما نسمة ذلك ربا في بعض الروايات فمن باب المجاز المرسل تقونه تعالى حكاية عن أحد صاحبي يوسف في السجن ﴿رَبِّ أَوْسِعْ خَمْرًا﴾ [يوسف: 36] وقد صرح ابي صبي الله عليه وسلم بما يند على هذا في بعض

روايات هذه لأحاديث كحديث ابن عمر عند الإمام أحمد والطبراني «لا تتبعوا انبياء بالديارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين فهي أحاف عليكم الرِّبا» وقد ورد في روايات متعددة إطلاق لفظ الربا أو أشد الرِّبا على استطالة لرجل في جرح أحيه يعني بالعبية، وإطلاق لفظ الرِّبا على مقدماته في حديث مرفوع معروف.

وروى مالك وعبد بن حميد وابن جرير والبيهقي عن ابن عمر قال: قال عمر بن الخطاب لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تسعوا الورق بالذهب أحدهما عتق، ولاخر جحر، وإن استترك حتى يبح بينه فلا تنظره إلا بدأ به هاب وهاء، إني أخشى عليكم الرباء والرباء هو الرب

وروى مالك والبيهقي عن نافع قال قال ابن عمر يحدث عن عمر في انصرف ولم يسمع فيه من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قال قال عمر لا تبايعوا بالذهب ولا بالورق إلا مثلاً بمثل سواء سواء ولا تشعوا بعضه على بعض إني أخاف عليكم الرباء

ولكن الوعيد الشديد في الرب وما يقتضيه من الورع واتقاء الشبهات أوقع الناس في مشكلات من هذه المسألة مد ذلك العصر إلى اليوم، فترى أن عمر (رضي الله عنه) عني به عن ربا الفصل حواً من إصابته إلى الربا وعلى نصرة بجه بأن آية لقرة آخر ما نزل يعني من آيات الأحكام وأنه صلى الله عليه وسلم توفي ولم يقل هم فيها شيئاً غير ما كانوا يعمونه من ربا الخاهلية، ومن وضعه وبطله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة، وقوله فدعوا لرب والريبة - براه عن هذ قد قال فيها رواه عنه ابن أبي شيبة لقد خفت أن نكون قد زدنا في الرب عشرة أضعافه بمحافه، ولقد صدق رضي الله عنه فكل من حاور حدثي وقع في صده

فصل مهم في إلحاق الفقهاء ذرائع الربا وشبهاته بالربا القطعي بالنص

قال الحافظ ابن كثير في تفسير الآيات: وإما حرمت المحاربة وهي المراجعة بعض ما يخرج من لأرض، والمراصة وهي شراء الرطب في رءوس النخل

بالتمر عن وجه الأرض، والمحايلة وهي اشتراء الخبز في سبيله في الخقل بالحب عن وجه الأرض - إنني حرمت هذه الأشياء وما شاكلها حسماً لمدة الربا لأنه لا يُعلم التساوي بين شيئين قبل الحذف، ومن هذا حرّموا أشياء سبها فهموا من تصديق المسائل المفضية إلى الربا ولو سئل الموصلة إليه، وتفوت نظرهم بحسب ما ذهب الله بكل منهم من العلم، وقد قال الله تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ﴾ [يوسف 76] وباب الربا من أشكال الأنساب على كثير من أهل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إليّ فبهن عهداً تنتهي إليه: الحد، والكلالة، وأبواب من الربا يعني بذلك بعض المسائل التي فيها شبهة الربا ولشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأن ما أقصى إلى المحرام حرام، كما أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب اهـ كلام ابن كثير. وأورد بعده حديث السعمان في الحلال والحرام والشبهات وهو معروف وميأتي البحث فيه

أقول إن العماد ابن كثير رحمه الله تعالى قد قطع لنا عمل عنه جمهور نعماء أو قصروا في بيانه في هذه المسألة الخطيرة ومكنه لم يسلم من مجاراتهم في بعض ما أخطأوا فيه بل أمرهم عليه واحتج بهم بما لا حجة فيه، ويؤخّده وما قدمه عليه أمور يجب تدبرها لتحرير هذه المسألة المشككة فنقول:

(1) إذا كان عمر أمير المؤمنين (الذي قال فيه عبد الله بن مسعود من أكرم عليه الصلوة أنه قد مات بموته تسعة أعشار العلم) قد حشي أن يكون مسلمو عصره قد رادوا في الربا عشرة أصعاف من شدة خوفهم من الوقوع في شيء منه، فإن من بعدهم قد رادوا عنهم أصعاف ما وقعوا فيه من باب الاحتياط واتقوا انشغالهم عما دامه ما شئى عنه من البيوع مهما تكن صفة الهي ومهما يكن صفة، وعذرا من البيوع الباسدة عندهم، وإن يكن مسبب ما قبلوه في حصدتها رأي بعضهم ما أقرن الله به قرآن، ولا ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بساً، وصارت هذه الأنواع التي لا تكاد تُحصى مقرونة في أذهان الجميع بذلك

ابوعبيد الشريد في كتاب الله تعالى وفي الأحاديث الصحيحة وكذا الصعيقة والمكبرة والشادة والموصوعة التي رويها في ذلك، ويقس في المسلمين في هذه الأعصار من يميز بين ما يصح منها وما لا يصح فأوقعوا المسلمين في أشد الحرج لمنفي بنص كتاب الله تعالى المحكم عن دينه.

(2) إن قوهم ندي جعلوه أصلاً تسلي منه فروع لا تحصى في الربا وهو إن اجهل بالمائلة كحقيقة المفاصلة غير مسلم فالجهل ليس كالعدم ولا يصح أن يُجعل دليلاً على التحريم الذي تقدم أن سلب الصالح لم يكونوا يقربون منه لا نص قطعي لروايه وندالة بل نقل الإمام أبو يوسف عنهم اشتراط وروده في كتاب الله تعالى نص حي لا يحاج إلى تفسير وقد عذب أن الله تعالى لم يحرم في كتابه إلا ربا السيئة الذي هو أخذ لريدة في المال لأجل تأخير ما في الدمة منه اندي من شأنه أن يتضاعف ويكون محرراً للبيوت ومعبداً للعميران، ومبطلاً لمصائل التراحم وانتدون بين الناس ومن اعرب أن يوه العباد رحمه الله تعالى لعلم هؤلاء الدين قال فيهم اهم «حرموا أشياء مما فهموا من تصيب المسالك لمصبة إلى ربا» وغفل عن كونهم إنما ضيقوا ما وسعه الله تعالى وعسروا ما سره، محالين في ذلك نص كتابه ولسة رسوبه الذي أمر أصحابه وعلماء وأمنه بالتيسير وسأهم عن التفسير كما هو ثابت في أحاديث الصحاح والسنن المشهورة.

(3) قوله في توجيه مسكنهم إن الشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأفصى إلى الحرام حرام فيه بطر من ثلاثة وجوه (أحدها) أن ابوسائل ليست كالمقاصد في نفسها بل هي دونه في الخير والشر والنفع والضرر والحلال والحرام كما يظهر من الأمثلة التي ذكرنا بها أن النصوص وردت في انهي عنها لأنها شريعة إلى الحرام القطعي.

(ثانيها) أن تحديد الوسائل في المسائل ودرجة إقصائها إلى المقاصد من أشق الأمور فإذا لم تكن مقصورة حتمت باختلاف الأفهام والآراء

(ثالثها) جهة الدلالة فيها على من أحكام المقاصد مما لا يشت إلا بالنص انقطاعي كأصل لعدة والتحرير الديني فالوسيلة له أولى بذلك، ومنها ما يشت بالدين الظني واعتبر ذلك بقوله تعالى في الزواج ﴿فَإِنْ جُفِيَتمُ الْأَسْهُلُ فَأَوْجَدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَى لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: 3] فقد أوجب تعالى على من خاف على نفسه عدم العدل بين الزوجين أو لأرواح أن يتزوج واحدة لأن العدد وسيلة للعدل وهو الظلم محرم لذاته. وكون تعدد الزوجات وسيلة إليه عند أكثر المعددين في هذه الأرملة مشاهد، ويدل عليه من النص قوله تعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: 129] الآية، ومع هذا لم يمس أحد من هؤلاء لفهاء بتحريم التعدد وعدم ثبوت الزوجية وما يربط عليها من الأحكام به.

(4) استند العميد على القاعدة الكلية التي ذكرها بحديث النعمان بن بشير مرفوعاً «إن الحلال بين وإن الحرام بين، ربيهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن تقى أشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملئ حمى، إلا وإن حمى الله محارمه» الحديث، وهو في الصحيحين وهذا اللفظ هو الذي أحاربه النووي في الأربعين وقد روي عن غير النعمان بألفاظ تختلف بعض الاختلاف وهو لا يدل على تلك القاعدة الكلية لإجماع المسلمين على أن من رعى سائمته أو دانت حول حمى وأمكنه احتساب الوقوع فيه لا يكون رعه حراماً كالرعي في حمى، وأن اتقاء لرعي حول الحمى إنما يطلب تزواً واحتياطاً وللعلماء في تفسير «ومن وقع في شبهات وقع في الحرام» تفصيل لأنه إما أن يكون من الكثيرين الذين لا يعلمون، وإما أن يكون ممن يعلمون الحكم ولا يشتبهون فيه، فإن كان ممن يعلمون أن هذا المشتبه فيه حرام في وجه حله أو حرمة حلال فإنه لا يأثم به، وإن كان ممن يعلمون أنه حرام فإنه يأثم، وأما من يقع في المشتبه مع اشتباهه عليه فإنه لا يأثم أن يكون من المحرم فكأنه تجرأ على

أحرام، وكذا من علم أنه دريعة إلى الحرام كإندى يتروح عن أمراته وهو لا يشق من نفسه بالعدل لكرهته للأولى وجه للتأنيبه فإنه لا يلبث أن يظلم، فهذا محتمل للحكم بوقوعه في الحرام وليس المعنى أن نفس المشتبه فيه حرام لأنه يخرج هذا عن كونه مشتبهاً فيه.

قال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث من فتح الباري واحتجف في حكم الشهات قبيل التحريم وهو مردود، وقيل لكرهه، وقيل الوقف، كخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما عساه أن يعلمه الشهات أربعة أشياء (أحدها) تعارض الأدلة كما تقدم (ثانيها) اختلاف العلماء، وهي مترعة من الأولى (ثالثها) أن المراد بها مسمى المكروه لأنه يجتده جازاً لفعل والترك (رابعها) أن المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار دانه راجع لفعل أو تركه باعتباره أمر خارج إلح

ومن ألفاظ الحديث ما هو صريح في أن الوقوع في الشهات مدرجة بوقوع في الحرام لا وقوع فيه كحديث ابن عمر «الخلال سبب والحرام سبب ويسبها مشتبهات فمن اتقها كان أبره لبيبه وعرضه، ومن وقع في الشهات أوشكت أن يقع في الحرام».

وقال الحافظ من رخص في شرح الحديث. وقد مرر الإمام أحمد الشهات بأنها مبرئة بين الخلال والحرام - يعني الخلال المحص والحرام المحص - وفسرها تارة باحلاط الخلال والحرام وذكر أن أصحابهم الجنبلة اختلفوا فيه هل هو مكروه أو محرم؟ على وجهين وأن مهم من حل ذلك على الورع.

وذكر هو وأن منسلح في الآداب الشرعية آثاراً عن كبار علماء السلف في ذلك (مها) ما رواه الحديث عن علي رضي الله عنه أنه قال في جوائز السلطان لا بأس بها ما يعطيكم من الخلال أكثر مما يعطيكم من الحرام (ومها) كد السي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم بأهم
لا يجتسئون الحرام كله

قال الحافظ ابن رجب وإن اشتبه الأمر فهو شبهة والورع بركه، قال
سلمان لا يعحصي ذلك ونزكه أعجب إليّ، وقال البرهري ومكحول لا بأس أن
يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه، فإن لم يعرف في ماله حرام بعينه ولكن علم
أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه، نص عليه أحمد في رواية حسن، وذهب
إسحاق بن راهويه إلى ما روي عن ابن مسعود وسليمان رضي الله عنهما وعمرهما
من الرخصة، وإلى ما روي عن الحسن بن سيرين في إباحة الأكل من بقية
من الرزق ولقار، وقده عنه ابن منصور وقال الإمام أحمد في المأكل المشبه لحلاله
بحرامه إن كان المد كثيرٌ أخرج منه قدر الحرام وتصرّف في الباقي، وإن كان
المال قليلاً جتته كله، وهذا لأن اقليل إذا تناول منه شيئاً فإنه يتعذر معه
السلامة من الحرام بخلاف الكثير

ثم قد ومن أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم، وأباح
انتصرّف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه، وهو قول الخليفة
وعيرهم، وأخذ به قوم من أهل الورع منهم بشر الحافي، ورحص قوم من
السلف في الأكل من يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه كما تقدم
عن مكحول والبرهري، وروي عنه عن الفضيل بن عياض، وروي في ذلك أن
عن السلف فصّح عن ابن مسعود أنه سئل عن من له حمار يأكل الرضا علانية لا
يخرج من مال خبيث يأخذه يدعوه إلى طعام؟ قال: أجيّبه فإنما اهتبه (أو
لمهنة) لكم والوزر عليه اهـ. المراد منه.

فَعَلِمَ بهذا كله أن من الجهل المبين أن يُعَدَّ ما يشبه في أمره ولا يتبين وجهه
حراماً وحُرمة فيه من الحرام المحض ولو من الصغائر، فكيف يجوز أن يُعَدَّ من
أكبر الكبائر التي أُنذِر الله مرتكها بأشد الوعيد ولعبه رسولُه صلى الله عليه
وسلم؟ وإنما يكثر منه في كلام المفيدين الذين يأخذون بالتسليم كل ما يروونه في

كتب من قبلهم ولا سيما علماء مذهبهم، ولا يعنون بالظر في أدبتهم، بل بأحدويهم بالتسليم على علاتها، وعلى من يعطى في الأدب أن يستقصي ما قاله أهلها لمستقلون ويتحرى في البحث عن غيرها ويصعب المبرر أن المستقيم لترجيح بعضها على بعض، لا كما فعل أحنوا المفتي الهدي في مسألة الزنا.

إذا تمهد هذا طهر به أن الحق في الزنا الذي هي الله تعالى عنه في كتبه وتوعده فاعله بما لم يتوعد بمثله على ذنب أحر أنه رب النسبته الذي كان معروفاً في
احداهية كما قال من ذكرنا عاراً منهم من أعلام العلماء المستقلين ولتأعين لبعض
الأئمة في النظر والاستدلال، لا مجرد لتعدد الآراء والأقوال، فمن لا تُعد
آرؤهم وأقوالهم حجة بإجماعهم وإجماع الأمة كلها

وإمام هؤلاء القائلين بذلك حر الأمة وترجم القرآن عند الله من عاس رضي الله عنهم، وبعيد نقول ونكره بأنه هو ما يؤخذ من المان لأجل تأخير الذين المستحق في الدمة إلى أجل آخر منها يكن أصل ذلك الذين من بيع أو قرص أو غيرهما، فلا يدخل في مفهومه ما يراد في أصل الذين عند عقده على ما يعطى للمدين رجلاً له، وإما هو ما يعطى لأجل تأخير الذين المستحق هذا هو معه في اللغة قال لفيومي في المصباح المير والسيء مهمور على فعل - ويجوز الإدغام لأنه رائد - وهو التأخير، والنسبة على معينة مثله وهما اسمان من نساء الله أجله من باب قطع، وأنساء بالالف إدأحره، فيقال نساء الله في أجله وأنساء فيه - إلى أن قال - وأنساءه لذين أحرته اهـ وهذا النوع هو الذي كان يتصاعف بعجز المدين عن بقضاء مرة بعد أخرى حتى يصير أضعافاً مضاعفة ويستهدك جميع ما يملكه المدين في كثير من الأحيان

وهذا تظهر حكمة التعليم الحكيم في ذلك الوعيد الشديد عليه وفي تسجيته ظلماً، ولا يظهر هذا في كل قرص حر معاً، ولا في بيع أحد الأجاس لسنة مثله متصلاً بقداً أو بسنة، فصلاً عن تمييز الأموال بالشركات التجارية انني لا نلتزم شروط المعهات فيها كما يأتي بعد وإنما يظهر من سبب النهي عن هذه

ابن يونس أنه سد للربعة الربا المحرم القطعي، وهذه الربعة منصوبة لأقطعية، وقد ذكرنا أنها بعض ماها في انشريعة من الامثلة، ومن المنهيات في الأحاديث ما هو محرم وما هو مكروه أو خلاف الأولى، وما هو لمحض الإرشاد لا بتشريع انديبي، وإني يكون التمييز بين هذه الأنواع بالأدلة الخاصة أو القواعد العامة أو المعارض بين مخصوص ورجيح الأفتوى كالههي عن أكل لحوم سماع النوحس واضطير مع حصر مخصوص لمرآن لحرمان الصدام في امية و لدم المصفوح وخم الخثير، ما أهل بغير الله به، وقد حقت أن الههي فيه للكرهية وفاقاً لذهب ماث جمعاً ييه وبين مخصوص المرآن لمطعية الرواية والدلالة بصعني الحصر، وبه فيه أن تعبیر في بعض الروايات ما تحريم قد يكون رواية بالمعنى مهم الراوي أن المراد من الههي التحريم

وكذلك يفان في الههي عن بيع النقدين وأصول الأعدي المذكورة في حديث عادة إلا يبدأ بيد مثلاً يمثل إد التحد خمس، والاكتفاء بالتفاهس إذا احتلف

ومما يدل على أن هذا النهي غير مفصود بالدات ما صرح في إحاحة بيع العرايا وفي بيع الكثير من اتمر الرديء بقيل من اتمر الجيد بأن يجعل العقد على بيع كل منها ناشمن وهذا أصل من أصول أدلة من جوروا الخيلة في الشرع ولكس لا يصح هذا الاستدلال إلا في المسائل التي لا تصيح فيها علة الحكم وذهب حكمه الشارع فيه كمسألة التفصي من بيع اتمر باتمر التي أفتى فيها النبي صلى الله عليه وسلم وبني أعفد هذا اسحت فصلاً حصاً إتماماً بتحقيق مسألة الربا العامة من كل وجه

فصل في الخيل في الربا وغيره

لخيلة سم أو هية من حان الشيء بحول إذا تغير حله أو لونه أو صمعه أو وضعه أو مكانه، وأصلها حوله كحكمه فعبت بوياء تكسر ما فعلها قال في الأساس حان الرجل بحول حولاً إذا احنا ومه «لا حول ولا قوة إلا بالله» وحان الشيء و«حان تعير، وحان لونه، وحان عن مكانه تحول - إلى أن قال -

وحاوله طلبه بحيلة اهـ. وفي المصباح المير و خيلة الخدق في تدبير الأمور، وهو تقليب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود، وأصنه الواو، واحتال طلب خيلة هـ

وقال الرابع في مفردات القرآن والخيلة والخويلة: ما يتوصل به إلى حانية ما في حفية، وأكثر استعمالها في تعاضيه خث، وقد تستعمل فيه حكمة، ولها دق في وصف الله عز وجل ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد 13] بكسر الميم - أي لتوصل في حفيه من الناس إلى ما فيه حكمه، وعلى هذا النحو وُصف بالمكر والكيد لا على الوجه المذموم، تعالى الله عن الفصح اهـ وذكر قبل ذلك أن من الأمثال «لو كان ذا حيلة لتحول»

وأقول أنه ما في مكر والكيد كما ما في الخيلة والاحتال أنه بكسر استعماله فيما فيه خث أو فتح، وسه كما ساء في التفسير أن أكثر ما يُحمي البس هو ما يعد عندهم فيحاً أو صار ولو بأعدائهم وحصولهم، وما هو ظهر لخطب وهسد عليهم وعجروا عن إتقانه كما تقع في الحرب وشئون السياسة ولم يرد لهذا الخيلة في القرآن إلا في هو واجب منها وهو قوله بعد وعيد الذين يتركوا الحجرة من دار الكفر ولطم إلى الإسلام وانعدل ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَمْتَدُّونَ سَبِيلًا﴾ ﴿١٨﴾ فَأُولَٰئِكَ عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَغْفِرَ لَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٩﴾ [النساء].

وأول من أدخل الخيل في الشرع أبو حنيفة وأصحابه، وأول من ألف فيها صاحبه لقاضي أبو يوسف ألف كتاباً مستقلاً سَمَّاهُ (كتاب الخيل) ثم محمد بن الحسن وبعها فقهاء مذهبهم فهم يذكرون في كتب فقهم أبواباً للخيل التي يصعب بالشرعية، ووافقهم الشافعية في أصل حور الخيل، وقد يحظرها فقهاء المالكية والحنابلة

وفي الجامع لصحيح لبيحاري كتاب خاص سماه (كتاب الخيل) فتح فيه أبو نأورد فيها ما صحح على شرطه متعلقاً بالخيل والدلالة على كراهه لشرعها أولها (باب في ترك الخيل، وأن لكل امرئ ما بوى في الأيما، وغيرها) وأورد فيه حديث «إنا لأعمال بالسية» الذي افتتح به صحيحه برواية «بالسيات» أشد هذه الترجمة إلى أن جمع لأحكام السرعة من فعل وسركه مدخل في عموم هذا الحديث خلافاً لمن حصّه بالعداات وما في معناه كالأيمان. وسائر أبوابه في الصلاة، والزكاة، والكاح، والبيع، والعصب، وهبة، والشمعة، ولاحتيال للفرار من انطاغون واحتيال معمل (أي عامل لسلطان) ليهدى له. وقد كتب الخافض اس ححر على عنوان (كتاب الخيل) في شرحه له (فتح ابيري) ما يسه.

(الخيل) «جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بصريق خفي، وهو عند العلماء على أقسام بحسب العمل عنيها، فإن توصل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرم، أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة، وإن توصل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة، أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة

«ووقع الخلاف بين لأئمة في القسم الأول هل يصح مطلقاً وينهد طاهر وباطناً أو يطل مطلقاً أو يصح مع الإثم؟ ولم أجارها مطلقاً أو أبطلها مطلقاً أدلة كثيرة فمن الأول قوله تعالى ﴿وَعَذِّبْكَ بِنِعْمَتِنَا فَاقْرَبْ يَوْمَ وَلَا تَحْشَى﴾ [ص 44] وقد عمس به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في بسن ومسه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [لطلاق 2] وفي ليل محارح من لصايق، ومنه مشروعة الاستثناء فإن فيه تليصاً من حيث، وكذا لك الشروعة كلها من فيها. سلامه من لوقوع في المحرح.

ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلان «بع لجمع بالدرهم ثم يتع بالدرهم جنيهاً»⁽¹⁾

«ومن الثاني قصة أصحاب السبت وحديث «حرمت عليهم الشحوم وحملوها فدعوه وأكثروا ثمنها» وحديث النهي عن السحش وحديث «عن المحلل والمحلل له».

والأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم هل يعتبر في صبيع العهود القاطن أو معانيها؟ فمن قال بالأول أجاز الخيل، ثم احتلّقوا فصنعهم من جعلها تعد ظهراً ووطناً في جميع الصور أو في بعضها، ومنهم من قال تعد ظهراً لا بطناً، ومن قال بانثني أظنها ولم يُجر منها إلا ما وافق فيه اللفظ بمعنى الذي تدل عليه القرائن الخالية وقد شتهر القول بالخيل من الخبثية لكون أبي يوسف صنف فيها كتاباً لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعماها بمصد حق، قال صاحب المحيط:

«أصل خيل قوله تعالى ﴿وَحُذِّرْتُمْ بَيْعُهَا﴾ [ص 44] الآية وصاحبها إن كانت بقرار من الحرام والتباعد من الإثم وحسن، وإن كانت لإبطار حق مسلم فلا، بل هي إثم وعدوان» اهـ

أقول إن هذا لأصل لا بقصدهم فإنه تخفيف من الله عن بيعة أبو ب عليه السلام فهو نص إلهي استثنائي لا يصح أن يقيس عليه من قد أن شرع من قبها شرع لنا فصلاً ممن يقول ليس شرعاً له وهو الحق بصل القرآن، أو هو من قبيل خصائص بيت صلى الله عليه وسلم في شرعاً ومثله احتياج يوسف عليه السلام لأحد أخيه مع علم المخالفة لشرع من مصر، وهو مما يستندون به على شرعية خيل، فإن الله تعالى قال ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الْيَهُودُ﴾ [يوسف 76] فهو إدبار منه

(1) لجمع والتقليل المبرر الرديء والجيب نوع من أجوده وسعود إلى الحديث

تعالى، فلا يفاس عليه ما يعمل مخالفة شرعه. وسيأتي الكلام على ما أشار إليه
الحافظ من الأحاديث في أدلة الفريقين

ثم كتب الحافظ في الكلام على حديث ثمة ما به متعلقاً بالموضوع

«واستدل به من قال بإبطال الخيل ومن قال بإعهاها لأن مرجع كل من
انفريقين إلى بية العامل وسيأتي في أثناء الأبواب نتي ذكرها المصنف إشارة إلى
بيان ذلك، وانصاط ما بعدت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مطلوب مثلاً
فهو مطلوب وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم، ومن الشافعي على كراهة
تعاطي الخيل في نفويت الحقوق فقال بعض أصحابه هي كراهة تربية وقال كثير
من محققهم كالغزالي هي كراهة تحريم وبأثم بقصده، ويدل عليه قوله «وربما
لكل امرئ ما نوى» فمن نوى عقد البيع الرب وقع في الرب ولا يخصصه من الإثم
صورة لبيع، ومن نوى عقد نكاح لتحليل كان محدلاً ودحس في الوعيد على
ذلك باللعن ولا يخصصه من ذلك صورة نكاح، وكل شيء قصد به تحريم ما
أحل الله أو تحليس ما حرم الله كان إثماً، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على
انفعل المحرم بين الفعل الموضوع له وبين الموضوع لغیره إذ جعل ذريعة له

«واستدل به على أنه لا تصح لعادة من لكاfer ولا المجنون لأنها لسما من
أهل العبدية وعلى سقوط القود في شبه العبد لأنه لم يقصد انقسل، وعلى عدم
مؤاحدة المحطى والناسي والمكره في انطلاق والعناق ونحوهما وقد تقدم ذلك
في أبوابه، واستدل به لمن قال كالدنيكية أيمن على بية المحضوف له ولا تنفعه
النورية، وعكسه غيرهم، وقد تقدم بيانه في الأيمن

«واستدلوا بها أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً «أيمن على بية
المستحب» وفي لفظه «أيمن على ما يصدقك به صاحبك» وحمله الشافعية
على ما إذا كان المستحب احكامم واستدل به لذلك على القول بسد الدرائع
واعتماد المقاصد بالقرائن كما تقدمت الإشارة إليه.

أو صيغ بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام .
[أحدها] أن تظهر المطابقة إما يفيد إماماً طاباً عابداً [وإثاني] أن يظهر أن
المتكلم لم يرد معناه إما يقصاً وإما صفاً [وإثالث] أن يظهر في معناه ويقع لتردد
في إرادة غيره وعدمها على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو
لم يظهر قصد يحاط به كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره، وإذا ظهرت إرادته
بحلاف ذلك ، فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عرة بحلاف ذلك أو يعمل
بما ظهر من إرادته؟

«فاستدل بالأول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصعقة فيها ذريعة إلى
الربح، ونية المتعاقدين فيها فاسدة فكان إفساد البيع بما يتحقق تحريره أو أن
يفسد به البيع من هذا الظن، كما لو نوى رجل شراء سبب أن يقبل به رجلاً
مستماً يعبر حق في العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة حراماً، فلم يستلزم
تحرير الفتل بطلان البيع وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن
والتوهم بطريق الأولى

«واستدل بشي بأن نية تؤثر في الفعل فيفسد بها تارة حرماً وتارة حلالاً
كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً كندح مثلاً فإن الخسوف يحل إذا
دبح لأجل الأكل ويحرم إذا دبح لعبير الله والصوره واحده، والرجل يشترى
الحارية لو كبه فتحرم عليه، ونفسه فتح له وصورة العقد واحدة، وكذلك
صورة بقرص في ندمة وبيع النقد مثله إلى أجل صورتهما واحدة، والأول قرصة
صحيحة والثاني معصية باطنة، وفي الحمله فلا يرم من صحة العقد في الظاهر
رفع الخرح عن يعاطى الحيلة الباطنة في الباطن والله أعلم. وقد نقل لسفي
الحتمي في لكائي عن محمد بن الحسن قال ليس من أخلاق المؤمنين القرار من
أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق»

هذا ما كتبه الحافظ في الفتح في حديث البية وبقوله كنه ما فيه من العوائد

ويقول إن فقهاء المذهب كعلي القرايين الوضعية يستطيعون الأحكام من عبارات نصوص المذهب من غير نظر في النيات الباعثة على الأعمال، ولا في موافقة حكم التشريع وعدله البدئية، وما يرضي الله ويشيب عليه، وما يُسحطه ويعاقب عليه، ويسمون هذه الأحكام شرعية فيصمم الناس أنها شرع الله الذي حاسبهم به ويحاسبهم عليه، فيما صححوه منها، فهو الخلال الذي يرضيه، وما أظلموه فمخالفته حرام يُسحطه، وليس الأمر كذلك بإطلاقه، بل الحق ما عدم اتفاقاً بالإجمال محملاً، وهذا تحقيق القول فيه مفصلاً مؤصلاً

التحقيق الفلسفي في المسألة

تحقيق في هذه المسألة أن الأحكام الشرعية لها نصوص تبيها وتضبطها، وجنم هي المقصودة بالتشريع والمراد منه، وعليه الحقوقي وعلمة القوانين يعبرون عن هذه الجنم بروح القانون، وعن الأول بحرفية القابول أو بالنعى الخرفي به، وهم متمقون على أن انقاضي العدل هو من يجمع في أحكامه بين موافقة نص القانون ومدلوله للفظي الذي هو هيكله الظاهر، وبل روحه والمقصود منه في الباطن، وهو الحق والعدل والإصلاح بين الناس في القصايا الشخصية، سواء كان الخصم الشخصي فيها فرداً أو جماعة كالشركات أو مصلحة عامة كالحكومة، فإذا تعارض نص القانون الخرفي هو وروحه الذي تحقق به حكمه بسرع وشرعه إليهم يسمون من يرجح الأول قاضي بقابول، ويسمون من يرجح الثاني قاضي العدل والإنصاف، والفقهاء يفرقون أيضاً بين ما يشت قضاء وما يجب تذييل

فالمراتب ثلاث أعلاها الجمع بين مدلول اللفظ وحكمته المقصوده منه، وهي كالحسد والروح للشخص، ودونها المحاصد على الحكمة وإرجاع اللفظ إليها ولو بصرب من التأويل، ودونها الحمود على انطواء اللفظية وإصاع به الحق والعدل

وموصوع الجنب في الشرائع والفرائض والعقود والمعهود والوعود والأيمان والدور بيان وإفتاء وحكماء وتعبداً دون هذه اشلاث وهو تتحول عن مدلول اللفظ الحرفي تأويل أو تحريف أو معارضة تقتضي ترجيح غيره عليه، وإس يفعله الإنسان هرباً وتقصياً مما يوجهه عليه النص، والمؤ حدة في القضاء اندبوي إنما مررت على عاتقه النص الذي سمي عصياناً للنص والقانون، فإن كان النص قطعي لدلالة فلا مهر من العمد على محلفته، وإن كان غير قطعي بأن كان محتملاً لمعبر أو أكثر كان انتر حيج لأحد معانيه بالاحتياط، وكان أقوى وحوه انتر حيج مراعاة عرض لشارع وحكمته من النص ومفهاه الشرع وانقدون متفقون على هذا الأصل، ومن كان يدين الله بعلمه وعمله فهو أقوى بمراعاته عندما يؤلف أو يفني أو يحكم

فمن رَجَّح معنى على معنى بالاحتياط المظني امدحاف بروح التشريع وحكمة لشارع منه كان مبعاً للهوى لا للحق، والله تعالى يقول لبيبه داود عليه السلام ﴿فَلْتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَعْصُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص. 26] وهذا الأمر وانتهي من أصول اشرع الديني الإلهي الذي لا يُنسخ ولا يتغير بتغير اشرائع، فهو كائنو حيد في العوائد.

وقد بين في التفسير وغيره أن نصوص الكتاب والسنة قسمان (أحدهما) ما كان قطعي الدلالة كالرواية وهو الذي عليه مدار التشريع العام الذي يجب اعتقاده والعمل به على جمع أفراد المتكلمين، وبه تتحقق وحدة الأمة الواجبة، ولا يعدر أحد بالخلاف فيه و(ثانيها) ما كان ظني انروية أو الدلالة وهو الذي عبه مدار الاجتهاد، والنواجب أن يعدر المحتمون بعضهم بعضاً فيه حتى لا يكون الاختلاف سبباً للتفرق والعداء، وقد سس اسبي صلى الله عليه وسلم هذا الأصل لأمنه، وجرى عليه خلفاؤه وعلماؤه صحابته، وأئمة السلف الصالح من بعدهم قبل حدوث عصبيات المذاهب والشيع

مثال ذلك أنه لم يرد قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَتَاعٌ لِلثَّانِينَ﴾ [البقرة 219] فهم منها بعض الصحابة بحريم ما إثمه أرحح من نفعه فتركوا الخمر والميسر، ولم يفهم هذا الآخرون ولعلهم الأكثرون فظل شرب الخمر شائعاً مباحاً كاليسر الذي كان قليلاً، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركها لأن دلالة الآية على تحريمها غير قطعية إلى أن نرى آيات سورة مائدة انقطعية الدلالة فتركها الجميع وصار صلى الله عليه وسلم يعاقب من يشرب الخمر، وهكذا كان صلى الله عليه وسلم يعذر المختلفين في فهم كلام الله تعالى وكلامه الظني لدلالة قول القطعي، وشو هذه كثيرة¹

وأما انعقاد المقلدون فإن منهم من يجعلون نصوص حديثهم أصولاً شرعية دينية يوجبون الاعتقاد على مدلولها المنطقي في العمل والقضاء، وسيحاول الحين لتطبيق ذلك عليها وإن حاله ما هو معلوم بنص المعصوم من مراد الله تعالى وحكمته، وما كان مجمعاً عليه، فهم من الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم «لتتبعن سنن من قبلكم شراً بشراً وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر صعب لدخلتموه» قالوا يا رسول الله، ليهود والنصارى؟ قال «ومن؟»² رواه البحاري ومسلم وغيرهما، وشر ما اتبعوا فيه سننهم جعلت مذهبهم ككتاب الله تعالى في التحليل والتحريم بنصوصها ومذهبها، بل جعلها مقدمة عليه في العمل، كما فعل أولئك، وقد شرحنا هذه المسألة في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَسْبَارَهُمْ وَزِينَتَهُمْ أَزْوَاجَ دُؤُنِ اللَّهِ﴾ [النور 31]³

وأعني أن هذه الخيل المسبوطة في كتب الحنفية تكاد تغمر الناس التفصي من أكثر أحكام الشرع الديني والديني، فلم يعد أصحاب الاحتياط على التفصي من نصوص كتبهم إلى التفصي من نصوص نكاح والنسب لما كانت جناية على

(1) يراجع هذا الموضوع في كتابنا الوحدة الإسلامية ورس الإسلام

(2) يراجع تفسيرها في ص 363 من جره التفسير العاشر

أيديس مُصعّمة أو قاتلة لسلطانها على القلوب كما علمت مما تقدم في لغتوى
أهديه من تعريف الحنفية للربا، وكونه خاصاً ببيع المواد الستة المنهي عنها وما
ترتب على ذلك من الأحكام مخالفة لنص القرآن والربا انقطاعي المعروف عند
بروله، وعرفه (أي الربا) اشافعية بأنه لا عقد على عوض مخصوص غير معلوم
النائل في معبر السرع حاة العقد أو مع سآحير في البدل أو أحدهما، فهذا
التعريف يُدْجَل في الربا القطعي ما ليس منه، ويخرج منه ما هو منه، ويحتمل من
يُحَيِّ ما لا يقبه النص الشرعي

واعلمه عند الشافعية في الحيلة حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة
لنشق عليه في بكرة صلى الله عليه وسلم مع الصاعين من التمر الرديء كجمع
بصاع من لحيد كليري وخبيب وأمره ببيع الرديء بالدرهم وشراء الجيد به
قالوا فهذا نص في جوار مطلق الحيلة في الربا وغيره إدا لا فائل بالعرف.

ولفظ الحديث عني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على
حير فجاءه تمر حبيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أكل تمر حير
هكذا؟» قال لا والله يا رسول الله إنما لأحد الصاع من هذا بالصاعين من الجمع
وبصاعين بثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تفعل، مع الجمع
بالدرهم ثم ابتع بالدرهم حبيباً»¹¹ وليس في هذا حيلة وإنما هو شيء عن شراء
التمر بالتمر متصلاً وأمر ببيع كل نوع منه واتباعه بالدرهم، وهذا الأمر عام
مطلق في جميع البوع، وهو أن يكون لكل شيء من الأشياء المختلفة ثمن تقدر به
وتقصد به ثمنية المعية ليكون ميزاناً لتقدير سائر الأشياء به ومعرفة نسب
بعضها إلى بعض. فشراء التمر الرديء، لكنين بخمسة دراهم، ولحيد من نوع
كذا بعشرة دراهم، يجعل لكل من نوعين ثماً معيناً يعرف به نسبة أحدهما إلى
الآخر، فبس في هذه الصفة مخالفة للشارع في صفة العقد ولا حكمته في تحريم
الربا ولا في أكل أموال الناس بالباطل، وقد يكون له صورة تشبه الحيلة وهو أن

(1) تقوم أن الجمع هنا التمر الرديء، والخبيب نوع من التمر الجيد

يكون أحد رجلين عبده ثم جريد وآخر عبده وديء وكل منهما محتاج إلى ما عند الآخر لولا منع المباداة لتبادلتهما فيشتري كل منهما ما عند الآخر بائناً.

هذا وإن العلامة المحقق ابن لقسم قد أحصى كل ما استند به القائلون بحوار الخيل من الآيات والأحاديث والقياس ومسألة العقود والشروط فيها، ومسألة المحارح من الخرج وما ريد عليها، ورد عليهم رداً قوياً سديداً شديداً مفصلاً تفصيلاً، وأورد من فروع مما سدها ما هو كثر وردّه عن الإسلام وما هو من كنائر لسوق والعصبات فأعناي ذلك عن الإطالة في هذه المسألة بعد أن كتبت عارفاً عليه

وحسبي أنني بينت تحقيق الأصل الذي يرجع إليه كل شيء في هذا الباب وهو وجوب المحافظة على حكمة الشارع في تحريم الربا كغيره وعلى نصوص انشراح فيه مع التفرقة بين القطعي منها وغير القطعي، كما بيئت أن قواعد الفقهاء وتعريفاتهم وصوابهم ومدرك الأحكام في مذهبهم ليست تشريعاً دينياً يجب على الأمة أحده بالتسليم والعمل به، وإسما هو مبتل اجتهدية وصوابه فيه يصدق عليها كلها كلمة الإمام مانك من أسس كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر - ويشير إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وسأزيد هذه المسألة بياناً أيضاً في فصل آخر

حكمة النهي عن ربا الفضل

بقي عليّ هنا بيان مسألة مهمة وهي أن قاعدة اليسر ورفع الخرج من أحكام الإسلام مسألة قطعية ثابتة بصر لقرآن وصريح السنة وإجماع الأمة، وأن مسألة ربا الفضل في بعض فروعها من اليسر والخرج والخروج عن المعقول في حكمة التشريع ما يشق معه المحافظة على نصوصها وحكمها معاً لأن حكمها غير

(1) منها ما وقع في زماننا وهو تكرار المرأة المروجة عن الإسلام لأجل إفساد عقد نكاحها من زوجها الذي تكرهه والعياد بالله

ظاهرة، ولذلك قال بعض كبار العلماء إنها تعبدية، والتعبد في هذه المعاملات لمالية غير معقول أيضاً إذ لا يظهر فيه معنى من معاني التعبد التي تريد المؤمن إيمان بالله تعالى ومعرفة بجلاله وكماله ورحمته وعدله وحكمته، ولذلك يرى كثير من المؤمنين المتقين أنفسهم مضطرين إلى التماس المحرّج من بعض أحكامه بالحلّة ويفرقون بين المخارج الباطلة التي يحال بها مرضى القلوب وضعفاء الألبان على ربا النسينة المظعي الدال على القسوة واستباحة أكل أموال الناس بالباطل وغير ذلك من المعاصي والمخارج الصحيحة المشار إليها بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [البقرة 212]

وإني أعتمد في تحرير هذه المسألة على ما حققه العلامة ابن القيم في حكمة تحريم ربا الفضل إذ لم أر أحداً وافق لما وفق به من ذلك، وقد كنت نقلت في النصفحة 73 و 74 ما قاله هذا المحقق من انفرق بين ربا النسينة وربا الفضل في كتابه (أعلام الموقعين) وحكمة تحريم كل منهما لإلحاقهما بحكمة تحريم ربا النسينة وهو ما فيه من الضرر العظيم فلا شبهة فيه، وأما حكمة تحريم ربا الفضل فقد نقلت عنه أنه قال إنها كونه ذريعة لربا النسينة ولم أذكر بيانه التفصيلي له وهذا موضعه فأبقه عنه نصه وأعيد حكمة أسطر ما نقلته ههنا في آخر ص 74 وهو

(قال) اشترع نص على تحريم ربا الفضل في ستة أعيان وهي الذهب والنقضة والبرّ ولشعير ولتمر وللمح، فاتفق الناس على تحريم انتفاضل فيها مع اتحاد الحسن وبارعوا فيما عداها، فطائفة قصرت التحريم عليها وأقدم من يروى هذا عنه فتادة وهو مذهب أهل الظاهر واختير من عميل في آخر مصنفاته مع بوله بانقياس قال لأن على القياس في مسألة الربا عمل ضعيفة، وإذا لم تظهر فيه على امتنع القياس (وظائفة) حرمة في كل مكبل ومورد بجنسه وهذا مذهب عمار وأحمد في طهر مذهبه وأي حيلة (وظائفة) حصنه

بالطعام⁽¹⁾ (وإن لم يكن مكيفاً ولا موروراً وهو قول الشافعي ورواية عن الإمام أحمد (وطائفة) حصته بالطعام) إذا كان مكيفاً أو موروراً وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن أحمد وقول للشافعي (وطائفة) حصته بالقوت وما يصدره⁽²⁾ وهو قول مالك وهو أرجح هذه الأقوال كما ستراه.

وأما الدراهم والدنانير (فقال طائفة) العلة فيها كونهما موزونين، وهذا مذهب أحمد في إحدى الرويتين عنه ومذهب أبي حنيفة (وطائفة) قالت العلة فيها الثمنين، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى (وهذا هو الصحيح بل الصواب) فإنهم أجمعوا على جواز إسلامهما في المورونات من النحاس والحديد وغيرهما، فلو كان النحاس والحديد ربوبين لم يجر سعيهما إلى أجل بدرهم بعد، فإن ما يجري فيه إرب إذا اختلف جسده جاز انتقاله فيه دون النساء، والعلة إذا انتقصت من غير فرق مؤثر دل⁽³⁾ على بطلانها، وأيضاً فالتعليل بانورن ليس فيه ماسة فهو صرد محض بخلاف التعليل بالثمنية فإن انسراهم والدنانير أثناء المبيعات والثلث هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون مصوصاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسبع لم يكن لنا ثمن نعتبر به بالمبيعات بل الجميع سبع، وحاجة الناس إلى ثمن يعترفون به بالمبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به النفس، وذلك لا يكون إلا بثمن تُقرم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يُقوم هو غيره إذ يصير سبعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر الملاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة هذا للربح فعمد بصرر وحصل لظلمهم، ولو جعلت ثمناً واحداً لا يرداد ولا ينقص بل تُقَم به الأشياء ولا تُقوم هي

(1) ما بين القوسين ثبت في نسخة المطبوعة في مصر دون المطبوعة في الهند

(2) المراد بها يصدره المذبح فإن حله غير كانه في حكمه

(3) أي دل انتقاضها على بطلانها

بغيرها لصلح أمر لئس، فلو أبيع رباً لفصل في الدرهم والدينير مثل أن يعطي صحاباً ويأخذ مكسرة أو حفافاً ويأخذ نقلاً أكثر منها لصارت متحرراً أو حر ذلك إلى رب السبيته فيها ولا مد، فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد اتوصل بها إلى السلع فإذا صارت في أنفسها سلعاً تقصد لأعيانها ففسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يخص بالقود لا يعمد إلى سائر أمور وبات

(فصل) وأما الأصناف الأربعة المطعومة فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها لأنها أقوت العالم وما يصدقها ممن رعاها بمصالح العباد أن شيعوا من بيع بعضها بعض إلى أجل سواء اتحد الجنس أو اختلف، ومبعوا من بيع بعضها بعض حالاً متفاضلاً وإن خلت صفاتها وجوز لهم انفاضل فيها مع اختلاف أجناسها.

وسر ذلك والله أعلم أنه لو حوِّز بيع بعضها بعض ساء، لم يفسد ذلك أحد إلا إذا ربح وحشد تسمع نفسه سبيها حالة بطمعه في الربح معبر الطعام على المحتاح ويشند صرره، وغامة أهل الأرض لئس عبدتهم دراهم ولا دينير ولا سبي أهل العمود والوادي، وإنما يتنقبون الطعام بالطعام، فكان من رحمة انشراحهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء فيهم كما منعهم من ربا النساء في الأثمن، إذ لو حوِّز لهم النساء فيها لدخلها «إما أن تعصي وإما أن تربي»^(١) فيصير انصاع الواحد لو أحد فقراً كثيراً ففطموا عن النساء، ثم فطموا عن بيعها متفاضلاً بدأً بيد، إذ تجرهم خلاوة الربح وظهر لكسب إلى التجارة فيها ساء وهو عين المفسدة، وهذا بخلاف الحسنيين المتدينين، فإن حقائقهم وصفهم بمقاصدهم مخلقة، ففي إلزامهم المساواة في بيعها إضرار بهم ولا يفعلونه، وفي

(١) مدة الحمله نحوون ربا السبيته المحرم لذاته في القرآن ومعنى دخولها فيه أنه عند ما حمل، لأجل أنور يطالب بناتهن لينبين بقضاء أسير أو بزيادة فيه إلى أجل آخر فإن لم يجد ما يقضي رآده في العين من نقد أو طعام لأجل التحجير وهو أسسته كي تقدم مكر أو يهدد يكون ذريعة له ولأجلها نهى عنه

تجوير السأ بينها ذريعة إلى «إما أن تنضي وإما أن تربى» فكأن من تمام رعاية مصالحهم أن يصرهم على بيعها يداً بيد كييف شاقوا وحصلت لهم مصلحة المدله واندفعت عنهم مفسدة «إما أن تنضي وإما أن تربى» وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدراهم أو غيرها من الموزونات ساء فإن الحاجة دعية إلى ذلك فلو مُبِعُوا منه لأضرهم ولا مفع السطم الذي هو من مصالحهم فيه هم عاجون إليه أكثر من غيرهم والشريعة لا تأتي هذا، وليس لهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض ساء، وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا فأبيعهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم، وليس بذريعة إلى مفسدة رجحة، ومتنعوا عما لا تدعو الحاجة إليه وَيُتَذَرَّعُ بِهِ غُلَبٌ إِلَى مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ.

(يوضح ذلك) أن من عبده صنف من هذه الأصناف وهو محتاج إلى الصنف الآخر فإنه يحتج إلى بيعه بالدراهم لبشري الصنف الآخر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «بيع جمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جيباً» أو يبيعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي، وعلى كلا التقديرين يحتج إلى بيعه حالاً بخلاف ما إذا أمكن من ساء فإنه حينئذ يبيعه بفصل ويحتاج أن يشري الصنف الآخر بفصل، لأن صاحب ذلك الصنف يُرَبِّي عليه كما أرى هو على غير ما فيشأ من النساء تصرر بكل واحد منهما ونساء ههنا في صنفين، وفي النوع الأول في صنف واحد، وكلاهما مشأ العبرر والمساء وإذا تأملت ما أُمر من النكاح رأيت أنه صنفان واحدان، أو صنفين مقصودهما واحد أو متضارب، كالدرهم والدينير ولتر والشعير، ولتمر والريب، فإذا باعدت المقاصد لم يتجزأ النساء، كالتبر والثياب، والحديد والريت: (يوضح ذلك) أنه لو مُكِّن من بيع مُد حنطة بمُدِّي كان ذلك تجارة حاصرة، فتطلب المهر من التجارة المؤجرة لمدة الكسب وحلاوته فمُبِعُوا من ذلك، حتى مُبِعُوا من التفرق قبل القسص إتماماً لهذه الحكمة، ورعاية لهذه مصلحة فإن اعتاقدن قد ساعدان على الحلول، وبعادة جارية نصر أحدهما على الآخر، وكم يعمل أرباب الحسل بطلقون انعقد وقد

تو طئوا على أمر آخر، كما يطبقون عقد الكسح وقد تفهوا على التحليل، ويطلقون بيع السلعة إلى أجل وقد اتفقوا على أن يعيدها إليه بدون ذلك اشتمل فلو جُوز لهم التفرق قبل انقضاء، لأطلقوا البيع حالاً، وأحرروا الطلب لأجل الربح، فيقعوا في نفس المحدثور. (وسر السائلة) أنهم مُبِعُوا من التجارة في الأثمان بحسبها، لأن ذلك يُفسد عليهم مقصود الأثمان، ومُبِعُوا من «تجارة في الأقوات بحسبها، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات، وهذا لمعنى بيعه موجود في بيع التمر وغيره، لأن التمر ليس فيه صفة يقصد لأجلها، فهو بمنزلة الدرهم التي قصد الشارع أن لا يحصل بينهما. وهذا فإن تَرَهَا وعَيْهَا سواء، فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في الخس والخس، ورب الفضل في الخس الواحد، وأن تحريم هذا تحريم المقصد، وتحريم الآخر تحريم الوسائل وسد الذرائع، ولهذا لم يُبيح شيء من ربا النسئنة

فصل اختتام في ربا الفضل

وأما ربا الفضل، فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة، كإعرايا، فإن ما حُرِّم سداً للدرية أحرم أي حُرِّم تحريم المقاصد، وعلى هذا فالمصوغ والخلعة إن كانت صياغته محرمة كالآنية، حرم بيعه بحسبه، وغير جنسه، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية، فإنه يتضمن مقابلة لصياغة المحرمة بالأثمان، وهذا لا يجوز، كآلات الملاهي وأما إن كانت لصباغة مباحة، كحائتم الفضة وحلقة النساء، وما أبيع من حلقة السلاح وغيرها، فإعقل لا يبيع هذه بورها من جنسها، فإنه سمع وإذاعة للصحة، والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك، فالشريعة لا تأتي به، ولا تأتي بالملح من بيع ذلك وشرائه، حاجة الناس إليه، فلم يبق إلا أن يقال لا يجوز بيعه بحسبها التمه، بل يبيعها بحسب آخر وفي هذا من الخرج والعسر والمشقة ما تفهمه الشريعة. فإن أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترونه ما يحتاجون إليه من ذلك، والبائع لا يسمح ببيعته بغير وشعر وثياب، وتكديف الاستصناع لكل من حناح إليه، إما متعسر أو متعسر واحتيل باطلقة في الشرع

وقد جُورَ الشرع ببيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب. وأين هذا من الحاجة إلى بيع المصوغ الذي تدعو الحاجة إلى بيعه وشرائه؟ فلم يبق إلا حوار بيعه كما تساع السلع فلم يجز بيعه بالدرهم فسدت مصالح الناس، والصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيها ما هو صريح في منع، وغيتها أن تكون عامة أو مخصصة، ولا يكره تخصيص العاء وبقيد المعلن بالقياس الجلي، وهي بمنزلة صوص وجوب لركاه في نذهب والقصة والجمهور يقولون لم يدخل في ذلك الحلية، ولا سيما فإن لفظة المصوص في الموضوعين قد ذكر تارة بمعنى ادراهم والدببر، كموله (ادراهم بالدرهم، والدببر بالدببر) وفي الزكاة قوله. (في الرقة ربع اعشر) والرقة هي الورق، وهي ادراهم المصروية. وتارة، بمعنى ذهب والقصة، فإن حمل المطلق على المقيد كان سبباً عن الربا في استغنيين، وإجماعاً للزكاة فيهما، ولا يقتضي ذلك نفي الحكم عن جملة ما عداهما، بل فيه تمصين فتجب الزكاة ويجري الربا في بعض صوره، لا في كلها. وفي هذه توفية الأدلة حقها، وليس فيه مخالفة شيء بدليل منها (يوضحه) أن اخلية المباحة صارت بالصناعة المباحة من جنس اثبات ولسلع، لا من جنس الأثبات ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يجري ربا بينها وبين الأثبات كما لا يجري بين الأثبات وبين سائر السلع، وإن كانت من غير جنسها، فإن هذه الصناعة قد خرجت عن مقصود الأثبات أعدت لتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها ولا بدخلها (إما أن تقتضي وما أن تربي) إلا كما يدخل في سائر السلع إذا بيعت بالتمر لمؤجل ولا ريب أن هذا قد يقع فيها، لكن لو شُدَّ على الناس ذلك لسد عليهم باب انديس وتضرروا بذلك غيرة الضرر. (يوضحه) أن الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم كانوا يتخذون اخلية، وكان النساء يئسهن، وكان يتصدقن بها في الأعياد وغيرها، ومن المعلوم بالضرورة أنه كان يعطيها للمحايير، ويعلم أنهم يبيعونها ومعلوم قطعاً أنها لا تسع بوزنها، فإنه سمع ومعلوم أن مثل اخلة والخاتم والفتحة لا تسوي ديناراً، وم يكن عندهم قنوس يتعامون بها وهم

كانوا أتقى لله، وأقفة في دينه، وأعلم بمقدور رسوله، من أن يرتكبوا الخيل أو يعلموها الناس. (يوصحه) أنه لا يعرف عن أحد من أصحابه أنه هسي أن يساع الحلي إلا بعير حسه، أو بوزنه، والمقول عنهم إنما هو في الصرف (يوصحه) أن تحريم رب الفضل إنما كان سداً للدرية، كما تقدم بيته وما حُرِّم سداً للدرية أبيع للمصلحة التي جحة، كما أبيع لعرايا من ربنا الفضل، وكما أبيع ذواب لأسباب من الصلاة بعد الفجر والعصر، وكما أبيع النظر للحاطب والشاهد والطبيب والمعامل من حملة النظر المحرم وكذلك تحريم الذهب والخير على امرجال حرم لسد درية التشبه بالساء المدعوى ماعله، وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة، وكذلك ينبغي أن يباح بيع الخلية المنصوعة صياغة مباحة بأكثر من ورها لأن الحاجة تدعو إلى ذلك وتحريم التفاصيل إنما كان سداً للدرية فهذا محص انقياس ومقتضى أصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس إلا به، أو بالخيل. والخيل ماطلة في الشرع وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالأثمان في العصور وغيرها وإذا كان أرب الخيل يَحْجُورون ببيع عشرة خمسة عشر في حرقه يسوي فساداً ويقربون: الخمسة في مقابلة الحرقه فكيف يكررون بيع الخلية بوزنها، وزيادة تساوي بصناعة وكيف تأتي الشريعة لكامله انفاصلة التي بهت العقول حكمة وعدلاً ورحمة وجلالة بإباحة هذا وتحريم ذلك؟ ومن هذا لا عكس للعقول والمطعم والمصلحة، والذي يعصي منه انعجب مناعهم في ربنا فصل أعظم مباحة. حتى سَعَوْا ببيع رطل ربنا رطل ريت، وخرموا ببيع النكس بالسهم، وبيع الش بالخط، وبيع الحن بالريب، وبحول ذلك، وخرموا ببيع مُد حنطة ودرهم بمُد ودرهم وجاؤوا إلى ربنا الفصل انسيئة، ففتحوا للتخيل عليه كل ساء، فتدرة بالعينه، وتدرة بالمجلس، وتدرة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه، ثم يظلمون العمد من غير اشتراط، وقد علم الله وكرام الكاتون والمتعاقدان ومن حصر أنه عقد ربنا، مقصوده وروحه ببيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً لئس إلا، ودخول السلعة كحروجه «حرف جاء

لمعنى في غيره». فهلا فعلوا ههنا كي فعلوا في مسألة «أشد عجوة ودرهم بمُد ودرهم» وقالوا: قد يُجعل وسيلة إلى ربا لفصل، بأن يكون المُد في أحد الخانين يساوي بعض مُد في الجانب الآخر، فيقع تماثل (في الله العجب!) كيف حُرِّمَت هذه الدريرة إلى ربا لفصل، وأباحت تلك الدررعة القريبة الموصلة إلى ربا السببة بحثاً حاصلاً، وأيسر مفسدة بيع الحبة بجسها ومقابلة الصباغة بحطها من الثمن إلى مفسدة الخيل الربوة التي هي أساس كل مفسدة وأصل كل بنية وردا حصص الحق، فليفل المنعصب الخاهل ما شاء، وبالله التوفيق.

(فإن قيل): الصفات لا تقاül بالريادة، ولو قولت بها لحدار بيع الفضة احده بأكثر منها من الرديئة، وسع لتمر الخلد بأزيد منه من الوديء، ولك أنطل ائشارع ذلك عُدَم أنه منع من مقدبة المصدة بالزيادة (فيل) الفرق بين الصعة التي هي أثر فعل الادمي وتفصل بالأشياء ويستحق عيها الأحررة، وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا أثر للعبد فيها، ولا هي من صعبته، فائشارع بحكمه وعنده منع من مقدبة هذه الصفة بزيادة، إذ ذلك يعني إلى نقص ما شرعه من لمنع من تماثل، فإن التماثل في هذه لأحاس ظاهري، وانعاقل لا يبيع حساً بحسه إلا لما هو بينهما من التماثل، فإن كان متساويين من كل وجه لم يضر ذلك، فهو جَوَزُهم مقدبة الصفات بالزيادة مَحْرُوم عليهم ربا الفصل وهذا بخلاف الصباغة التي جَوَزُهم المماثل عليها معه (يوضحه)، أن المماثلة إما حاررت على هذه الصباغة مفردة جارت عيها مصبومة إلى غير أصدها وجررها إذ لا فرق بينهما في ذلك (يوضحه) أن ائشارع لا يقول لصاحب هذه الصبغة مع هذا المصوع بوريه واحسر صياعتك، ولا يقول له لا تعمل هذه الصبغة واتركها، ولا يقول له. تحيل على بيع المصوع بأكثر من بوريه بأنواع خيل، ولم يقل قط لا تبعه إلا بغير جسسه، ولم يُحْرَم على أحد أن يبيع شيئاً من الأشياء بجسسه.

(عنه قيل)، فهب أن هذا قد سلم لكم في المصوغ فكيف يسلم لكم في اندراهم واندانير خضره، دا بيعت بالسائلك متصلاً، وتكون الزيادة في مقابلة صاعه انصرب^٩ (قيل) هذا سؤال قوي ورد (وجوابه) أن السكّة لا تنقوم فيه لصناعة بل مصلحة العامة المقصودة منها، فإن السطبان يصرفها لمصلحة الناس العامة، وإن كان الضرب يضرها بأجرة فإن القصد بها أن يكون معياراً للناس لا يتجرون فيها كما يخدم. والسكّة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف، وبوقولت بالزيادة فسدت المعرمة، وانتقصت المصلحة التي صرحت لأهلها، واتخذها الناس سبعة واحتاجت إلى التحويل بعيرها، وهذا قام بدهم مقام الدرهم من كل وجه، وإذا أحد الرجل اندراهم رد نظيرها، وبس المصوغ كذلك ألا ترى أن الرجل يأخذ مائة حفاف ويرد خمسين ثقلاً لا يأنى ذلك لأحد ولا القاص ولا يرى أحدهما أنه حسر شيئاً، وهذا بحلاف المصوغ وأسي صلى الله عليه وسلم وحلفوه لم يصربوا درهماً وحذاً، وأول من صربها في الإسلام عبد الملك بن مروان، وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفا (وإن قيل) فيدرككم على هذا أن تجوزوا بيع فروع الأحسن بأصول متصلاً، فجوزوا بيع الحنطة بالحناء متصلاً، ولربيت بدريتوي والسهمسم بالشيرح (قيل) هذا سؤال ورد أيضاً (وجوابه) أن التحريم إنما يثبت بهض أو إجماع أو تكون الصورة المحرمة بالناس مساوية من كل وجه للمصم من على تحمها، وثلاثة متفية في فروع الأحسن مع أصول وقد تقدم أن غير الأصناف الأربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في إلحاقها به. وأما الأصناف الأربعة ففرعها إن خرج عن كونه قوياً لم يكن من الربويات، وإن كانت قوياً كان جسماً قائماً بنفسه وحرم بيعه بجسده الذي هو مثله متصلاً، كالدينق بالدينق، وخسر بالخنز، ولم يحرم بيعه بجنس آخر وإن كان جنسهما واحداً: فلا يحرم اسمسم بشيرح، ولا امريسة بالخنز، فإن هذه الصناعة لها قيمة لا تصيب على صاحبها، ولم يحرم بيعها في كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قدس، ولا حرام إلا ما

حرمه الله. كما أنه لا عبادة إلا ما شرعه الله. وتحريم الخلال كتحليل الحرام.
(فيل): فهذا يتقصد عليكم بيع اللحم بالحيوان، فيحكم بـ معتموه نقصتم
قولكم، وإن جورتموه حالقتم النص، وإذا كان النص قد منع من بيع اللحم
بالحيوان فهو دليل على منع من بيع الخبز بالزيت والزيت بالزيتون وكل رهوي
بأصله (قيل). الكلام في هذا الحديث في مقامين (أحدهما) في صحته
(والثاني) في معناه أما الأول فهو حديث لا يصح موصولاً وبما هو صحيح
مرسلاً فمن لم يحتج بالمرسل لم يرد عليه ومن رأى قبول المرسل مطلقاً، أو
مراسيل سعيد بن المسيب فهو حجة عنده قال أبو عمر: لا أعلم حديثاً يهني
عن بيع اللحم بالحيوان متصلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت،
وأحسن أسانيد مرسل سعيد بن المسيب، كما ذكره مالك في موطنه، وقد
اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به، والمراد منه فكان (مالك)
يقول معنى الحديث تحريم التصرف في الخنزير الواحد، حيوانه بلحمه، وهو
عنده من باب المرافقة والبرر والقياس، لأنه لا يلزم: هل في الحيوان مثل اللحم
الذي أعطى، أو أقل أو أكثر وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلاً فكان بيع
الحيوان باللحم كبيع اللحم المعيب في جلده بلحم إذا كان من جنس واحد
قال وإذا اختلف الجنس فلا خلاف عن مالك وأصحابه أنه جائز حينئذ بيع
اللحم بالحيوان وأم (أهل الكوفة) كأبي حنيفة وأصحابه فلا يأخذون بهذا
الحديث ويجوزون بيع اللحم بالحيوان مطلقاً وأم (أحمد) فيمنع بيعه بالحيوان
من جنسه ولا يمنع بيعه بغير جنسه، وإن معه بعض أصحابه وأم (الشافعي)
فيمنع بيعه بجنسه وبغير جنسه وروى الشافعي عن ابن عباس، أن جزوراً
نحررت على عهد أبي بكر لصديق فقسمت على عشرة أجزاء، فقال رجل
اعطوني جزءاً منها بشيء، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا قال الشافعي: وست
أعلم لأبي بكر في ذلك محالاً من الصحة، (والصواب) في هذا الحديث إن
ثبت. أن المراد به إذا كان الحيوان مقصوداً بلحمه، كشاة يقصد لحمها فتباع بلحمه،

فيكون قد باع لحماً ببحم أكثر منه من حس واحد، و يحكم قوت مورون فيدحه ربا بفصل وأما إذا كان حيوان غير مقصود به اللحم، كما إذا كان غير مأكول، أو مأكولاً لا يقصد لحمه، كالفرس تاع بلحم إبل، فهذا لا يحرم بيعه به بقي إذا كان الحيوان مأكولاً لا يقصد لحمه، وهو من غير جنس اللحم، فهذا يسبه الدراسة بين الحس، كبيع صبرة تمر بصبرة رطب، وأكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك، إذ عاينه التفاصيل بين الجنس، و التفاصيل المتحقق جاتز بينهما، فكيف بانطون وأحمد في إحدى آراءه يتبع عنه يمنع ذلك لا لأجل التفاصيل، ولكن لأجل لمسة وشبه الفهار وعى هذا فيمنع بيع اللحم بحيوان من غير حسه والله أعلم اهـ.

نم و الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.^(١)

(١) هذه نهاية فتوى رشيد رضا في الربا (مؤاد)

الخاتمة

بقلم فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ

محمد بهجة البيطار

في اقتراح إنشاء مجلة للأحكام الشرعية العصرية

إن من أقصبل ما يقوم به لمفكرون من رحل الإسلام، العناية بوضع مجلة للأحكام، سير على مهج (مجلة الأحكام لعربية)، اسي وضع في عهد لدولة العثمانية، عام (1297هـ) على ألا تكون مفيدة مثلها بذهب واحد، تبحث في المسائل الشرعية عصرية، وتضع هام ينسبها من الأحكام، وبما يصطلع هذا انباء، ويقوم على تحرير مثل هذه المجلد، بجه مؤلفه من أكر علماء هذا العصر، ممن تصلعوا من مورد الكاب ولسة، وعرفو مذاهب الأئمة، ووقفوا على كنه انهم وبواميس لعمران، ودرسوا قوانين الدول وحقوق الأمم، ومارسوا انشؤون القضاة والإدارية ألا وإن عمهم هذا ستكون له فوائد عظيمة جداً (مها) أنه ينشأ به أن الإسلام دين السهجة والتيسير، نوافق أحكامه مصالح ابشر في كل زمان ومكان ولا يحمى أن من فواعله المأخوذة من بصوصه الكثرية ليسر، ورفع الخرج ولسر وأن الأمر داخلق اتسع، وأن انضرورات تبيح المحظورات فاسسط الأحكام التي يدعوا إليها الرمان من مأخذها وأدلهها يكون مساعى أساس حفظ مصالح الأمة ودرء المفسد عنها، (ومنها) أن اعتماد ما كان أقرب دليلاً، وأكثر ملامه حاجة العصر وضعه الأمة من مذاهب الأئمة، يتبين به سعة انفسه الإسلامي، وأن حتلاف علمائنا رحمة، والأخذ من متنوع مذاهبهم بعمة.

(ومها) د المراعى لقائلة بأن الإسلام لا يلتقي مع حاجة الشر، ولا يبحث فيما يتجدد من شؤون الرمن، بهذا الفقه الكير الأسناد الشيخ محمد بحث قد ألف كتاباً أجاز فيه لعمل بحر ابرق (الاعراف) سباه (إرشاد أهل

لملة، إلى إثبات الأهلة) ومثله الأستاذ السهير الشيخ محمد جمال الدين القاسمي
دمشق في كتبه (إرشاد الحق، إلى العمل بحبر البرق) وقد أنست أستاذنا
القاسمي فتوى الإث عشر عاماً من أشهر علماء العصر بجوار قلوب حبر امرق
في إثبات الأهلة وعبرها، والمذيع والمهاج (براديو والتلفون) كلاهما أوضح في
الدلالة وأولى من حبر البرق، لأن (السفراف) يستعد مضمونه من ذلك
انقرات التي يفرها العامل فيهم حرة ويترجم المراد منه، بخلاف الكلام
بالرديو والمهاج فهو كلام صحيح صريح، وإيا يسمع من يلقي إليه الخبر بها
كلام نفسه لا صدى، وما أطن أحدٌ من أجاد العمل بحبر امرق في الديانات
والمعاملات يتردد في حوار العمل بالمذيع والمهاج فيهما ما قدمنا، وهو أقوى من
حبر الكتاب الموثوق الذي قلته العلماء، وأبعد عن البروير بكثير وقد كتب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كتبه إلى الآفاق، وبلغ بها دعوته إلى الملوك، وقامت
خجة عليهم، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون، والملوك العادلون، فقد أرسلوا
كتبهم، وقصدوا العضاة والنواب والأمراء عنهم بالكتابة، وعلى ذلك حرت سنة
التابعين وأئمة اشرع وفقهاء الأمة، وإن العلماء عندنا يدعون صباح كل يوم من
دمشق حديثاً دينياً بعنوان من (هدى القرآن) والله احمد

إلى إنشاء هذه المجلة انكرى الشاملة نكل ما حدث إلى الآن من الوسائل
انني نأمل بها حسن أجمع في كنهها، المصور، وإلى تعمس ما بشأ عن هذه
الوسائل من مسائل وأحكام فقهية، يدعرو أعلام الأمة، وفقهاء العصر، وبالله
التوفيق.

محمد مهجة البيطار

دمشق:

الفهرس

5 تقديم
7 مقدمة الشيخ محمد بهجة البيطار
15 تمهيد المنار للرسالة
16 رسالة الاستفتاء الهندية
59 جوابنا عن أسئلة الفتوى الهندية
63 حقيقة الربا القطعي المحرم لذاته
64 قاعدة السلف في التحريم الديني
69 ربا الجاهلية المحرم بالقرآن
71 ما قاله الإمام الشافعي في البيع
72 ما نقله الحافظ في عموم لفظ البيع
73 أقوال أشهر المفسرين في ربا القرآن
73 ما قاله ابن جرير
75 ما قاله الجصاص
76 ما قاله الكيا الهراسي
78 ما قاله القرطبي
79 ما قاله الطبرسي
80 أقوال المحدثين في ربا القرآن
82 تنمة البحث في حقيقة ربا القرآن
83 ما قاله بعض الحنفية
83 ما قاله بعض المالكية
86 ما قاله بعض الشافعية

87	ما قاله بعض علماء الخنابلة.....
89	نتيجة ما تقدم في حقيقة ربا القرآن أو الربا المحرم القطعي.....
93	فصل مهم في إلحاق الفقهاء ذرائع الربا وشبهاته بالربا القطعي.....
100	فصل في الخيل في الربا وغيره.....
106	التحقيق الفلسفي في المسألة.....
110	حكمة النهي عن ربا الفضل.....
115	فصل الختام في ربا الفضل.....
122	الخاتمة للشيخ محمد بهجة البيطار.....

صدر حديثاً للسيد الإمام محمد رشيد رضا:

1- حقيقة الصيام وحجته وفوائده

وإثبات شهر رمضان وبحث العمل فيه وفي غيره بالحساب

2- مناسك الحج أحكامه وحجته

3- مختصر ذكرى المولد النبوي

4- A Brief Account of the Life of Prophet Muhammad

In Commemoration of His Birthday

5- يُسر الإسلام وأصول التشريع العام

في نبي الله ورسوله عن كثرة السؤال

6- الربا والمعاملات في الإسلام

يصدر قريباً إن شاء الله:

نداء للجنس اللطيف

في حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام

Dar Almanar

6012 Beard Avenue North
Minneapolis, MN 55429, USA
612 720 7212 & 762 561 0041
daralmanar@hotmail.com
Printed in Egypt

